الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التـــــاريخ

الرقم: .....

مسألة إدارة الأهالي الجزائريين خلال القرن 19م (1830- 1900م)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ

تخصص: تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر

إعداد الطلبة:

سامية بوقرة

نعيمة صوشي

مقدمة أمام لجنة المناقشة		
اسم ولقب الأستاذ	المؤسسة الجامعية	الصفة
محمد الأمين بونيف	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	رئيسا
كمال بيرم	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مشرفا ومقررا
عبد الرحمان نويقة	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2016م-2017م

شكر وعرفان

أولا: نحمد الله حمدا كثيرا الذي ألهمنا الصبر وأنارا دربنا ووفقنا في انجاز هذا العمل

ثانيا: نتقدم بكل عبارات الشكر والعرفان إلى الأستاذ والدكتور والبروفيسور كمال بيرم الذي لم يبخل علينا بتقديم لنصائح العلمية وبتوجيهاته جزاه الله كلا خير ونتمنى له الصحة والعافية.

كما لا فوتنا أن نتقدم بأسمى عبارات التقدير والاحترام إلى كل من أمدنا يد المساعدة لإتمام هذا العمل وعلى رأسهم الدكتور محمود بوكسيبة، ومدير المتحف خميسي سعيدي ولى الدكتور مصطفى عبيد.

مقدمـة

منـذ احـتلال فرنسـا للجزائـر سـنة 1830م بنـت سـلطتها علـى أبعـاد شـملت الإنسـان والأرض معا، حيث انتهجت سياسة إدارية من اجل سيطرتها على الأهالي، وأخذت تعمل على ترسيخ سياسة الاستيطان وخلق إدارة فرنسية محافظة على النمط الإداري العثماني في البداية فوضعت العديد من التشريعات والقوانين محاولة منها جعل الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، واعتمدت في إدارتها على التنظيم العسكري والتنظيم المدني لتسيير شؤون الأهالي وذلك ما بين 1830م-1900م، فهذه الأشكال من التنظيم هي موضوع دراستنا الموسوم بعنوان: **مسألة إدارة الأهالي الجزائريين خلال القرن 19.**

ومن الأسباب التي دفعتنا للبحث في هذا الموضوع، دوافع ذاتية:

-ميولنا الشخصية إلى دراسة هذه الفترة الممتدة من 1830م-1900م.

-رغبة منا للتعرف على التنظيم الإداري

-محاولة منا إبراز دور الإدارة الفرنسية في تسيير البلاد وتأثيرها

أما الدوافع الموضوعية فتمثلت في:

-قلة الدراسات عن هذا الموضوع

ومن هنا نطرح الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة وكانت كالتالي:

كيف تعامل الاحتلال الفرنسي في إدارة شؤون الأهالي الجزائريين خلال القرن 19؟

هذه الإشكالية تفرعت تحتها مجموعة من التساؤلات الفرعية والمتمثلة في:

-كيف كانت الإدارة أواخر العهد العثماني؟

-ما هي الإجراءات الإدارية التي اتخذتها فرنسا في حق الأهالي بداية الاحتلال؟

-وفيما تمثلت الهياكل الإدارية الفرنسية في بداية الاحتلال؟

-ما هي التطورات الحاصلة في ظل الحكم العسكري؟

-ما مدى تأثير قانون سيناتوس كونسيلت على الإدارة الاستعمارية؟

-كيف تطورت مسالة إدارة الأهالي والى أي مدى أثرت القوانين والتشريعات في تغيير الواقع الجزائري؟

ونظرا لطبيعة الموضوع اعتمدنا على عدة مناهج منها المنهج التاريخي لإبراز حقائق تسيير الإدارة الاستعمارية للأهالي والتعرف على تطوراتها بالإضافة إلى كونه أكثر ملائمة لدراسة هذا الموضوع.

واستعملنا المنهج الوصفي في وصف الأحداث وواقع الإدارة وكيفية تسييرها وسرد وعرض الأحداث وفق التسلسل الزمني خاصة بما تعلق بالقوانين والتشريعات.

وللإجابة عن الإشكاليات المطروحة اعتمدنا على الخطة التالية والتي تضمنت، مقدمة، ومدخل، وفصلين، وخاتمة، ووضع فهرس ليسهل للقارئ الوصول إلى المواضيع التي يبحث عنها.

حيث أشرنا في المدخل إلى التنظيم الإداري أواخر العهد العثماني والذي تناولنا فيه مراحل الحكم (الباي لاربايات، الباشوات، الاغوات، الدايات) ودرسنا فيه أيضا التنظيم المؤسساتي وهياكله أثناء العهد العثماني والتي تتمثل في الداي والديوان والباي ومجموعة من المواطنين الساميين وتطرقنا إلى الوحدة الإدارية للقبيلة من قائد وشيخ، كما تناولنا فيه أهم القبائل المسيطرة كقبائل المخزن والرعية، كما تناولنا فيه أهم التقسيمات الإدارية والمتمثلة في، دار السلطان ، وبايليك الشرق، وبايليك الغرب، وبايليك التيطري.

بينما الفصل الأول: الذي كان عنوانه إدارة الأهالي خلال الحكم العسكري 1830م-1871م، والذي قسم إلى مبحثين حيث جاء المبحث الأول بعنوان: بداية الإدارة الفرنسية1830م-1840م، والذي يندرج تحته ثلاثة مطالب فالمطلب الأول: تضمن المحاولات الأولى للإدارة الأهالي، أما المطلب الثاني: تناولنا فيه تأسيس الإدارة الفرنسية، بينما المطلب الثالث: وضع الهياكل الإدارية، وقد خصص المبحث الثاني الذي عنون بالتطور الإداري الفرنسي 1840م-1871م، والذي يندرج تحته أيضا ثلاثة مطالب: حيث

كان المطلب الأول:إنشاء المكاتب العر بية والتقسيمات الإدارية، أما المطلب الثاني تطرقنا فيه إلى إنشاء وزارة الجزائر والمملكة العربية، والمطلب الثالث: تناولنا فيه قانون سيناتوس كونسيلت وتأثيره ، أما الفصل الثاني: الذي عنون بإدارة الأهالي خلال الحكم المدني 1871م-1900م، والذي ينقسم بدوره إلى مبحثين حيث جاء عنوان المبحث الأول: إقامة النظام المدني يتناول ثلاثة مطالب، فالمطلب الأول: ظروف إنشاء الإدارة المدنية بينما المطلب الثاني: خصصناه لتطوير إدارة الأهالي بعد 1871م، وجاء المطلب الثالث: بإنشاء التنظيم البلدي، أما المبحث الثاني:معنون بأهم القوانين و التشريعات والذي قسمناه إلى أربعة مطالب حيث تناولنا في المطلب الأول: قانون وارني وكريميو، بينما المطلب الثاني: درسنا فيه قانون الأهالي والحالة المدنية، وجاء المطلب الثالث: الذي تطرقنا فيه إلى المندوبات المالية في ظل الحكم المدني بينما المطلب الرابع: تضمن تأثير الإدارة الاستعمارية على المجتمع الجزائري .

وفي الأخير وضعنا الخاتمة، تضمنت أهم النتائج التي توصلنا إليها.

ولإثراء هذه الدراسة استعنا بعدة مصادر ومراجع متضمنة كتب متنوعة بالغة العربية والفرنسية ومجلات بالإضافة إلى الرسائل الجامعية التي عالجت هذا الموضوع ومن أهمها:

المصادر: كحمدان خوجة: المرآة، الذي أفادنا في التنظيم الإداري أواخر العهد العثماني وكذا في التعريف ببعض الشخصيات، وأيضا شريف الزهار: نقيب الإشراف، الذي سمح لنا بالوقوف على معرفة موظفي الباي أواخر العهد العثماني وكذا الجزائر في عهد رياس البحر لوليام سبنسر، الذي استعملناه في مراحل الحكم العثماني.

أما المراجع: تمثلت في أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية ج1، الذي ساعدنا في تأسيس الإدارة الفرنسية، وكذا التطور الإداري الفرنسي وفي إنشاء وزارة الجزائر والمستعمرات.

وكذا أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، والذي اعتمدنا عليه في وضع الهياكل الإدارية – الولاية العامة- وكذا في إنشاء المكاتب العربية وتطور الإدارة ما بعد 1870م، واستعنا أيضا

علـى يحيـى بـوعزيز: سياسـة التسـلط الاسـتعماري والحركـة الوطنيـة 1830م-1954م والـذي أفادنـا فـي التقسـيمات الإداريـة للجزائـر ومحـاولات تأسـيس الإدارة الفرنسـية وا إنشـاء المكاتـب العربيـة، كمـا استعملنا: بشير بـلاح: تـاريخ الجزائر، ج1: 1830م-1989، والـذي أفادنـا فـي تأسـيس الإدارة الفرنسـية خـلال الحكـم العسـكري وكـذا فـي التطـور الإداري للأهـالي بعـد 1871م. وفي ذكر صلاحيات الحاكم العام وأيضا إنشاء التنظيم البلدي في البلديات الأهلية وقانون كريميو والانديجان، إضافة إلى مراجع ذات صلة بالفرنسية: استعنا بها في البلديات كاملة الصلاحيات وكذا في معرفة بنود قانون سيناتوس كونسيلت.

واستعملنا في هذه الدراسة مجموعة من المقالات.

وكأي بحث واجهتنا صعوبات عدة في إعداده منها:

-صعوبة الوصول إلى الوثائق الأرشيفية داخل الوطن، فأغلب المصادر متواجدة في أرشيف مـا وراء البحـار: (الأرشيف الفرنسـي، أمـا فـي المراجـع باللغـة العربيـة نجـد هنـاك تكـرار فـي المعلومات أي نجد نفس الفكرة في أكثر من مرجع.

-قلة الدراسات السابقة. - صعوبة الترجمة.

-ضيق الوقت. -غلق مكتبة قسم التاريخ لفترة.

-نقص الخبرة في التعامل مع مثل هذه المواضيع.

-عدم وجود قاعات لحصة الإشراف.

نشكر الأستاذ المشرف كمـال بيرم الـذي كـان لـه الفضـل فـي تحديـد معالمـه وتتبـع خطواته والذي لم يبخل علينا بتوجيهاته وبنصائحه القيمة، ونرجو أن نكون عند حسن ظنه وعنـد كـل أولائـك الـذين يشـرفون علـى قـراءة هـذا العمـل المتواضـع، نأمـل أن نفـتح المجـال للأقلام الجزائرية للجوء لمثل هذه الدراسات.

وفي الأخير نرجو أننا قد وفقنا في دراسة الموضوع إلا أن هذا الموضوع ما يزال في حاجة إلى المزيد من الدراسة والبحث مستقبلا.

اتصف النظام السياسي في الجزائر أثناء العهد العثماني بتعاقب عدة أنظمة سياسية عبر فترات تاريخية محددة[1] "أولها فترة باي لارباي"* (1518-1588م) وأول من تقلد هذا اللقب في الجزائر هو "خير الدين" وكان يعين باي لارباي مباشرة من قبل السلطان ويختاره عادة من رجال البحر، ثانيها تأتي[2] مرحلة الباشوات (1587-1659م)** يعينون لمدة ثلاث سنوات، صمم الباب العالي سيطرته على الجزائر وقد عرفت هذه المرحلة الضعف والعنف وانتشار الاضطرابات والفوضى بكثرة, فأصبح الباشوات لا يهتمون بمصلحة البلاد بقدر ما كانوا يهتمون بجمع الأموال, ثم تاليها[3] مرحلة الأغوات*** (1659-1671) ومدتها قصيرة المملوءة بالفتن واغتيالات الحكام نتيجة عجز هؤلاء الأغوات على توفير الاستقرار الداخلي والوقوف أمام قوة الرياس المتزايدة.

[1]- ناصر الدين سعيدوني: والشيخ المهدي بوعبدلي: الجزائر في تاريخ عهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص14.

*- باي لارباي: باعتباره الرئيس الأعلى لكل الذين سوف يتولون الحكم في بلاد الشمال الإفريقي(الجزائر -تونس وطرابلس) دخول السلطان دولة بايلرباي أن تضرب السكة بأسمائها وذلك علامة استقلال ضمن الإمبراطورية العثمانية. أنظر لـ: ناصر الدين سعيدوني، الشرق الجزائري، بايليك قسنطينة أثناء العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي من خلال وثائق الأرشيف، ط2، مراجعة ومنقحة البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص201.

[2]- عمار هلال: أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر (1830-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1995، ص17-18.

** - الباشا: أصلها باش بعمق الرأس اللغة التركية وهي ألقاب تريفية التي شاع استعمالها في العهد العثماني، منح في البداية لكبار ضباط الجيش البحرية ثم أطلق على الوزراء والولاة.أنظر: مصطفى عبد الكريم: معجم مصطلحات والألقاب التاريخية، مؤسسة الرسالة، لبنان، ص65.

[3]- يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، الجزائر الحديثة، 1990، ص286.

*** - الآغا: كلمة فارسية أصلها أقا وهي بمعنى الأب والعم والأخ الكبير أو السيد لأمر استعملها الأتراك لدلالات كثيرة أهمها آغا الإنكشارية.أنظر لـ: مصطفى عبد الكريم الخطيب، المرجع السابق، ص11.

أما المرحلة الأخيرة [1]هي مرحلة الدايات* (1671-1830) وهي تأسيس لمنصب "الداي" وقد تحددت من طرف الأوجاق وذلك خلال هيئته الحاكم "الديوان" أو مجلس الدولة، وهي إحدى مراحل الإيالة، كان هناك هيئتان حاكمتان الديوان الكبير والديوان الصغير.[2]

وبذلك أصبح "الداي" يسهر على تطبيق القوانين المدنية والعسكرية والإشراف على حصون المدينة، ومراسلة القبائل لتهدئة الأوضاع والمحافظة على الأمن وتعيين الوزراء.[3]ونظرا لتطور نظام الحكم في مرحلة الدايات، ازداد نفوذ الموظفين السامين ذوي الوظائف الحيوية وتدعمت سلطة الدايات وأصبح مجلس الديوان وعلى رأسه[4] الكاهية** مجرد هيئة تقليدية ملزمة بقبول قرارات الداي ومساعديه من الموظفين الساميين.[5]فكانت الوزارة تتألف من الخزناجي: وهو المكلف بالشؤون الداخلية والمالية ويسير مباشرة بعد الداي ويخلفه في حالة غيابه أو مرضه.-وكيل الخرج: فهو يشرف على البحرية وصناعة السفن وكان يتلقى الكثير من الهدايا من القناصل،[6] ثم يليه آغا العرب أو آغا العسكر: هو قائد فرق الإنكشارية وجماعات فرسان المخزن الصبايحية، يتلقى أوامره من الداي مباشرة،

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792-1830)، ط3، منقحه و ومعدلة ومزيدة، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، د:ت، ص23.

* - الداي: كلمة تركية معناها الخال ثم استعملت بمعنى الحاكم أو الرئيس أطلقت في العهد العثماني على رتبة عسكرية وبعد استيلاء تلك الطائفة على الحكم في الجزائر أصبح الديات يقومون بعمل الولاة حتى الاحتلال الفرنسي.أنظر: مصطفى عبد الكريم: المرجع السابق، ص175.

[2]-ويليام سبنسر: الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص77.

[3]-حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري منشورات ANEP، الجزائر، ص87.

[4]- ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، المرجع السابق، ص26.

** - الكاهية: وهو نائب الداي يحتفظ بمفتاح الخزينة. أنظر لـ: حمدان خوجة، المرآة، المصدر السابق، ص89.

[5]- ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، 26.

[6]- محمد خير فارس: تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ط1، مكتبة الشرق، بيروت، 1969، ص72.

وارتبطت بـه مسؤولية مراقبـة "دار السـلطان" والمنـاطق الملحقـة بهـا،[1] وبيـت المـالجي: هـو يشـرف علـى شـؤون الأمـلاك والثـروات التـي تعـود للدولـة الجزائريـة بعـد وفـاة أصـحابها.[2] ثـم خوجـة الخيـل: وهـو المشـرف علـى أمـلاك الدولـة حيـث يعتبـر المسـؤول الأول عـن جمـع الضـرائب وصـيانة أمـلاك الدولـة والاتصـال بالقبائـل، ثـم الباشـا الكاتـب: وهـو الأمـين العـام للحكومـة حيـث يتـولى تسـجيل وصـيانة جميـع القـرارات التـي يتخـذها الـديوان فـي اجتماعاتـه اليومية تحت إشراف الداي.

ومع ذلك كانت الدولـة العثمانيـة عاجزة عن وضـع جميـع القطـر الجزائري تحت حاكم واحد، لأن هناك من الجزائريين من هم ضد حكم الأتراك، لهذا قسم القطر الجزائري إلـى أربـع مقاطعات.[3]

1 -**دار السلطان:** وهـي تشمل "الجزائر، البليدة، القليعـة، شرشـال، دلس" كمـا تشمل الأوطـان الموضـوعة تحـت قـواد الأتـر اك التـابعين "للآغـا العـرب"[4] قائـد الجيـش، وكـل وطـن مكـون مـن دواويـر يسـكنها الأهـالي ومـن أحـواش يملكهـا موظفـو السـلطة التركيـة والإنكشـارية والمرابطـون وبعض الأثريـاء الجزائريين.[5]وهذه المقاطعـة يترأسـها الداي بصـفة مباشـرة بمسـاعدة أربعـة قيـاد وعدة مأمورين قضـائيين: رئيس البلديـة المكلـف بالتداولات والخزينـة والمكلـف بشـرطة الأسـواق والطرق، مسؤول التموين بالمياه ومسؤول الأشغال العمومية، ورؤساء الأجهزة.[6]

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني: موظفو الدولة الجزائرية في الفرن التاسع عشر، الموسوعة التاريخية للشباب، الجزائر، 1954، ص28.

[2]- أحمد سليمان: النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني، 1993، ص27.

[3]- راضية بن حبروا: المكاتب العربية ودورها في إنجاح السياسة الفرنسية بالجزائر (1844-1900) رسالة ماستر، إشراف الأمير بوغدادة، بسكرة، 2012، 2013، ص11.

[4]- مبارك بن محمد الهلالي الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، لبنان، 1996، ص296.

[5]- ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي، المرجع السابق، ص29.

[6]- محمود باشا محمد: الاستيلاء على إيالة الجزائر، ط2، ترجمة عزيز نعمان، الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص12.

وهذا قد جرى العرف على تقسيم مقاطعة دار السلطان إلى ستة أوطان، هي في الأصل أطر لتنظيم القبائل، إلا أنها أصبحت واقعا إداريا وأداة لتوز يع السكان والتحكم فيهم، بعد أن تلاشى التنظيم الاجتماعي للقبيلة وانفطرت إلى جماعات صغيرة أو جماعات خاصة في المنطقة السهلية وهذا ما جعل إقليم مدينة الجزائر يعرف خلافات للأقاليم الجزائرية الأخرى، تنظيما إداريا مستقلا تماما عن التقسيمات القبلية أو العرفية ويرتكز جمع الضرائب في كل وطن على تنظيم السكان في جماعات يتم تسجيلها في دفاتر الضرائب تحت تسوية الزمامات، ونذكر هذه الأوطان، وطن يسر: ويضم وطن يسر 42 زمانا أو جماعة، منها غرب وادي يسر و18 شرق، يسر الغربي: مثل أولاد بسام، وأولاد شمال: يسر الشرقي: يضم أحمد بن ضيف الله، أولاد رياب، أولاد سمير، وطن الخشنة: وهو يظم زوالا، جواب، أولاد سعد وحسب دفاتر تضم هذه المقاطعات 39 جماعة، وطن بني موسى يشمل في جزءه الجبلي إقليم قيادة بين خليفة.[1]

المتممة لبايليك التيطري، وطن بني خليل: ويتكون وطن بني خليل من 102 زماما ورد ذكرها في دفاتر البايليك، مثل عبادلة الملك بن صالح سعودة.[2]

2-**بايليك الشرق:** يعد إقليم قسنطينة من أكثر أقاليم الإيالة الجزائرية ثروة وخصبا و أوسعها مساحة[3]، وكان إقليم بايليك قسنطينة مقسما إلى أربعة مناطق الشرق: يضم كل الأراضي الممتدة من قسنطينة إلى الحدود التونسية وأهم الأعراش القاطنة به، الحنانشة، النمامشة، الغرب: يضم الأراضي الممتدة من قسنطينة إلى السلسة الجبلية للبيبان ونجد به أعراش: التلاغمة، أولاد عبد النور وأولاد خلوف. الشمال: ويضم الجبال المحاذية لساحل البحر الأبيض المتوسط ويمتد من عنابة إلى بجاية وأهم أعراشه زو اغة، فرجيوة ببني يعلى وهي

[1]- ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان)، البصائر للنشر والتوزيع، طبعة خاصة، الجزائر، 2013، ص166-171.(بتصرف)

[2]- نفسه، ص170-171.

[3]- ناصر الدين سعيدوني: الشرق الجزائري، المرجع السابق، ص147.

المنطقة التي يطلق عليها اليوم القبائل الصغرى. الجنوب: وكان به أعراش الزمول، جبال الأوراس، أولاد سلطان، أولاد سحنون.[1]

ومما يلاحظ أن سكان بايليك قسنطينة لم يكونوا كلهم يخضعون لسلطة الباي فأهالي ساحل بجاية والبابور كانوا لا يدفعون الضرائب المترتبة عليهم وحتى الهدايا والعوائد لا تؤخذ منهم إلى بالإرغام والقصر، أما العشائر القبلية القاطنة بنواحي جيجل والقل فقد ظلت مستقلة ولم تعد تدفع ماعليها من الضرائب منذ عهد طويل[2] وقد حكم الأتراك أغلب النواحي الجبلية والصحراوية عن طريق الرؤساء المحليين، أما الأراضي المجاورة لقسنطينة والغنية بفلاحتها فقد وضعت تحت تصرف البايليك مباشرة يوزعها على أعوانه مقابل الخدمات.[3]

ولذلك تم الاتفاق على أن يتم تسيير شؤون البايلك بين ثلاثة أطراف:

1-مشيخة شيخ العرب: وعادت إلى ذواودة وكانت تمتد من جبال الزاب[4] إلى شط الحظنة.

2- الحنانشة كانت سلطتهم تمتد من تبسة إلى سوق هراس وقالمة.

3-الأتراك يتولون رئاسة الإقليم.[5]

3-**بايليك الغرب:** كان مركزه مازونة ثم معسكر ثم وهران[6]، وقد أصبحت بعض القبائل تحت نظام الدوائر والزمالة، والعبيد، وجعل على بقية العمال أغوات[7]، ومن هذا يتضح لنا أن

---

[1]- ورتي جمال: تطور نظام الإدارة الفرنسي في عمالة قسنطينة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراه، ج1، إشراف مصطفى حداد، قسنطينة 2009-2010، ص64-65.

[2]- ناصر الدين سعيدوني: الشرق الجزائري، المرجع السابق، ص148.

[3]- حنيفي هلايلي: أوراق بتاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2008، ص146.

[4]- ورتي جمال: المرجع السابق، ص65.

[5]- المرجع نفسه، ص65.

[6]- مؤيد محمود محمد المشهداني-سلوان رشيد رمضان: أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518-1830، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية مجلة علمية محكمة، م5 جامعة تقرت، الجزائر، 2013، عدد16، ص418.

[7]- عثمان الكعاك: موجز التاريخ العام للجزائر من العصر الحجري إلى الاحتلال الفرنسي، دار الغرب الإسلامي، ط1، لبنان، 23، ص299.

لبايلك الغرب (وهران) في دوائره له تقسيم، "فالقسم الأول" المرسى يكون على يد قايد المرسى، والقسم الثاني دائرة آغا الدوائر، القسم الثالث دائرة قايد الزمالة وهي الأعراش والقسم الرابع دايرة خليفة الشرق والقسم الخامس المدن كوهران وتلمسان ومعسكر والقلعة ومستغانم ومازونة وأحوازهم وهؤلاء على يد قايد البلد وتحته شيخ عرفي يقال له شيخ البلد والقسم السادس فليته وهو على يد قايد فليتة، ومن يتولى قيادة وتلمسان فإنه يصوغ له أن بتولى بايا إذا كانت له إعانة بالجزائر.[1]

4-**بايليك تيطري:** وهو أصغر المقاطعات وكان يؤمن حراستها المشددة الداي بنفسه الذي كان يخضع لسلطته حاكم عاصمة البايليك المدية[2] وكان حكامها أقل استقلالا وأكثر خطرا من البايلكات، بايلك الشرق وبايلك الغرب وبايلك التيطري وكذا دار السلطان.[3]

ويتميز بايليك التيطري بوجود حاكم للإشراف على مدينة المدية يعينه الداي لا يخضع للباي المكلف بشؤون المقاطعة،[4] والجدير بالذكر أن باي المدية نقصت صلاحياته في الفترة الأخيرة من الحكم التركي، فاقتصرت سلطته على مقاطعة التيطري دون مدينة المدية مركز البايليك.

التي أوكل أمرها إلى حاكم تركي، يخضع مباشرة لآغا العرب المتصرف في دار السلطان، وذلك للحد من نفوذ الباي والتقليل من قوته نظرا لقربه من مدينة الجزائر وسهولة اتصاله بدار السلطان وا ٍطلاعه على ما يحدث بالديوان.[5]

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني: من التراث التاريخي والجغرافي للغرب الإسلامي، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، ص617-618.

[2]- شارل أندري جوليان: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج1، ترجمة: عباس سليمان، شركة دار الأنة، الجزائر، 2008، ص.ص10.11.

[3]- خير فارس: المرجع السابق، ص75.

[4]- ناصر الدين سعيدوني: الشرق الجزائري، المرجع السابق، ص193.

[5]- إسماعيلي زوليخة المولودة علوش: تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، دار الدزاير أنفنوا، ط1، الجزائر، 2013، ص260.

وكان كل بايليك ينقسم إلى عدد معين من المقاطعات الإقليمية أو/الأوطان والتي تتألف في الغالب من عدة قبائل، وكان كل بايليك يديره "باي" يعينه الداي وكان الباي مطلق الحرية إلى حد ما في التصرف كيفما يحلو له,و يساعده مجموعة من الموظفين الساميين في تأدية مهامه وهم:[1]

الخليفة:وهو الذي يباشر إدارة البايليك وا إليه ترجع أمور القيادة الذين يمثلون السلطة في مختلف جهات البلاد، **قائد الدار**: وهو المكلف بحراسة المدينة، **النجاد**: وهو الخزناجي يتولى الأمور المالية وله ديوان خاص للصرف والقبض، **آغا الدائرة**: وهو قائد فرقة الفرسان من العرب التابعين للمخزن، **الباشا كاتب**: يتولى كتابة رسائل الباي ويمسك دفاتر وأملاك الدولة، **الباشا السيار**: هو المكلف بحمل الرسائل بين الباي والباشا، **الباشا السايس**: المكلف بخيول الدولة وتربيتها.[2]

وينقسم البايليك إلى عدة أوطان تضمن "أعراش" و"قبائل" يدير كلا منهما قائد أو شيخ كبير، يعينه الداي وتقسم القبيلة إلى فرق ويكون العضو الأكبر والأغنى فيها مسؤول الدوار، ويستلم الأوامر من الباي حيث يفصل الخلافات التي تقع بين رعاياه وتوزيع الضرائب[3]، حيث تهدف الإدارة الريفية إلى هدفين: الأول إقرار الأمن والحد من الانتفاضات وحركات التمرد والثانية استخلاص الضرائب.[4]

---

[1]- شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص11.

[2]- أحمد شريف الزهار: نقيب الأشراف، ت، أحمد توفيق المدني: وزارة المجاهدين، عالم المعرفة، 2010، ج7، الجزائر، ص169-170.

[3]- صالح عباد: الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830)، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د:ت، ص297.

[4]- فاطمة حباش: المكاتب العربية ودورها في المد الاستعماري بالغرب الجزائري (1844-1870) تيارت، سعيدة، جيرفيل، البيض نموذجا، رسالة دكتوراه، إشراف بن نعيمة عبد المجيد، وهران، 2013-2014، ص11.

وكانت الوحدة الإدارية هنا هي القبيلة التي كانت في العادة تحت سلطة شيخ القبيلة الذي يخضع بدوره إلى قائد من أصل تركي أو كرغلي وكانت علاقة القبائل بالإدارة على أنواع، بحيث لجأ الأتراك لتقسيم القبائل إلى:[1]

1 -**قبائل المخزن:** هي قبائل جزائرية متعاونة مع السلطة العثمانية الحاكمة بالجزائر مقابل الامتيازات في الأراضي والنفوذ، كما تعتبر همزة وصل بين السلطة والسكان وهي مسؤولة عن حفظ الأمن في المناطق البعيدة عن سيطرة الأتراك كالأرياف والصحراء والجبال،[2] وهذه القبائل كانت لها صبغة فلاحية وعسكرية وا إدارية فهذه الصبغة الخاصة التي اكتسبتها قبائل المخزن جعلتها تتميز عن بقية القبائل الأخرى، من بينها قبائل الصحارى والغرازلة الهم ولعبيد والزواتية[3] و كان على كل إقليم مسؤول يسهر على الأمن وأن يجمع الضرائب "رحلة الدانوش" كل نصف سنة يقدم تقرير الإقليم وكل ثلاث سنوات يذهب الباي للداي، وذلك لتجديد الثقة بالداي،[4] وكان يقوم بتعيين المسؤولين من القياد الذين ينحدرون كلهم تقريبا من أصل تركي ويتمتعون بالسلطات المدنية والعسكرية والقضائية ويتولون تسيير "الأوطان" وكان القائد يقوم بدوره بتعيين كبار القوم "الشيوخ" الذين يكلفون بالإشراف على القبائل أو أقسام القبيلة "الفرقة" أو مجموعة من الخيام "الدوار" وكان تعيين القياد يجري بناءا على إقتراح من آغا المقاطعة.[5]

---

[1]- أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص5.

[2]- سفيان صغيري: العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الديات في الجزائر في العهد العثماني، رسالة ماجستير، إشراف: حسينة حماميد، جامعة الجزائر، 2012، ص118.

[3]- ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، مراجعة ومنحقة، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص213.

[4]- أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص53.

[5]- شارل اندري جوليان: المرجع السابق، ص11.

والملاحظ أن قبائل المخزن من حيث نشأتها وتطورها وصلاحيتها كانت انعكاسا صادقا وتطبيقا عمليا لسياسة الأتراك مع الغالبية الساحقة من الجزائريين[1]. فهي لعبت دورا متكاملا مع الدور الذي لعبه أتباع الأتراك بالمدينة كل من الكراغلة والأعيان والأعوان، و اتضح تأثيرها على العلاقة الثنائية بين الحكام[2] والمحكومين (الجزائريين) بحيث أصبح الأتراك ينظرون إلى الأهالي على اختلاف أوضاعهم لا على كونهم خاضعين وا ٍنما أصناف بشرية متفاوتة من حيث الواجبات والحقوق ومن حيث المكانة المادية والروحية،[3] وقد اعتمد الأتراك على هذه القبائل لإحصاء السكان وفي مقدمة تلك القبائل نجد بني عباس في مجانة والقبائل العربية في زاب والحضنة وشيوخ هذه القبائل يطلق عليهم إسم شيخ العرب.[4]

2 -**قبائل الرعية:** وهي القبائل التي تخضع للسلطة وحاجاتها الضريبية وليست في استطاعتها أن تعصى أوامر البايليك لأنها مراقبة من طرف فرسان المخزن من زمول والدواوير، وكذلك عن طريق المحلة التي تأخذ الضرائب من هذه القبائل ولأنها محرومة من وسائل الدفاع عن نفسها حيث منعت من امتلاك البنادق السيوف.[5]

وأصلها هي القبائل التي أرغمتها عوامل مختلفة على الخضوع الإدارة العثمانية ومن حملة تلك العوامل الوضع المادي الذي كان في اليد قبائل المخزن والقبائل المتعاونة الصراعات والحروب القبلية أدت بها إلى الاستنجاد بالإدارة العثمانية والدخول تحت حمايتها. طريقة تنظيمها كان التنظيم قبائل الرعية معقدا لاختلافه من قبيلة أخرى فهناك ما كان خاضعا لشيوخ قبائل المخزن وأعوان الدواوير والقياد والخوجات والبايات ...الخ.

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص213.

[2]- فاطمة حباش: المرجع السابق، ص7.

[3]- المرجع نفسه، ص7.

[4]- عزيز سامح: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة محمود علي عامر، دار النهضة العربية، لبنان، ط1، 1979، ص141.

[5]- عز الدين بوموزو: الضباط الفرنسيون والإداريون في إقليم الشرق الجزائري، رسالة ماجستير، إشراف: مصطفى حداد، قسنطينة، 2007،2008، ص56.

وقد تعود اسباب تقاسم مهمة قيادة هذه القبائل الى الانتفاع من خدماتها والظفر بالنصيب من الضرائب التي كانت تدفعها كما انه يسهل من عملية التحكم فيها وا إخضاعها.[1]

وقد أدى هذا الضغط المتزايد الذي كانت تتعرض له قبائل الرعية تعمد تجانسها وتلاحمها على الأصل المشترك والانتساب العرفي كما هو شائع في القبائل الأخرى إنما أصبح انسجامها وتلاحمها يرتكز على الظروف المعاشية ومعاملتها مع الحكام.[2]

3-**القبائل المستقلة:** ولم تكن سلطة الأتراك تشمل كل القبائل فهناك قبائل قوية كالأسر المنفذة بقدر كبير من الاستقلال الذاتي،[3] وهذا القسم من القبائل لا يخضع لسيطرة الديات مباشرة لأنه تابع لأمراء مستقلين يدفعون إتاوات للداي في مقابل احتفاظهم بنوع من الاستقلال الذاتي، وهذا القسم تارة يكون متحالف مع الأتراك وتارة تحدث بين الجانبين إصطدامات ومعارك، وهؤلاء الشيوخ والأمراء وا إن كانوا استطاعوا الاحتفاظ بنوع من الحكم الذاتي، لكنهم لا يتمكنوا من القضاء على الحكم التركي لأنهم كانوا متفرقين ولم يحاولوا توحيد كلمتهم.[4]

ومع ذلك إن الوضعية لم تكن مستقرة لكون العصب المتناحرة (الصف) التي كانت موجودة ضمن تلك الجماعات كانت تهتد أحلافا بحسب دوافع مصالحها أو دواعي أهوائها وكانت بذلك تقبل بسلطة البايلك تارة وترفضها تارة أخرى.[5]

وكانت بعض القبائل الجبلية والصحراوية تمتنع عن دفع الضرائب وقد ساعدها ذلك موقعها الجغرافي وتضاريسها، وكذا بعدها عن مركز الإدارة، ولهذه الاعتبارات نهجت الإدارة سياسة خاصة إزاء هذا النوع من القبائل فلم يكن أولوياتها فرض الضرائب، كما هو الشأن

---

[1]- أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، ط1، دار الكتاب العربي لطباعة، النشر والتوزيع، الترجمة، الجزائر، 2009، ص257-259.

[2]- ناصر الدين سعيدوني: الجزائر في التاريخ العهد العثماني، ج4، المرجع السابق، ص108.

[3]- خير فارس: المرجع السابق، ص75.

[4]- مبارك الميلي: المرجع السابق، ص293.

[5]- شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص12.

في المناطق السهلية الخاضعة لها، بل كانت تهدف إلى تحويل عدد من القبائل الممتنعة إلى قبائل مخزنية، أو إجبارها على الأقل على دفع ضريبة رمزية، تعبيرا عن ولائها وتبعيتها للإدارة، فلهذا فإن الإدارة كانت تسمح لتلك القبائل بأن تعين قضاتها، وأن تمارس العدالة حسب هواها، إلا أنها كانت مطالبة بالحفاظ على السلم، ودفع الضرائب المقررة عليها، وا إذا التزمت القبائل بهذه الشروط، فإن أعوان الإدارة لا يزعجونها.[1]

[1]- أرزقي شويتام: المرجع السابق، ص 274-275.

خصصنا الفصل الأول لدراسة إدارة الأهالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1830-1870 والذي يتطلب بداية معرفة نوعية نظام الحكم المتبع وتحديد التقسيمات الإدارية والأجهزة المختلفة التي وضعها جنرالات فرنسا لتسير الأهالي الجزائريين وهذا ما سنحاول دراسته في هذا الفصل.

المبحث الأول: بداية الإدارة الفرنسية 1830-1840

في هذا المبحث خصصنا دراسة الأجهزة الإدارية التي تعتبر أداة الأساسية التي وضعها الفرنسيون لتحكم في البلاد وتسيير شؤون الأهالي.

المطلب الأول: المحاولات الأولى لإدارة الأهالي

-ظروف الاحتلال وأطماع فرنسا في الجزائر:

شهدت الجزائر أواخر العهد العثماني فوضى إدارية وسياسية بحيث غابت السلطة المركزية تقريبا من (الساحة) الشيء الذي فسح المجال واسعا لتجاوزات العسكرية والإدارية الخطيرة خاصة بعد تحطم الأسطول الجزائري في معركة نافارين 1827[1]، وهو ما اصطدم مع رغبة فرنسا والتطلع إلى تعويض عما فقدته من مستعمرات في أمريكا الشمالية وغرب أفريقيا، حيث سعت حكومة شارل العاشر إلى إلهاء الرأي العام الفرنسي عن مشاكل فرنسا الداخلية بقصة خارجية.[2]

ومن هنا أعلن الملك شارل العاشر إعادة إحياء المسيحية في إفريقيا فقد كانت فرنسا تعتبر نفسها حامية الكنيسة الكاثوليكية وكانت ترى احتلال الجزائر عاملا هاما تقدمه إلى العالم المسيحي وأن هذا الغزو هو بمثابة انتصار للمسيحية على الإسلام وهذا ما عبر عنه ديتونير حينما قال:" يمكن لنا في المستقبل أن نكون سعداء، ونحن نمدن الأهالي ونجعلهم مسيحيين" وقال أيضا:" إنها حرب صليبية هيأتها العناية الأهلية ينفذها الملك الفرنسي الذي اختاره الله ليثأر من أعداء الدين والإنسانية-المسلمين-".[3]

فكانت الحملة على الجزائر مطلبا جماعيا لحل إشكالات حقيقية في المجتمع الفرنسي، بحيث أنها تحقق للبرجوازية والإقطاع باستثمار المشاريع ونهب الثروات، وقد عبر

---

[1]- عمار هلال: أبحاث ودراسات: المرجع السابق، ص24.

[2]- بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر من 1830-1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص49.

[3]- بوضياف سارة: دور المكاتب العربية في إخضاع أهالي الجزائر، شهادة ماستر، إشراف: بيرم كمال، قسم التاريخ المسيلة، 2013-2014، ص9.

عن هذا الملك شارل العاشر فقال:" فتح أراضي واسعة الفائض من سكانها ولتسويق إنتاج مصانعها" ورأى الفرنسيون أنه لا بد من احتلال الجزائر لتحقيق الأهداف التالية:[1]

-إسقاط حكومة الجزائر مهما كان الأمر.

-توطيد مركز الدولة الجزائرية وكسب تأييد الرأي العام المسيحي في سائر القارة الأوروبية.- السيطرة الاستعمارية على شمال إفريقيا وذاك لأهمية بالنسبة إلى الغرب بسبب اليد العاملة الرخيصة والمواد الخام الإستراتيجية كالزراعة وسوق واستثمار رأس المال.

-اعتبار القطر الجزائري ميدان صالحا لتدريب الجيش الفرنسي ومباشرة أعمال حربية.[2]

-الحرب مع الجزائر ستفتح لها فرصة التخلص من العاطلين والمشاغبين غير المرغوب فيهم في فرنسا، حيث تضافرت مجموعة من الظروف التاريخية التي جعلت فرنسا يوم 5 يوليو 1830 تقدم على غزو الجزائر[3]، مستغلة بذلك حادثة النروحة المفتعلة[4] وعلى إثرها استسلمت الحكومة الجزائرية ووقع كل من الداي حسين* والكونت دي بورمون** إتفاقية الهدنة أي اتفاقية التسليم العسكري بين الغالب والمغلوب،[5] فقد حاول هذا القائد طمس المعالم السياسية الداخلية التي انتهجها العثمانيون خلال تواجدهم بالجزائر واستبدلها بسياسة تتماشى

---

[1]- صالح عوض: معركة الإسلام و الصليبية في الجزائر من سنة 1830إلى سنة 1962، ج1، ط2، 1992، ص69.

[2]- بشير كاشة: مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، طبعة وزارة المجاهدين، ص22.

[3]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4]أحمد محمد عاشور راكس: صفحات تاريخية خالدة من الكفاح الجزائري المسلح ضد جبروت الاستعمار الفرنسي الاستيطاني (1500-1962)، المؤسسة العامة للثقافة، ط1، 2009 ،ص124.

*- الدي حسين: هو آخر الدايات تولى الحكم مرغما سنة 1818 وكان رجلا عالما شجاعا حكيما، في عهده وقع زلزال في الجزائر ووقعت حادثة المروحة والحصار سنة 1827 ثم الاحتلال سنة 1830. أنظر: حمدان خوجة: المرآة، المصدر السابق، ص146.

**- دي بومون: هو القائد للحملة الفرنسية ولد سنة 1773 وتوفي 1846، كان من جنرالات الإمبراطورية ثم انظم إلى لويس الثالث عشر هو الذي وقع على وثيقة الاستسلام وأول من نكث العهد الذي عقده مع الجزائريين باسم الأمة الفرنسية. أنظر: حمدان خوجة، المصدر السابق ، ص64.

[5]- أبي القاسم محمد الحنفاوي: تعريف الخلف برجال السلف، دراسة وتحقيق، خير الدين شترة، ج1، دار كردادة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2003، ص33.

مـع مصـالح فرنسـا حيـث سـارعت[1] الإدارة الفرنسـية إلـى تحطـيم الأعيـان والأسـر الحاكمـة والمالكة للأرض والثروة المعادية لهم، والتعجيل بإقامة مجتمع أوروبي بالجزائر يكون الدعامة الأساسية والكبرى لقيام الاحتلال،[2] ولتحقيق ذلك أنشأ دي بورمون عدة هيئات كمحاولة لتأسيس إدارة فرنسية:

أ-لجنـة الحكومـة: فـي 06 جويليـة 1830 التـي تعتبـر نـواة الإدارة الفرنسـية فـي الجزائـر وتتلخص مهمتها في النظر في حاجات وا ٍمكانيات البلاد والنظم التي يجب تعديلها وا ٍلغاؤها والفائدة من استخدام أعيان الجزائريين من مختلف الطبقات الأهلية والفرنسية لملئ إطارات الموظفين وممارسة الوظائف المدنية،[3] ومن أعضاء هذه اللجنة المقتصد العسكري للحملة السيد ديتي ومسؤول خيالة السيد "طولوزي" وأمين المال السيد "فيرينو" والقائد[4] العام للشرطة السيد دوبيفوزك والقنصل الفرنسي ألكسندر ردوفال وكاتب اللجنة ومترجمان وقد كان هدفها جمع معلومات عن الإدارة العثمانية السابقة للاستفادة منها في الإدارة الجديدة.[5]

ب-هيئـة مركزيـة: واعتبرت البلدية في هذه المرحلة أداة العرض الهيمنة وخدمة العنصر الأوروبي حيث أصدر "دي بورمون" قرار مؤرخ في 06 جويلية 1830 والمتضمن إنشاء لجنة لتسيير المصالح والمرافق المدنية بالجزائر واقترح تنظيم إقليم الجزائر،[6] وقد سميت باللجنة البلدية، وتضم ممثلين من المنظمات السبع (خليط اجتماعي+ يهود) الهامة في

---

[1]- بوضرساية بوعزة: سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930 وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص90.

[2]- مصطفى عبيد: جرائم التنظير والممارسة في الفعل الاستعماري الفرنسي بالجزائر، مجلة البحوث التاريخية، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، ص06.

[3]- أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص57.

[4]- بوضرساية بوعزة: الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص53.

[5]- بوضرساية بوعزة: المرجع نفسه، ص53.

[6]- حليسي علي: التنظيم الإداري للبلديات المختلطة في الأوراس 1870-1919، رسالة ماجستير إشراف قريري سليمان، باتنة، 2014-2015، ص22.

المدينـة، وقد تعـاون معهـا بعض رجـال الحضـر، وكانـت مهمتهـا جمـع المعلومـات والعنايـة بالجيش وكانت تحاول إنشاء إدارة محلية كترضية الجزائريين وكانت تضم الفرنسيون الشرطة المدنية من مفتشي الشرطة ومحافظون وفرقة عربية.[1]

ج-اللجنـة الخيريـة: وهي لجنة دينية مالية تسهر على الأوقاف ومواردها، مؤلفة من تسعة أشخاص من اللجنتين البلدية والمالية ،لم تكن إلا صورة للتمويه وكسب الوقت واسترضاء بعض العناصر الضعيفة.[2]

وباعتلاء كلوزيلClauzel* الحكم في الجزائر حاول تنظيم الشؤون الداخلية حيث أنشأ لجنة حكومية مكونة من 5 أعضاء يتقاسمون المهام الإدارية "القضاء، الداخلية، المالية" وقد تم تعيين أعضاء اللجنة مباشرة باسم القائد الأعلى للقوات والفصل بين المصاريف الطرف المدني والعسكري والفصل في المشاكل التي تعترض التقدم العسكري الاحتلال.[3]

كما وضع مشروع تعيين أميرين تونسيين على بايليك قسنطينة وبايليك وهران تحت حماية ضباط فرنسيين ورفض بعض الشخصيات الأهلية إتباع سياسة الاحتلال الكامل والإدارة المباشرة، كتشجيع الهجرة الأوروبية ومصادرة الأراضي والأملاك.[4]

مما احتجت عليه حكومة فرنسا وأدت إلى استقالته (كلوزيل) حيث أبدت فرنسا رغبتها الواضحة في تسيير البلاد إداريا مباشرة من حكومة فرنسا، فتم تعيين الجنرال[5]* بيرتزين

---

[1]- أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص58-ص60.

[2]- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية 1830-1900، ج1، الغرب الإسلامي، ط1، لبنان، 1992، ص29.

*- كلوزيل(1772-1842):هو الماريشال الذي حكم الجزائر في 1830 ثم تولى قيادة جيش في إفريقية من1835 إلى 1936.أنظر: مذكرات أحمد باي، ص20.

[3]- بوضرساية بوعزة: الجرائم الفرنسية، المرجع السابق ،ص44.

[4]- يحي بوعزيز: ثورات القرن التاسع عشر، دار البصائر للنشر والتوزيع، طبعة خاصة، الجزائر، 2009، ص31.

[5]-جمال خرشي: الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص64

*بيرتزين: جنرال فرنسي (1975-1847)، شارك في حروب نابليون قاد الجيش الفرنسي على سطاوالي تولى مهامه في الجزائر من 20 فيفري 1831 إلى غاية 06 ديسمبر 1831، غادر الجزائر في 1832، يعرف بأنه إنسان قوانين الحرب. أنظر: حمدان خوجة: المصدر السابق، ص60.

بفضل حكم كلوزيل أصبحت اللجنة الحكومية تسمى اللجنة الإدارية للإيالة الجزائر وعلى رأسها متصرف عسكري بوندوران حيث شجع الاستعمار في ضواحي مدينة الجزائر وكلف مانديري بالأمن، لكن اختلف الأمر بمجيء[1]* دير فيقو الذي يشبه كلوزيل في تصرفاته في كره الجزائريين، فعين "قائد عام"، واستمرت سلطته بأمر ملكي، تمثل في الحفاظ والدفاع على أمن وممتلكات الفرنسية بإفريفيا وتقع تحت تصرفه الأجزاء السياسية كمنصب المتصرف المدني وكان يتبع إداريا لوزارة الحربية فأنشأ مجلس إداري يتألف من أعضاء يمثلون المصالح الأساسية.[2]

وفي عهد فورول تكونت اللجنة الإفريقية* 1833 التي ظلت تعمل في الجزائر وفرنسا نتيجة إحتلال المدن الجزائرية التي دامت أربع سنوات، حيث لم يكن لفرنسا سياسة واضحة بخصوص الجزائر لأن أوضاع فرنسا الداخلية غير مستقرة.

وعندما وصلت أنباء التجاوزات والجرائم من القادة والجنرالات أرسلت حكومة باريس لجنة للتحقيق.[3]

---

[1]- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص47.

*- دي روفيقو: هو جنرال تولى أمور الجزائر فيما بين 31 ديسمبر 1831 إلى مارس 1832، وتولى مهمته خلف لبيرتزين وقبل أن يصبح قائدا عاما للجزائر كان وزيرا سابقا للشرطة، ارتبط اسمه بمجزرة العوفية، تولى مهمه من 6 ديسمبر 1831 إلى 06 جوان 1833. أي لمدة سنتين وستة أشهر.أنظر لـ: محمد عيساوي ونبيل شريخي: الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري(1830-1871)، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص165.

[2]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص48.

*- اللجنة الإفريقية: جاءت بامر ملكي في 12 ديسمبر 1833 بمهمة أساسية تتمثل في إثبات جدوى الاحتلال من خلال الإجابة عن السؤال الأساسي: هل الاحتفاظ بالجزائر أم التخلي عنها؟ ما الفائدة من ذلك عملت اللجنة في الجزائر خلال النصف الأول سنة 1432 بزيارتها لعدة مناطق غزاها الجيش الفرنسي واستولى عليها واستعانت بالجزائريين لبناء عدة تقارير مختلفة المواضيع حول الجزائر في جزأين حوالي ألف صفحة مع توصياتها باعتبار المناطق المحتلة امتلاكا لفرنسا وهو ما تضمن قرار 22جويلية1834، انظر: أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص105.

[3]- بشير بلاح: المرجع السابق ،ص139.

وبناء على التوصيات التي قدمها أعضاء اللجنة إلى حكومة باريس بادرت هذه الأخيرة بإصدار قرار 1834 نص على إلحاق الجزائر بفرنسا[1] أو كما سماها القرار ممتلكات فرنسا في شمال إفريقيا" تابعة لوزارة الحرب واعتبرها أرض فرنسية إمتداد لها.[2]

أما عن شؤون الأهالي فإنها في بداية الأمر سلمت إلى إحدى المكاتب التابعة لمكتب القائد العام للقوات الفرنسية وكذا للقيادات العربية التي احتفظت بألقابها السابقة مثل: الآغا والقائد والباشاغا والخليفة، والتدعيم بمكتب خاص من أجل متابعة العلاقات مع القبائل والعشائر وقد قام بإنشاء هذا المكتب أفيزارد في مارس 1833، بعد رحيل الجنرال كلوزيل ويتشكل هذا المكتب من رئيس ويساعده شخصين إلى جانب ثلاث مترجمين ومهمته تقديم تقرير للحاكم العام حول الوضع العام.[3]

فقد عرفت هذه الفترة أو المرحلة بالتردد فهي فترة عصيبة نظرا للتطورات الحاصلة وذلك بانقلاب الأمر والمقاومات الشعبية التي أربكت فرنسا وأرغمتها على الاعتراف بالأمر الواقع كفشل الحملة الأولى على المدية[4]، ومقاومة الأمير عبد القادر من جهة الغرب ومقاومة أحمد باي من جهة الشرق التي أبداها سكان قسنطينة فقاومت لمدة سنوات ولم يستطع الاستعمار دخولها واستمرت المقاومات بتجدد ولم تقف عند هذا الحد.[5]

---

[1]-بوضرساية بوعزة: سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930، المرجع السابق، ص15.

[2]-محمد موفق: السياسة الاستعمارية من الاحتلال الجزئي إلى الاحتلال الشامل، مجلة عصور، يصدرها مخبر البحث مصادر وتراجم، العدد6-7، 2005، الجزائر، ص113.

[3]-غالي غربي: سلسلة المشاريع الوطنية للبحث العدوان الفرنسي على الجزائر خلفيات وأبعاد، منشورات المركز الوطني لدراسات البحث في الحركة الوطنية في ثورة 1 نوفمبر 1954، وزارة المجاهدين، دار الهومة، الجزائر، 2007، ص212.

[4]-مصطفى عبيد: الجزائر في كتابات توماس إسماعيل عريان 1812-1884، دراسة تاريخية تحليلية، رسالة ماجستير، إشراف أبو القاسم سعد الله، المسيلة، 2007-2008، ص41.

[5]-جميل بيضون وآخرون: تاريخ العرب الحديث، ط1، دار الأمل للنشر والتوزيع، 1991، ص108.

المطلب الثاني: تأسيس الإدارة الفرنسية

لقد كانت سنة 1833-1840 تعرف بمرحلة الاحتلال الضيق وقد تطابقت مع إقتراحات اللجنة الإفريقية فقد قامت السلطات الفرنسية بتحقيق نفوذ مع الاستعمار بالعمل على التقرب من الشخصيات المحلية حيث تم تعيين آغا العرب، ثم أنشأ المكتب العربي من طرف الجنرال رفيقو فأصبح يطلق عليها فيما بعد بمصلحة الشؤون العربية وذلك من أجل إخضاع القبائل الجزائرية.[1]

1-آغا العرب:

فبعد غزو الجزائر وتفكيك بنية الإدارة العثمانية ،واجهت القيادة العسكرية مشكلة التنظيم وكانت بحاجة ماسة لإنشاء هيكل إداري تمكن من إحكامقبضتها على الأهالي وا ٍدارة شؤونها بصفة مباشرة، وقد قرر هيئة الأركان بإسناد المهمة إلى آغا العرب وهو منصب مستوحى من النظام الإدارة التركية وتحسين الهياكل التقليدية كنظام الجماعة المحلية بدل من إزالتها[2]، وأول من أسندت إليه هذه المهمة حمدان بن أمين السكة هذا كان في عهد دي بورمون[3]، وكان لكل واحد من القواد3آغا خاص به يعينه بنفسه[4]، وفي عهد كلوزيل ألغى المنصب بقرار 1831/01/7 بحجة أنه غير مناسب لطابع النظام العسكري المتبني بالجزائر، ونقلت صلاحيته إلى قائد السرية الجندرمة منديري 1831/02/18 لكنه لم يستمر، لأنه يجهل العادات والتقاليد وكذا عدم تمكنه من اللغة العربية.[5]

---

[1]- سلماني عبد القادر: الإستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة الجزائرية الحديثة 1832-1847، منشورات دار قرطبة الجزائر، 2012، ص171.

[2]- علي بشريرات: ممارسة حقوق الإنسان في الجزائر 1830-1962، دار القصبة لنشر، الجزائر، 2015، ص215.

[3]- شارل روبير أجرون: الجزائر المسلمون وفرنسا 1871-1919، ج1، ترجمة حاج مسعود وأبكلي، دار الرائد للكتاب الجزائر، 2007، ص251.

[4]- عز الدين بومزو: المرجع السابق، ص16.

[5]- فاطمة حباش: المرجع السابق، ص48.

أما الجنرال بيرتزان فقد عين محي الدين الصغير بن مبارك بقرار إداري 24 جوان إلى غاية 1833 ،لكن كل هذه المناصب فشلت فحمدان تم احتقاره من الأهالي، ومندري يجهل اللغة العربية ،أما محي الدين فقد تم توقيفه من الأهالي وأقاربه، بالإضافة فقد تم تجربة العديد من الموظفين الرسميين والغير الرسميين لكن الأهالي لم يثقوا بالوسطاء فألغي هذا المنصب وأعيدت وظيفته بالمكتب العربي سنة 1835.[1]

2-المكتب العربي المبتدئي:

لقد أنشأ الحاكم العام رفيقو سنة 1833 الديوان العربي بالاعتماد على مترجمين مختصين في الشؤون العربية بالاتصال برؤساء القبائل في جميع أنحاء البلاد، وطمأنهم بأن الإدارة العسكرية الفرنسية لا تنوي أن تلحق الضرر به إذا ما تعاونوا معها وساعدوها ضد المقاومة الشعبية.[2]

وبعد رحيل رفيقو تولى أفيزارد Avisard القيادة بالنيابة ،حيث أصبح تسيير شؤون الأهالي من مجرد منصب يتولاه فرد إلى جهاز تقوده الجماعة ،وظهر ما يعرف بأولويات المكتب العربي حيث أنشأ تريزل مكتب خاص ذو طابع عسكري مكلف بجمع المعلومات وتنظيمها لأجل العمليات العسكرية وكذا متابعة المراسلات والعلاقات مع القبائل بترجمة الوثائق المتعلقة بهم وقد أصبح المكتب العربي عبارة عن إدارة للإعلام والدعاية.[3]

وكان هذا المكتب يعمل تحت إمرة القائد العام للجند الفرنسي وبعد ذلك بقليل أنشأت الإدارة الأهلية وكانت تعمل أيضا تحت القيادة العسكرية فقد استولى الفرنسيون على أملاك جنود الأتراك وعلى أراضي المحاربين في متيجة فأخذت فكرة الاستعمار تتكون فاكتسبوا ثروة

[1]- عز الدين بومزو:المر جع السابق، الصفحة نفسها.

[2]- سلماني عبد القادر: المرجع السابق، ص172.

[3]- أحمد توفيق المدني:كتاب الجزائر، المطبعة العربية، الجزائر، ص57.

طائلة ومنح للمستعمرين أراضي وكانت قرية القبة بدالي إبراهيم أول ما نشئ فيها ثم بوفاريك.[1]

ففي مارس 1833 أنشأ القائد العام مصلحة تسمى المكتب الخاص بشؤون العرب وكانت مهمته تنحصر في ربط الاتصال بين العسكر والأهالي وأسندت رئاستها إلى النقيب لأمور سير* نظرا لكفائته باللغة العربية وكل الأمور المتعلقة بالعرب إلا أنه قرر التخلي عن منصبه للمشاركة في حملة بجاية.[2]

وقد حاول دايرلون إجراء تنظيمات بلدية وا ٍعادة منصب آغا العرب في 10 نوفمبر 1834 إلى مقدم ماري مونج الذي كان قائد الفرقة الصبايحية حيث شغل تحت إمرته ضابط ونائب مترجمين وقد استمر هذا المكتب تحت مسمى مكتب الشؤون العربية إلى غاية 1837.[3]

3-مكتب الشؤون العربية:

لقد تمثلت السياسة الإدارية الفرنسية إلى طرد الجزائريين بالجملة من أراضيهم وتمليكها للمعمرين في إطار الإدماج، وأطلقوا أسلوب في الإدارة وهي السياسة العربية آغا العرب والمكتب العربي الذي أداره في البداية لأمور سير، ثم أنشأ مديرية الشؤون العربية وأسندوا إدارتها إلى الضابط[4] بيليسي دورينود* من عام 1837/4/15، حيث كلف لمراقبة

---

[1]-علي بشريرات، المرجع السابق، ص216.

*- لأمور سير: (1806-1861) درس اللغة العربية فور وصوله الجزائر ودرس القرآن وتعمق في العادات والتقاليد الجزائر، أنتهج أساليب بيجو، قام بإنشاء المكاتب العربية تولى منصب الجنرال عام 1843، أصبح وزير الحربية. أنظر: فرانسوا ماسبير: سانت أورنوا أو الشرق الضائع. ترجمة أحمد بكلي، مراجعة مسعود الحاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص175-ص177.

[2]-علي بشريرات، المرجع السابق، ص216.

[3]- فاطمة حباش: المرجع السابق، ص53.

[4]-يحي بوعزيز: سياسة التسلط لاستعماري و الحركة الوطنية الجزائر 1830-1954، مطبوعات الجامعية الجزائر، ص11.

*بيليسي: ولد في 16 نوفمبر 1794 ،ففي 1839 أصبح كولونيال وفي 1840 تولى رئاسة مقاطعة وهران أما سنة 1846 أصبح حاكما عاما على الجزائر، توفي في 1864.أنظر لـ:

Jaunne et Andre Brochier ، livre d’ore de l’algerie Bacannie، Algerie، frees'2007، P29.

الأمير إلى 1839 ،وقام الحاكم فالي بتعيين 8 زعماء من الأهالي لإدارة مقاطعة قسنطينة تحت سلطة الضابط الفرنسي وخلع الألقاب عام 1838 ومن ضمن هؤلاء "الخليفة بن أحمد" في الأوراس "وبلحملاوي" في فرجيو و"أحمد المقراني" في مجانة "وبن قانة في بسكرة".[1]

ويتمثل هذا المكتب في دراسة طبيعية العلاقة بين الجيش والقبائل واستمالة الأهالي للإقامة في المناطق الواقعة تحت سيطرة القوات الفرنسية، التي كانت تعدهم بأمور كثيرة مثل حمايتهم جسديا وماديا ومعاملتهم بالعدل والإنصاف وحفظ الأمن والنظام وا إقناعهم بالتعاون مع القوات.[2]

فاستقال بيليسي من المنصب الخلاف مع فالي [3*] وخلفه ألونفيل فأصبح مصير الأهالي إداريا في يد الحاكم العام فالي، الذي ألغى مكتب الشؤون العربية وربطه مباشرة بقيادة الأركان العامة للجيش مما أعطى أولوية الغزو العسكري.[4]

كان الهدف من هذا النظام الإداري الفرنسي خدمة مصالح الفرنسية والتعرف على المجتمع الجزائري والعمل على كيفية تفكيكة وا إخضاع شعبه.[5]

فعندما قام فالي بمحاصرة مدينة قسنطينة 1839 عمد إلى المحافظة على الوضع حيث أبقى على شكل الإدارة التركية، منتهجا سياسة الحماية وتكون إدارة الأهالي بالأهالي، حيث قام بتنصيب "حمودة ولد سيدي الشيخ"وا إعطائه صلاحيات واسعة التي منحت له

---

[1]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، صفحة نفسها.

[2]- علي شريرات: المرجع السابق، ص216.

[3]- فاطمة حباش: المرجع السابق، ص54.

[*]- فالي: شال سيلفان ولد في 1773 في منطقة برين لوشاتو بفرنسا، ترقى في الجيش، وتولى وظائف هامة واشترك في حرب روسيا واسبانيا، وتمت ترقيته إلى مرتبة مارشال بعد معركة قسنطينة الثانية 1837، عين حاكما عاما بعد مقتل الجنرال دامريون في 1846.أنظر: محمد عيساوي ونبيل شريخي: الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري،المرجع السابق، ص166.

[4]- فاطمة حباش: المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[5]- سلماني عبد القادر: المرجع السابق، ص173.

كوسيط بين السلطة والأهالي، فهذا النظام المتبنى من الجنرال فالي سعى لتعميمه بكامل القطر، كان هدفه يرمي لصالح السيادة الفرنسية وليس المحافظة على النظام التقليدي.[1]

المطلب الثالث: الهياكل الإدارية

أ-الولاية العامة:

هي مقاطعة إدارية فرنسية أطلق اسم الولاية على مستعمرة الجزائر حيث عرفت المرحلة الأولى من 5 جويلية 1830 إلى 22 جويلية 1834 بمرحلة التردد حيث كانت مؤقتة ومفككة وبقرار 22 جويلية 1834 أصبحت الجزائر ولاية عامة تابعة للوزارة الحربية،[2] وكان الحاكم العام العسكري معين من طرف وزير الحرب الفرنسي وحدد مرسوم 1 سبتمبر 1834 مهام الوالي العام العسكري والمدني الذي يعتمد على 3 معاونين العدالية، المالية، الداخلية.[3]

ب-الحاكم العام:

موظف إداري في الدولة يقوم بتسيير شؤون الولاية العامة يمثل فرنسا في الجزائر وعرف منصب الحاكم العام عدة تغيرات من 1830-1834، حيث كان يدعى القائد الأعلى ثم لقب بالحاكم العام العسكري من 1834-1858[4] ويعد نقيب الإمبراطورية "دروي ديزلان" أول من تم تعيينه كحاكم عام بنص قانون 1834 ويأتي بعده كلوزيل ودي برمون وفالي والدوق دومال.[5]

---

[1]- صالح فركوس: علاقات المكاتب العربية بالمجتمع الجزائري، مجلة آفاق وسائل الاتصال المعارف، الجزائر، 2001، ص80.

[2]- مزهورة حسين الحاج: السياسة الأهلية الولاية العامة الجزائرية مابين 1871-1900، مذكرة ماجستير، إشراف: جمال قنان، جامعة الجزائر، 2004، ص31.

[3]- أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، المرجع السابق، 251.

[4]- مزهورة حسين الحاج: المرجع السابق، ص35.

[5]- جمال خرشي: المرجع السابق، ص111.

فقد خولت له صلاحيات واسعة عسكرية ومدنية بمساعدة وكيل مدني ونائب عام ومدير مالي وأصبح النظام الإداري يسير بقوانين ملكية فرنسية وليس بقوانين المستعمرات.[1]

وقد قسمت المسؤوليات على النحو التالي:

-المسؤول الإداري والمالي المدني: يشرف على تسيير المسائل المدنية والمالية وشؤون الموظفين بالجزائر، ويتم تعيينه من قبل رئيس الوزراء الفرنسي[2] حيث تم إلغاءه في 31 أكتوبر 1938 ليعوض بمديرية الداخلية الذي توسعت صلاحياته إلى الإدارة العامة والبلدية والأشغال العمومية وقد كان عدد أعضائهم6.[3]

-مسؤول وحدات الاحتلال في إفريقيا: يشرف على العمليات العسكرية، وقضايا حفظ الأمن وحماية ممتلكات فرنسا في إفريقيا.

-مسؤول الإدارة: ويتشكل من رئيس مجلس الإدارة أو المستشار الإداري ورئيس وحدات الاحتلال ونائب المسؤول الإداري المالي المدني.[4]

ج-العمالات (المقاطعات):

العمالة مقاطعة إدارية ثابتة للولاية العامة تأسست بمقتضى قرار 22 جويلية 1834 الذي جعل الجزائر أرضا فرنسية تتكون من 3 ولايات وهي الجزائر، وهران، قسنطينة، فهي تحت المراقبة المباشرة للحاكم العام ويتولى إدارة كل منها، والي يعين من طرف وزير الداخلية يساعده في تسير الولاية، وللعمالة نفس الصلاحيات الموجودة في فرنسا، بحيث

---

[1]- عميراوي أحميدة: السياسة الإدارية الفرنسية في الشرق الجزائري من خلال مشروع لويس بلانكس، مجلة المصادر سداسية تصدرها المركز الوطني للدارسات والبحث عن الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 6، 2002، ص82.

[2]- عبد الوهاب بن خليف: الموجز تاريخ الجزائر منذ بداية الاحتلال الفرنسي إلى مجازر 8 ماي 1845 (1830-1845)، دار بني مزعنة، ط1، الجزائر،2005، ص37.

[3]- جمال خرشي: المرجع السابق، ص89.

[4]- عبد الوهاب بن خليف: المرجع السابق، الصفحة نفسها.

يتولى الوالي إدارة الأهالي ويخضع مباشرة لسلطة الحاكم يساعده في مهامه الأمين العام الذي يقوم بتمثيله أمام مجلس الولاية.[1]

الكائن مقره بالجزائر العاصمة وتقسيم كل عمالة إلى دوائر وبلديات[2]، وهو نفسه النظام الإداري العثماني للجزائر، وتمثلت هذه الولايات الثلاثة (الأقاليم) في ولاية العاصمة بوالسطى وا ٍقليم قسنطينة في الشرق في حين وهران عاصمة لإقليم الغرب، واعتمد فرنسا في تسيير حكمها على المركزية العسكرية في آن واحد على المساعدة من قبل زعماء القبائل من أمثال المخزن والزمالة بعد سقوط الحكم العثماني.[3]

وكان ينقسم كل إقليم منها إلى قسمين :أحدهما يقيم فيه الأجانب من الأوروبيين ويعرف بالقسم المدني والآخر يقيم فيه العرب بالقسم العربي، ويخضع إدارته لسلطات الاحتلال الفرنسي فقد اهتمت السلطات بالضرائب والتسخير لدعم مجهود الحربي دون الاهتمام بالشؤون الإدارية، حيث يقسم قرار 22 أفريل 1835 مدينة الجزائر إلى 9 بلديات: بوزريعة دالي إبراهيم، الأبيار، وبئر مردراس،[4]بئر خادم، القبة، القادوس، حيث يقوم بتسييرها رئيس بلدية وبمساعدة 2 أحدهما من الأهالي ،وبعد قرار 23 ماي 1835الذي يرفع عدد البلديات إلى 14 بلدية بإنشاء 5 بلديات جديدة حيث يبقى تطور النظام المؤسساتي والإداري للمستعمرة على تزايد نسبة السكان الفرنسيين والمصالح الكولونيالية.[5]

---

[1]- مزهورة حسين الحاج: المرجع السابق، ص37.

[2]- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص294.

[3]- مصطفى عبيد: الجزائر في كتابات إسماعيل عروبان 1812-1884، المرجع السابق، ص 41.

[4]- حليسي علي: المرجع السابق، ص11.

[5]- جمال خرشي: المرجع السابق، ص95.

المبحث الثاني: تطور الإدارة الاستعمارية بالجزائر (1840-1871)

نعالج في هذا المبحث التطور الإداري الفرنسي منذ 1840 إلى 1871، بحيث أن فرنسا استحدثت نظام إداري جديد من أجل الإخضاع والسيطرة على الأهالي الجزائريين وذلك من خلال ...

المطلب الأول: إنشاء المكاتب العربية والتقسيمات الإدارية

تم تعيين بيجو* حاكما عاما في الجزائر والقضاء على مقاومة الأمير عبد القادر وفي 1842 بدأت أغلبية المدن تسقط بأيدي الاحتلال وسقوط الإدارة الجزائرية واستبدالها بإدارة فرنسية واستمرت أوضاع الجزائر بالتدهور بسبب ضعف المقاومات التي تعود إلى انعدام التنسيق فيما بينها.[1]

حيث اتبعت فرنسا منذ البداية سياسة الاحتلال الجزئي حتى عام 1840 لتفسح المجال للاحتلال الشامل، وقد نفذت هذه السياسة في عهده وذلك باتخاذ الرؤساء التقليديين الجزائريين الموالين كوسطاء وبين المدنيين الذين أرادوا السياسة المباشرة.[2] خاصة رؤساء القبائل الجهة الشرقية حيث تم تأسيس إدارة الشؤون العربية في 16 أوت 1841 وعين الضابط دوماس[3]* رئيسا لها.

---

*- بيجو: Bugeau ولد في 1784 تولى منصب حاكم عام في الجزائر في فيفري 1841 إلى صيف 1847 خلفا لفالي، سلك خلال سنوات حكمة سياسية القهر والعنف والإبادة الجماعية، قادة عدة حملات عسكرية بما فيه حملته الشهيرة على بلاد القبائل الأولى في 29 سبتمبر 1842 إنطلقت من الحراش، واستمرت إلى غاية 15 أكتوبر 1842 والثانية في 27 أفريل 1844، توفي بيجو بوباء الكوليرا في 1849. أنظر: إبراهيم مياسي: المقاومة في بلاد الزواوة 1830-1857، مجلة الدراسات في العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر، العدد7، 2007، ص188-189.

[1]- بوضرساية بوعزة: الجرائم الفرنسية، المرجع السابق، ص47.

[2]- بشير بلاح: المرجع السابق، ص140.

*- دوماس:ولد في هنبورج Hambourgو هو خريج مدرسة سانسير Sanciyre 1829، قدم إلى الجزائر1834 استقرا في قسنطينة 1847، عين قائد على وهران 1857 ثم على جيجل فتلمسان ،توفي في 27ماي1859، أنظر لـ: -jeunne.Opcit.p287

[3]-سلماني عبد القادر: المرجع السابق، ص173.

فكانت سياسة بيجو تتلخص في كلمتين "الفتح بالسيف وبالمحراث"[1]، حيث حول الضباط والجنود إلى فلاحين ومزارعين وأصدر قرار 1841 يقضي بالاستيلاء على أراضي الأهالي الثائرين يستفيد منها، كما صادر أراضي الأوقاف والمخزن وعمل على تفتيت أراضي الأعراش بواسطة جملة من القرارات والمراسيم كما أنشأ ما بين 1842-45 18حوالي 35 قرية استيطانية.

1-إنشاء المكاتب العربية: يعود الفضل إلى إنشائها إلى لامورسيير ثم وضعها "بيجو" تحت قيادة دوماس[2]، الذي قام بإدخال تعديلات تتماشى مع السياسة الاستعمارية ويكون الهدف أكثر منه إداري، والاهتمام بشؤون الجزائريين فقد اكتسب معلومات عن طابع وعادات وأسس نظام الأمير عبد القادر وأحدث تعديلات على إدارة الشؤون العربية ،وأعد تقرير مفصلا حيث إقتنع "بيجو" به ووافق عليه، فبدأ في تنظيم الإدارة بإصدار قرار وزاري يوم 1 فيفري 1844 يقضي بإنشاء المكاتب العربية واستمرار تنظيمها وتحديد مهامها تحت سلطة الحاكم الأعلى.[3]

أ-تعريف المكتب العربي: يعرفه أحد رؤساء المكاتب هو حلقة وصل بين الجنس الأوربي الذي استوطن القطر الجزائري منذ 1830 والجزائريين الذين يقطنون البلاد ولا يزال حتى الآن.."، حيث قرر الجنرال "بيجو" في فيفري 1844 من تأسيس المكاتب العربية بصفة رسمية، بوضع هياكل إدارية تعمل من أجل إخضاع الجزائريين، وتم تقسيم هذه المكاتب لإدارة الشؤون العربية على مستوى القيادة العسكرية، بتقسيمها إلى إدارات فرعية بالمقاطعات الثلاثة لكل مقاطعة وحدات من الدرجة الأولى وأخرى ثانوية من الدرجة الثانية يعمل بها

[1]- احمد توفيق المدني: المرجع السابق، ص57.

[2]- يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص9-10.

[3]- ناصر الدين سعيدوني: الجزائر منطلقات وآفاق مقاربات الواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، ط3، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص27.

إداريون بكل مقاطعة.[1]وكان المكتب العربي يقوم بمراقبة مختلف الأوضاع ويرفع التقارير إلى الحكومة العامة في الجزائر، التي ترفع بدورها إلى وزير الحربية في باريس وبهذا الشكل تأسس المكاتب العربية بصفة رسمية.[2]فيقول إدفيل أن إنشاء المكاتب العربية ليست لشيء آخر سوى إدارة البلاد بواسطة الضباط الذين جاؤوا لإستكمال التوسع...".[3]أما شارل ريشال أحد رؤساء تلك المكاتب يصفها كما يلي "إن مؤسسة المكتب العربي هي وسيلة عمل وهي أساس تفكيرنا قبل أن تكون وسيلة لتعبيرنا".

ب-مهامه الإدارية السياسية:

-تحقيق الاستعمار بالاحتلالالشامل وا إخضاع القبائل حيث تكون الواسطة بين الأهالي والسلطة العليا.

-مراقبة المرابطين وشيوخ الزوايا والطرق الصوفية ورجال الدين.[4]

-استخلاص الضرائب التي تفرضها على المواطنين.

-تحضير وتنظيم المراسلات والإصلاح على احتياجات الأهالي.

-ضبط الإحصائيات والتعرف على المواد الخاضعة للضريبة.

-التقليص من نفوذ رؤساء الأسر الكبيرة.

-تأسيس المكتب عند القبائل ومراقبة الأشغال المنجزة.[5]

-العمل على مراقبة الأمن والاستقرار وبمراقبة الطرق لأجل الاستيطان التجارة خاصة الصحراوية منها.

---

[1]- سلاماني عبد القادر: المرجع السابق، ص174.

[2]- توفيق دحماني: النظام المالي الاستعماري في الجزائر خلال القرن 19، مجلة عصور العدد 8-9، الجزائر، 2007، ص19.

[3]- فاطمة حباش: المرجع السابق، ص61.

[4]- صالح فركوس:علاقات المكاتب العربية بالمجتمع الجزائر ي، مجلة آفاق، المرجع السابق، ص81.

[5]- عبد الحميد زوزو: الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1837-1939، ج1، دار الهومة، الجزائر، 2005، ص194.

-تولي مهام القضاء والفصل في النزاعات بين الأهالي باستقبال الشكاوي.[1] يعتبر المكتب العربي هيكل متعدد الصلاحيات له دور قيادي في فضل المشاكل اليومية الكثيرة وسرعان ما أصبح هذا المكتب ضرورة أكيدة لإدارة البلاد.[2]

ج- موظفو المكاتب العربية

نجد في قمة الهرم مكتب السياسي متعلق بالشؤون العربية ذو طابع مركزي ،يخضع مباشرة إلى مراقبة الحاكم العام مكلف باستقبال التقارير الواردة من المقاطعتين "وهران وقسنطينة" ،بالإضافة إلى جمع وحفظ الأرشيف وإعداد التقارير والبيانات التي ترسل إلى وزارة الحرب، وأول من تولى الجنرال دوماس الذي استمر منصبه 1847، وكان لهذا المكتب 3 فروع أي في كل المقاطعة وقد احتوى المكتب العربي على نوعين من الموظفين فرنسيين وجزائريين:

***الموظفون الفرنسيون:** التي يجب أن تتوفر فيه الشروط:

أولا: أن يكون من السلك العسكري أي ضباط في فرقة المشاة.

ثانيا: أن يجيد اللغة العربية وملم بالعادات والتقاليد وقد ركز عليها بيجو في سياسته.[3]

وكان يتكون كل مكتب عربي من: ضابط برتبة قائد يعين بالأقدمية، كاتبان فرنسي برتبة صف أو عريف أو جندي، مترجم، قاضي وضابط في الصحة، الشاوش خوجة أو كاتب عربي مكلف بالمراسلات العربية فرق صبايحية تحت إمرة ضابط وكيل الضياف أي عدد محدود جدا من موظفين بمعدل عشرة أشخاص.[4]

---

[1]- فاطمة حباش، المرجع السابق، ص62.

[2]-أندري برينان وأندري نوشي وآخرون: الجزائريين الماضي والحاضر، ترجمة: اسطنبولي ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص323.

[3]- فاطمة حباش: المرجع السابق، ص64.

[4]- شارل روبير أجرون، المرجع السابق، ص249.

***الزعامات الأهلية:**كانت سياسة بيجو التقرب من الزعامات الأهلية وكسب رضاها حيث تبنى مبدأ ضرورة حكم" العرب بالعرب" لاستعمالها كفتنة وشقاق بين الأهالي، حيث قبلت بعض الزعامات مقابل بعض الامتيازات المادية والمالية، وتم توظيفها وفق السلم الإداري وكان مقياسها منح "برنوس" القيادة لهذه الزعامات هو الولاءوالاعتر اف بالسيادة الفرنسية وحضارتها ومن مناصبها:[1]

الخليفة: باشا آغا يتم تعيينه من قائد المقاطعة وبقاءه في المنصب غير محدود ،ومن مهامه مراجعة الغرامات المالية التي تفرض على الأغا أو القايد للإشراف على جمع الضرائب وتقديم مقترحات لتعين الأغوات.

الآغا: يعين على رأس القبائل ويتم التعيين من اقتراح قائد القسمة أيضا مدته غير محدودة، ومن مهامه مراقبة القياد وتقديم الاقتراحات ومكلف جمع القوات الأهلية من القبائل بأمر من الخليفة وتحصيل الضرائب الواقعة تحت أغويته.

القائد: تنقسم كل أغوية إلى مجموعة قيادات كل قيادة قائد يتقاضون أجورهم من الضرائب والغرامات ،حيث كانوا يقومون بممارسة تعسفية ومن مهامهم مراقبة القبائل وتحصيل الضرائب بأشكالها، فرض الغرامات ومضاعفتها، جمع وتجنيد قوات من الأهالي تنفيذ أوامر السلطات العليا مباشرة.

الشيخ: تقع تحت إمرته الدواوير ويعينه قائد المقاطعة ومهمته محددة من صلاحياته: الإشراف على جمع الضرائب، ممارسة المراقبة، جمع الغرامات والمؤونة ترأس الجماعة. وقد صنفوا هؤلاء الموظفون ضمن خانة المخزونية التي تعود عليها من العهد العثماني.[2] فقد حاول بيجو عام 1841-1847 أن يقلد الضابط كلوزيل، ويطبق نظام إدارة المخزن والبايات لكن الضابط دوما صرفه عن ذلك، وأقنعه بتطبيق نظام الإدارة الذي وضعه الأمير عبد

[1] - فاطمة حباش: المرجع السابق، ص66.

[2] - المرجع نفسه، ص69.

القادر وبالتعاون مع رؤساء الأهالي والضباط فقد احتفظ في مقاطعتي الجزائر ووهران بنظام الأمير عبد القادر، واحتفظوا بقسنطينة بنظام الأتراك وذلك للمحافظة على طاعة السكان وجباية الضرائب ومراقبة تحركاتهم.[1]

فهذه المكاتب العربية كان مخطط لها من قبل تنفيذها من أجل القضاء على المقومات الشعب الجزائريوا إنجاح عملية الإستطان والتوسع الفرنسي على حساب الأراضي الجزائرية وقطع الصلة بين القبائل واستعمال سياسة فرق تسد للقضاء على المقومات[2].

حيث أنشأت مكاتب عربية في إقليم قسنطينة في كل من القالة عنابة قالمة سكيكدة سطيف باتنة، أما إقليم الجزائر العاصمة في كل من دلس صور الغزلان البليدة المدية مليانة شرشال تنس شلف بوغارة ثنية الحد، أما إقليم وهران فقد أنشأت في كل من مستغانم معسكر تيارت سعيدة سيدي بلعباس تلمسان مغنية[3].

حيث وصل عدد المكاتب العربية عام 1865 في مقاطعة الجزائر 14 مكتب ومقاطعة قسنطينة 15 مكتب ومقاطعة وهران 12 مكتب.[4]

المكاتب العربية في الشرق الجزائري عنابة نموذجا

كان الشرق الجزائري ينقسم إلى أربعة قسمات وكل قسمة تحتوي على دوائر وكل دائرة تحتوي على قيادات وعشائر حيث كانت على الشكل التالي:

قسمة قسنطينة => دائرة قسنطينة وسكيكدة ودائرة جيجل.

قسمة باتنة => دائرة باتنة دائرة بسكرة.

قسمة سطيف => دائرة سطيف قيادة برج بوعريريج وبجاية.

---

[1]- يحيى بوعزيز: المرجع السابق، ص 12.

[2]- فاطمة حباش :المرجع السابق،68.

[2]- سلاماني عبد القادر: المرجع السابق، ص117

[3]- المرجع نفسه، ص 190.

[4]- عبد الوهاب بن خليف: المرجع السابق، ص 38.

قسمة عنابة => دائرة عنابة القالة ودائرة قالمة.

فقسمت عنابة، دائرة عنابة كانت تسير إدارة الشؤون الأهالي كباقي دوائر المقاطعة لأن المكاتب ظلت مجرد وصاية استعمارية تراعي مصالحها، وتحافظ على الوضع وتكريس السيادة ولم يكن يعينها تغير الوضع للقبائل المهم أن تبق خاضعة لها وكان معظم قبائلها متمردة.3

حيث عملت الإدارة الفرنسية من تقليص نفوذ رؤساء الأهالي واستبدالهم كمحمد بن يعقوب باسي محمد الخرازي الذي كان وفي لفرنسا ففي أكتوبر 1846، فرفع مكتب عنابة تقرير إلى السلطات العليا لاستبدال الرؤساء التقليديين بآخرين أكثر إخلاصا لفرنسا وعلى سبيل المثال: تم تعويض شيخ أولاد عطارة بوهالي بالسيد بوقرة الغربي الذي كان من خريجي الفيالق الصبايحية.[1]

2-التقسيم الإداري للجزائر 1845-1858:

يعتبر مرسوم 15 أفريل 1830 أكثر أهمية لأنه أول مرسوم تقسيم الإداري رئيسي انبثقت بدايات الإدارة بنوعيها داخل مجال جغرافي محدد في شرق ووسط وغرب الجزائر، حيث قسمت الجزائر إلى 3 عمالات وهي "قسنطينة الجزائر وهران" وكل عمالة تضم ثلاث مناطق وكل منطقة تتفرع إلى نواحي ودوائر وبلديات.[2]

-عمالة الجزائر: هي الجزائر، المدية، مليانة، الشلف.

-عمالة قسنطينة: وهي قسنطينة، عنابة، سطيف، باتنة.

-عمالة وهران: وهران، معسكر، مستغانم، تلمسان.[3]

والتي كانت تم الأقاليم التالية:

[1]- صالح فركوس: إدارة المكاتب العربية لإحتلال الفرنسي للجزائر، المرجع السابق، ص106-107.

[2]- ورتي جمال: المرجع السابق، ص102

[3]- توفيق دحماني : المرجع السابق، ص20.

الأقاليم المدنية:

ظهر مصطلح الإقليم المدني لأول مرة وفق أمرية أفريل-أوت 1845 ويقصد بها الأقاليم التي يتواجد بها السكان الأوروبيين بكثرة، مما يتطلب توفير كل الخدمات والتنظيمات،ويحكم الإقليم المدني القانون العام ويرجع مسؤولية التسيير إلى أحد الجنرالات الذي يغطي عامة المصالح والخدمات المحلية العسكرية، وكان كل إقليم ينقسم بنفسه إلى دوائر وفيالق وقيادات ومشيخات بالنسبة للأهالي، فالدائرة يسيرها نائب مدير الداخلية والأشغال بمساعدة من لجنة استشارية يترأسها ضابط ومحافظ مدني يقدم تقارير حول الوضع العام في مقاطعته، ويتصرف رؤساء البلديات بحق ممارسة الرقابة على القيادة والشيوخ القبائل، أما المراكز السكانية الأوروبية فيعود تسييرها إلى رئيس بلدية بمساعدة نواب يحدد عددهم وزير الحرب باقتراح الحاكم العام.[1]

ب-الأقاليم المختلطة:

إن أمرية 15 أفريل 31 أوت 1845 التي تعتمد رسميا على تقسيم إقليمي مؤسس على معايير عرقية وعنصرية، إنما هي في الحقيقة تعطي ميلاد الازدواجية أو ثنائية إقليمية تتجلى مظاهرها بالفصل بين المجموعات السكانية الأوروبية والجزائرية في مناطق جغرافية محددة.[2] يتم إخضاعها لأنظمة إدارية متعارضة حيث مراقبة الأهالي مراقبة مشددة ويعود تنظيمه وتسيير من طرف الجنرال قائد القطاع، ويتلقى مساعدة من جنرالات القطاع المفرازات ومن ضباط المراكز، ويمارس الجيش كامل الوظائف ويقوم بنشاطات في إطار الحدود محددة من طرف وزير الحرب وباقتراح الحاكم العام.

[1]-جمال خرشي: المرجع السابق، ص102.

[2]- المرجع نفسه، ص104.

حيث كانت تسير بنظام انتقالي فيسر الأوروبيون بصلاحيات مدنية والأهالي بصلاحيات عسكرية.[1]

ج-الأقاليم العربية العسكرية

تضم أغلبية الأهالي وينعدم فيها العنصر الأوروبي ،وتشمل الهضاب العليا والصحراء كان فيها الأهالي يخضعون للحكم العسكري، حيث قسمت إلى ست وحدات إدارية وبدورها تتجزأ إلى مراكز وتفرعات تطلق عليها: خليفليك وباشاغاليك وأغاليك وقيادات وشيخات[2]، يتم إخضاعها تحت قيادة المكاتب العربية ويتكفل الحاكم العام بتعيين قادة العرب على حسب رتبهم من الأعيان بالمقابل بعض المزايا ومنها تحصيل الضرائب مما ولد إثارة الفتن بين القبائل.[3]

كما دعا دوماس إلى ضرورة إنشاء مكتب عربي مدني بموافقة وزير الحربية بتاريخ 1847/08/21، الذي أخذ فيما بعد اسم مكتب الإدارة الأهلية، وقد تشكل هذا المكتب من "رئيس ونائب ومفتشين ومقرر إثنين من الجنود ووكيل المال شخصين عدلين 8 أمناء شاوش خادم" ، لتولي الشؤون العامة ومن مهامه مراقبة جميع المؤسسات والوظائف والأسواق وسكان الأهالي في الأماكن المختلطة ودراسة المشاكل.[4]

قد صدر الأمر الملكي في 09 سبتمبر 1847 لتنظيم البلدي الذي يخص المناطق الحضارية التي يسكنها الأوروبيون[5]، وقد تقرر مشاركة الجزائريين بنسبة ¼ من مجموع الأعضاء.[6]

---

[1]- جمال خرشي: المرجع السابق، ص105.

[2]- يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 13.

[3]- جمال خرشي: المرجع السابق، ص109.

[4]- عميراوي أحميدة: قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديثة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص119.

[5]- محمد شريف ساحلي: تخليص تاريخ الجزائر من الاستعمار، دار القصبة للنشر، 2013، الجزائر، ص123.

[6]- حليسي علي: المرجع السابق، ص18.

فإزاء تقسيم الجزائر إلى إقليمين مدني وعسكري حدث نزاع في الإدارة التي منعت المعمرين من دخول المناطق العسكرية حيث وجدوا أنفسهم مقيدين فأنشأوا حركة احتجاجية للمطالبة بالإدماج.[1]

مما أدى في سنة 1848 ضعف نظام المكاتب العربية وذالك بسبب إلحاق بعض المناطق العسكرية بالسلطة المدنية.[2]

لقد أقنع المعمرون (المستوطنون) حكومة باريس بالإدماج التي أصدرت مرسوم حكومي في 24 فيفري 1848، وحدث ذالك بعد سقوط الجمهورية الثانية والذي نص على أن الجزائر جزء من التراب الفرنسي خاضعة مباشرة للوزارة الحربية بباريس.[3] حيث تحولت السياسة الفرنسية الاستعمارية من سياسة الإخضاع إلى سياسة الإدماج فأسست المجالس الفرنسية البلدية المنتخبة للبلاد في المناطق المدنية وتتكون من مجالس منتخبة.

كما تم تأسيس المكاتب العربية المدنية في المناطق الخاضعة لسلطة الوالي الخاضع للوزارة الحربية بفرنسا يوم 08 أوت 1848.[4]

وفي ديسمبر 1848 صدر قرار بتقسيم الجزائر الشمالية إلى ثلاث مقاطعات على النظام الفرنسي وجعلت الشمال مقاطعة فرنسية تخضع للحكم المدني.[5]

حيث قسمت الجزائر إلى قسمين ،القسم الشمالي والقسم الجنوبي فالقسم الشمالي إدارته مدنية بحتة وفيه ثلاث عمالات قسنطينة الجزائر وهران يتولى كل عمالة، عامل يدعى البريفي وتنقسم العمالة إلى دوائر ويتولى كل دائرة نائب عام ويدعى سوبريفي، ثم تنقسم بعد ذلك إلى بلديات عاملة يتولى أمرها مجلس بلدي منتخب يرأسه الشيخ المدنية الميروا إلى

[1]- محمد شريف ساحلي: المرجع السابق، ص123.

[2]- يحي بوعزيز: كفاح الجزائريين من خلال الوثائق، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص388.

[3]- أحمد توفيق المدني: المرجع السابق، ص251.

[4]- اسماعيلي زوليخة المولودة علوش: المرجع السابق، ص372.

[5]- مزهورة حسين الحاج: المرجع السابق، ص32.

منـاطق بلديـة ممتزجـة يرأسـها المتصـرف الأدمنسـتراتور ولـه التصـرف المطلـق فـي كـلا المنطقتين البلديتين، يوجد القواد وهو أعوان الإدارة الضبط واستخلاص الضرائب.[1]

أما القسم الجنوبي فهو خاضع للسلطة العسكرية وينقسم إلى 4 أقسام: أرض توقرت غردايـة عـين الصـفراء فـي أقصـى الجنـوب أرض الواحـات والإدارة العسـكرية، تحكـم هنـاك بواسطة المكاتـب العربيـة والقـواد وتشـرف الولايـة العامـة فـي العاصـمة إلـى أمـور الإدارتـين الشمالية والجنوبية.[2]

فقد كـان اهتمـام السـلطات بتهجيـر الأوروبيين وحركـة الاسـتيطان حيـث وضـعت 42 قريـة استيطانية منهـا 12 فـي الجزائـر و 9 فـي وهران و8 فـي قسـنطينة والاهتمـام بالاقتصـاد بإقامة وحدة جمركية.[3]

وفـي 07 ديسـمبر 1851 أصـدر الحـاكم العـام بسيلسـي مرسـوما يفـرض بموجبـه حالـة الطوارئ بـالجزائر، حيـث يتم تعين الحـاكم العـام المـدني يكـون تـابع للـوزارة الداخليـة الفرنسـية ليعوضه بحاكم عام فرنسي تابع لوزارة الحرب الفرنسية وا ٍقامة نظام مدني في الجزائر بهدف إلحاق الجزائر وجعلها جزء لا يتجزأ منها.[4]

وبإقامـة الإمبراطوريـة الثانيـة أصـبح راندون حاكمـا عامـا علـى الجزائـر فـي سـنة 1852 ،الذي سار على خطى بيجو حيث أنشأ في عهد بنك الجزائر 1851 وبورصة 1852، وقام بالتوسع في إنشاء المكاتب العربية وتقوية أجهزتها الإدارية والسياسية.[5]

حيـث جـاء مرسـوم 8 أوت 1845 بتأسـيس المكاتـب العربيـة الإقليميـة علـى مسـتوى العمالات، حيث تسير الشؤون مع رؤساء البلديات مهمتها المراقبة السياسية وقد أوكلت إلى

---

[1]- أحمد توفيق المدني: هذه الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، مصر، ص100-ص103.

[2]- المرجع نفسه، صفحة نفسها.

[3]- يحي بوعزيز: سياسة التسلط والحركة الوطنية: المرجع السابق، ص15.

[4]- بوضرساية بوعزة: سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830، المرجع السابق، ص93-ص94.

[5]- يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص16.

الضباط القدماء حيث كان هذا المكتب تابع[1] للولاية ويخضع الوالي المكلف بالمراقبة، والعمل على تفتيت القبائل وربطها بالبلديات الفرنسية، حيث يضم هذا المكتب رئيسا وعدة محققين وشخصية من الأهالي ومفوضين عن الوالي.[2]

لكن في هذه الفترة أي ما بين "1851-1857" لم يرتح المستوطنون للمكاتب العربية لأنها تحد من نفوذهم وسيطرتهم فشنوا حربا،[3] خاصة بعد إصدار مرسوم 08-09-1854 يخول للمكاتب العربية في المقاطعات الإدارية والمدنية والأشراف وا إدارة المساحات غير الملحقة بالبلديات[4]، حيث وصل في مقاطعة قسنطينة 18 مكتبا ملحقا ووصل عدد الضباط الموظفون 39 ضابط.[5]

المطلب الثاني: إنشاء وزارة الجزائر

أولا: إنشاء وزارة الجزائر والمستعمرات 1860-1885

لقد أعلن نابليون الثالث مرسوم 31 أوت 1858 بإلغاء الحكومة العامة والحاكم العام ومجلس الحكومة ويعوضه بمنصب وزير مقيم بباريس وخلق وزارة الجزائر والمستعمرات برئاسة جيرم نابليون* ،ومنح رؤساء المقاطعات والبلديات سلطات واسعة تهدف إلى إدماج الجزائر بفرنسا.[6]

---

[1]- شارل روبير أجرون: المرجع السابق، ص257.

[2]- المرجع نفسه، صفحة نفسها.

[3]- يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص19.

[4]- بن حسين بوزاهر: العدالة القمعية في الجزائر المستعمرة 1830-1962، سلسلة المترجمات، وزارة المجاهدين دار الهومة، ص49.

[5]- صالح فركوس: علاقات المكاتب العربية بالمجتمع الجزائري، مجلة آفاق، المرجع السابق، ص82.

[*]- جيرون نابليون: ابن الأخ المبراطور نابليون الثالث، ترأس وزارة الجزائر المستعمرة في 24 جوان 1858، تنازل عن منصبه للكونت شاسلوبا في 7 مارس 1859.أنظر إلى: يحي بوعزيز: كفاح الجزائريين من خلال الوثائق، المرجع السابق، ص19.

[6]- مزهورة حسين الحاج: المرجع السابق، ص26.

حيث قام جيروم بتطبيق القوانين الفرنسية بالجزائر واستحداث ست مناطق جديدة في المنطقة المدنية ،5مفوضيات في المنطقة العسكرية وا إنشاء المجالس العامة حيث عمل على تفتيت المجتمع الأهالي والقبيلة.[1]

وقد تمكن الفرنسيون المدنيون وعلى رأسهم المعمرين من تحقيق رغباتهم في مدنية سلطتهم وتحقيق انتصارهم سياسيا من خلال تسهيل عمليات الاستيطان بامتلاك الأراضي دون مراقبة من السلطة العسكرية.[2]

كما حدد مرسوم 27 أكتوبر 1858 استحداث منصب الوالي وتوسيع صلاحياته بإدارة شؤون الأهالي، وتطوير الاستعماريخضع مباشر ة لسلطة الحاكم العام، يساعده في مهامه الأمين العام لإدارة المستشارين ويساعده أيضا مجموعة من الأجهزة الاستعمارية.

أ- مجلس المقاطعة: أو المجلس الاستشاري حيث أصبح في كل مقاطعة مجلس خاص بها يتكون من ثلاثة مستشارين يخضعون لسلطة الحاكم العام وتتمثل صلاحياته بقمع المخالفات، وفرض المغارم على الأهالي ويتكون من المدير العام للإدارة وقائد سلاح ومفتش مهمته دراسة المسائل الاجتماعية والاقتصادية.[3]

ب-المجلس العام: أو المجلس الأعلى للحكومة ينتخب باقتراح الحاكم العام مباشرة أو غير مباشرة، يتكون من مجلس استشاري ونائب حاكم العام وقادة العسكريين للولايات الثلاثة والولاة ورئيس المحكمة العليا، مهمتهم دراسة مسألة الضرائب وتحضير الميزانية[4]، وأصبح الجيش يسيره القائد الأعلى مارك ماهون* وفي 21 نوفمبر 1858 أعلن عن الهدف الأساسي

---

[1]- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الإستعماري، المرجع السابق، ص19.

[2]- فاطمة حباش: المرجع السابق، ص74.

[3]- مزهورة حسين الحاج: المرجع السابق، ص38.

[4]- مزهورة حسين الحاج: المرجع السابق، ص38.

*- ماكمهون(1808-1893): قدم للجزائر 1830 كملازم في مجلس القيادة ثم نقيب 1833، بقي في مجلس القيادة (1840-1848) أصبح جنرال في الفترة 1852-1855 قائد مقاطعة قسنطينة.أنظر :

Jenne et Andre Brochiere. Opict. P207.

لوزارة الجزائر، وهو تطوير الاستعمار وسلاحه الإدماج الإداري عن طريق تفكيك المجتمع الجزائري، والقضاء على الترابط الموجود بين القبائل بالقضاء على تأثير شيوخها ،وخلق الملكية الفردية وا لغاء مصلحة الجزائر القديمة بالداخلية وربط كل المصالح بالوزارة الجديدة.[1]

وقد ساهمت هذه السياسة في مضاعفة المستوطنين وقد أصدر جيرم 16 فيفري 1859 أعلن فيه عن حرية التصرف في الأملاك العقارية بالجزائر، وذلك في إصداره جريدة "الجزائر الجديدة" التي تعالج القضايا الاقتصادية والاجتماعية وبأنه لا يجوز للأهالي أن يملكوا الأرض لأن الأرض لصالح السيادة.[2]

وعندما استقال جيروم خلفه شاسلوب** سنة 1859 وسار على نفس سياسته ،حيث ألغى القضاء الإسلامي وأرغم الأهالي على التقاضي لدى القضاء الفرنسي فأصبح الأهالي متخوفين مستقبل الشخصية الإسلامية العربية، وقد تم إنشاء في هذه الجمهورية 17 قرية إستطانية وزعت 4600 على المعمرين ،فعارض العسكريين والضباط المكاتب على هذه السياسة وشرحوا المساوئ إلى نابليون مما حضر إلى الجزائر سنة 1860 وقام بإلغاء وزارة الجزائر والمستعمرات يوم 26 نوفمبر 1860 رغم معارضة المستوطنين.[3]

ثانيا: إنشاء المملكة العربية

تعتبر زيارة نابليون إلى الجزائر للتحقيق والتأكد من شكاوى المستوطنون من ضباط المكاتب العربية، وانتهى بقرار إلغاء وزارة الجزائر والمستعمرات للحد من التوتر والفصل بينهما.[4]

---

[1]- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، المرجع السابق، ج1، ص23.

[2]- أحمد عيساوي ونبيل شريخي: المرجع السابق، ص136.

[*]- شاسلوب: عين في 24 مارس 1859رئيس لوزارة الجزائر والمستعمرات خلفا لجيروم دامت فترة حكمه ستة وثمانية أشهر .أنظر: محمد عيساوي ونبيل شريخي: المرجع نفسه، ص167.

[3]- يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص20.

[4]- مزهورة حسين الحاج: المرجع السابق، ص32.

وقد تم إعادة "الولاية العامة" ومنصب الحاكم العام وحولت مصالح الجزائر من باريس إلى الجزائر وطبقت في هذه المرحلة النظام العسكري.[1]

وتم تعيين "بيليسي" التي جمعت في يده السلطات، وعين إلى جانبه نائب له ومجلس حكومة ومجلس أعلى، فاتبع سياسة راندون* فيما يخص الأراضي والتهجير وتوطينهم ومد الطرق وا ٍقامة المشاريع، لكن نابليون الثالث تأثر بآراء مستشاريه.[2]

كمستشاره الأول إسماعيل عربان** كما أعجب بأفكار الأمير عبد القادر، فحاول خلق مملكة عربية بالجزائر ببعث رسالة إلى بيلسي في 26 فيفري 1863 أمره فيها بوقف مصادرة الأراضي وا ٍعلان المساواة الكاملة بين الجزائريين والفرنسيين.[3]

فأصدر قانون "سيناتوس كوسيلت" في 22 أفريل 1863 (سنتطرق إليه لاحقا) وأخذ يفكر في تطبيق سياسة جديدة تجاه الأهالي واحترامهوا ٍبقاء المستوطنين في المدن وحدد مرسومه بالقول:" **إن الجزائر ليست مستعمرة خالصة لكنها مملكة عربية وأن أهل البلاد الأصليين لهم الحق التمتع برعايتي وا ٍنني أعد نفسي إمبراطور العرب تماما كما أنني إمبراطور الفرنسيين**"[4].

---

[1]- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص21.

*- راندون: عين حاكما عاما للجزائر في ديسمبر 1851، تصدى لعدة مقاومات من بينها مقاومتي الحاج 1856 و7جويلية 1857 ومقاومة لالا فاطمة نسومر في 11 جويلية 1857.أنظر لـ: يحي بوعزيز: كفاح الجزائريين، المرجع السابق، ص132-ص133.

[2]- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص21

**- إسماعيل عربان: هو عربان توماس ولد في 1812 بعنابة، إنخرط في صفوف السانسيمونيين 1820 وأرسل 1833 لتدريس اللغة الفرنسية بالمشرق فتعلم اللغة العربية تحول إلى الإسلام واختار بنفسه اسم إسماعيل، 1837 أرسل إلى الجزائر كمترجم لجنرال بيجو، كتب عدة مقالات في جريدة Temps ثم أصبح ما بين 1842-1845 كمترجم للحكومة وفي عان 1871 أحيل للتقاعد وتوفي سنة 1884.أنظر: عدة بن دهة: الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-192، ج2، منشورات وزارة المجاهدين، ص492.

[3]- سعيدي مزيان: النشاط التنصيري للكاردينال لافيجري في الجزائر 1867-1892، ط2، 2009، الجزائر، ص151.

[4]- مؤيد محمود المشهداني وسلوان رشيد رمضان: الاستيطان الأوروبي في الجزائر 1830-1871مجلة الدراسات التاريخية ،مجلة علمية محكمة، العدد 4، المجلد 20،جامعة تكريت للعلوم، 2013، ص306.

فكان موقفه إنسانيا لمحاولة تهدئة السكان، لكنه ضايق المستوطنون بإلغاء منصب الشؤون المدنية وتبعية أعمال الخير الذين قاموا بعرقلة التشريعات والمكاتب العربية.[1]

وقد جلبت هذه السياسة أعداء حيث اعتبروا سياسة الأهالي بليسي هي سبب الثورات ،كثورة أولاد سيدي الشيخ 1864 وثورة الزواغة وفرجيوة بالبابور وثورة الحضنة، فصدر قرار 7 جولية 1864 القاضي بإخضاع الحكام المدنيين للمقطعات الثلاثة.[2] الذي جعل الولاة خاضعين للجنرالات قادة المقاطعات وأصبح مدير الشؤون المدنية غير ضروري واستبدال أمين عام مكلف بالشؤون المدنية .فالولاة يبعثون بقراراتهم إلى الحكام العام بواسطة قائد المقاطعة حول المناطق المدنية وتنفيذ التعليمات المتعلقة بالاستيطان، ومن هنا استرجعت سيطرتها على كل الإطارات الإقليمية مما أدى إلى تذمر المستعمرين، فأبدو تحفظهم على تعيين ماكمهون* حاكما عاما خلفا لبيليسيه في سبتمبر 1864.[3]

وفي ظل هذه المشاكل قام نابليون الثالث بزيارة للجزائر للمرة الثانية دامت من 3 ماي إلى 7 جوان 1865، حيث رافقه إسماعيل عروبان وقد استقبل من طرف ماكمهون والكولون ببرودة ،فخلال عودته إلى فرنسا وضع بعض الملاحظات والتعليمات وأرسلها في رسالة التي تضمنت السياسة الفرنسية في الجزائر في 20 جوان 1865 تضمنت 88 صفحة.[4]

حيث قال فيها:" **أن الجزائر عبارة عن مملكة عربية ومستعمرة فرنسية ومعسكر أوروبي ولا يمكن القضاء على ثلاثة ملايين منهم أو رميهم إلى الصحراء وكما فعل الأمريكان بالهنود الحمر**"فأراد نابليون إعادة تنظيم قبائل المخزن وا ٍعادة المدارس و

[1]- مؤيد محمود المشهداني وسلوان رشيد رمضان : المرجع السابق، ص307.

[2]- يحي بوعزيز :سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص21.

[3]- فاطمة حباش: المرجع السابق، ص75.

[4]- حياة سيدي صالح: البرلمان الفرنسي و قضايا الجزائريين خلال القرن 19،مجلة الدراسات التاريخية ،مجلة دورية محكمة،العدد13، جامعة الجزائر 2، 2011، ص152-156.(بتصرف)

تطويرها والإحتفاظ بالشخصية الإسلامية، ودخول الجزائريين في الوظائف العسكرية وتوقيف التهجير وتطوير الاقتصاد بتخصيص 100 مليون فرنك وكذا تطرق إلى مراقبة الزوايا وتكوين جواسيس للأهالي وتدعيم الجيش الفرنسي بفرق المخزن والزمالات والصبايحية واختيار ضباط من رجال المخابرات.[1]

إلا أن هذه الرسالة لم ينشرها الجنرال ماكمهون لأنه لم يعد مقتنعا بالأفكار فكان من مؤيدي المدنية وضد أفكار عروبان[2]، وقد عارض المعمرون هذه السياسة لأنهم كانوا يريدون الاستحواذ على المزيد من الأراضي وا بعاد الجزائريين عن مجالات الحياة العامة فطالبوا بإلغاء

الحكم العسكري بالجزائر التي تقوم عليه المكاتب العربية، ونادوا بإلحاق الجزائر مباشرة بفرنسا 1864،[3] فقاموا بحرق العديد من الأراضي كمتيجة وهضاب قسنطينة وألصقوا التهم بالأهالي بأنهم غير مؤهلين للإصلاحات وقد ذكر به ماكمهون أن الإفتعال قام به المستوطنون وبمجيئه ز ادت المعارضة وخدمتها الظروف الصعبة التي عرفت الجزائر مجاعة وكوارث طبيعية ما بين 1865-1867.[4]

وقد اشار نابليون الثالث أنه أكثر من 15 نظاما لم ينتج عنه سوى الغموض معبرا عن استيائه مما آلت إليه أوضاع الجزائر.[5]

فأرسل الإمبراطور لجنات لتحقيق ومن أهم لجان التي شهدتها خلال فترة الحكم العسكري لجنتي معروفة بلجنة "الكونت لوهون" و"لجنة الماريشال راندون" التي تكونت عقبة المجاعة التي أصابت الجزائر والتي تضرر منها الأهالي حيث أعلن في البداية من فتح

---

[1]- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص23.

[2]- مصطفى عبيد: الجزائر في كتابات توماس إسماعيل، المرجع السابق، ص83.

[3]- ناصر الدين سعيدوني: الجزائر منطلقات وآفاق، المرجع السابق، ص27.

[4]- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص26.

[5]- حياة سيدي صالح: البرلمان الفرنسي وقضايا الجزائريين خلال القرن 19، مجلة الدراسات التاريخية، المرجع السابق، ص156.

تحقيق زراعي 1866ودراسة مشاكل الزراعة وا يجاد حلول ترأسها الكونت لاهون Leconte laHon حيث تجولت في الولايات الثلاثة ،الجزائر وهران قسنطينة فقد استهدفت المناطق المدنية، وطلب منها نابليون تهدئة الأوضاع كما طالب لاهون بعريضة تطبيق من خلالها الحكم المدني وبذلك تلاشت فكرة المملكة العربية وأصبح لاهون الناطق الرسمي للكولون.[1]

كما بعث حكومة الإمبراطور في 5 ماي 1869 لجنة تحقيق أخرى، متكونة من 9 أعضاء برئاسة الماريشال راندون Randon وعدد من الشخصيات البارزة من فرنسا ثلاثة عسكريين أمثال: ألار ديسفوا جريسلس وخمسة مدنيين السيناتور أموند بييك وفيرديناند باروا وتلابوا وقاستمييد وشمبلن ومن كتاب فولد وروجينا وتاسان وقد تغيب لاهون عليها، وقد اجتمعت هذه اللجنة 10 مرات فعالجت 3 قضايا رئيسة، النيابة والحكم والإدماج و تضمنت 127 مادة ، انتقد فيه النظام العسكري وطالبت بإحلال النظام المدني فمن بين ما أقرته إيجاد ولايتين مدنية خاصة بالأوروبيين وولاية خاصة بالأهالي.[2]

كما أظهروا نظام جديد يدعى البلدية المختلطة 20 ماي 1868 في المناطق العسكرية والهدف منها استدراج الأهالي، وكانت تسمى أيضا بالبلديات الأهلية يتم تسييرها من طرف لجنة مؤلفة من موظفين عسكريين ومن نواب أوروبيين ومسلمين ويهود يديرها ضابط قائد الدائرة من مهامه الفصل في قضايا وهذا التقسيم جاء بمثابة وسيلة للقضاء على التنظيم القبلي وعلى روح القبيلة والبعض يراها وسيلة لتقرب من السكان إلا أن المعمرين سرعان ما عارضوا هذا القانون.[3]

[1]- حياة سيدي صالح:، المرجع السابق، ص157.

[2]- حياة سيدي صالح: المرجع السابق، ص158-ص159(بتصرف).

[3]- حيلسي علي: المرجع السابق، ص18.

المطلب الثالث : قانون سيناتوس كونسيلت وتأثيره

تم التصويت على هذا القانون في 13 أفريل 1863 من قبل الجمعية الفرنسية ،فهو معاكسة الاتجاه العام للإدارة الاستعمارية في الجزائر وسياساتها العقارية[1]، فسنت مراسيم مجلس الشيوخ المعروف بسيناتوس كونسيلت senatusconsulte بهدف تطوير القوانين المتعلقة بتنظيم الأحوال الشخصية وحيازة الأرض فجاء مستكملا لقوانين 1844 و1846 وتحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها المكاتب العربية فنشر هذا القرار في 22 أفريل 1863.[2]

وكانت الأهداف المعلنة لهذا القانون هي :

-تحديد أراضي القبائل.

-تقسيم الأراضي على مختلف دواوير كل قبيلة.

-إقامة الملكية الفردية في كل أرض دوار تتاح الفرصة لإقامتها. ومنذ 3 جويلية 1863 قام الجنرال بيليسي بتعيين اللجان و اللجان الفرعية الإدارية المكلفة بتطبيق هذا القانون في الأراضي العسكرية والمدنية وتحت إشراف ورعاية الحاكم العام.[3]

بنود السيناتوس كونسيلت وأهدافه الحقيقية (الخفية)

1-أهم بنوده (المواد) جاء قانون السيناتوس كونسيلت في 22 أفريل 1863 في سبع مواد على النحو التالي:

المادة الأولى : إن الأرض المشاعة التي تستغلها القبائل المختلفة في الجزائر بصفة مستمرة منذ زمن طويل إنما هي ملك رسمي للقبائل .

---

[1]- بن يوسف محمد الأمين: ملكية الدومين وتطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830-1870، إشراف: موفقس محمد، شهادة ماجيستر، 2013-2014وهر ان، ص110.

[2]- ناصر الدين سعيدوني:منطلقات و آفاق،المرجع السابق،ص28.

[3]- Aimé poivre ; comment séscécute le sénatus-consult sur proprité an Algérie، imprimerie F Paysant، 1868، P13

المادة الثانية : سيتم إداريا في أقرب الآجال :

-تحديد مناطق القبائل و توزيعها على مختلف الدواوير، فكل قبيلة بالتل و البلاد الأخرى الخاصة للزراعة ، مع الاحتفاظ برصيد من الأراضي تكون ملكا للبلديات .

-تأسيس الملكية الفردية على أفراد تلك الدواوير ، حيث يتم الاعتراف بهذا الإجراء وبفائدته، وستصدر مراسيم إمبراطورية تحدد الوضعيات و الآجال التي تتأسس عليها الملكية الفردية لكل دوار .

المادة الثالثة: وسيتم تنظيم إداري عمومي: أشكال تحديد أراضي القبائل وأشكال وشروط توزيعها بين الدواوير، وتبعية الأملاك التابعة للدواوير والأشكال والشروط التي تتأسس عليها الملكية الفردية .[1]

2- الأهداف الحقيقية و الخفية للقانون: كان قرار مجلس الشيوخ في 22 أفريل يرمي لتحقيق هدفين أساسيين :

الأول: تكوين الملكية الفردية و تشكيل الدوار على قاعدة بقايا القبائل المفككة ويعبر الهدف الأول عن إرادة الانتقال بالمجتمع الجزائري ما قبل الرأسمالي أو اللارأسمالي بالأحرى إلى القوابل الاقتصادية و الحقوقية لمجتمع رأسمالي، أما منعطفات هذه التحولات التي قلبت الجزائر فقد تمثلت في إزالة العقبات القانونية لتسهيل عمليات البيع و الشراء العقارية و خلق شروط ملائمة لتوسيع المستوطنات الأوروبية وسط آليات أشغال النشاط الإقتصادي الخاص بالنظام الرأسمالي.[2]

أما الهدف الثاني : فله مثل الأول عدة وجوه فبعد أن خلقت الملكية الفردية وانفصل الفرد عن القبيلة استلزم الأمر إعادة تجميع العدد الكبير من الأفراد المتحررين من الروابط

---

[1] Rodolphe Dareste de la chavanne: de la propriété en algerie، loi du 16 juin 1851، sénatus-consulte du 22 avril 1863. 2e édition 1864. p240-p244.

[2] -عدة الهواري: الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960، ترجمة: جوزيف عبد الله، دار الحداثة، بيروت، ط1، 1983، ص78.

الجماعية في إطار ما أرضي وإداري هذا الإطار هو الدوار وهو دائرة لحد ما إدارية شكلها قرار مجلس الشيوخ الذي استهدفت عملياته تفتيت القبائل لإزالة الحواجز أمام عمليات بيع وشراء الأراضي.[1]

3- أثر تطبيق القانون (سيناتوس كونسيلت)

كان قانون السناتوس كونسيلت بمثابة الحجر الأساس لما سيعرف بمشروع نزع ملكية القبائل ونتج عنه تفكيك القبائل و تحويل زهاء 800 ألف هكتار من أراضي العرش إلى ملكيات خاصة، وكان القصد ضرب وحدة القبيلة وروابط النسب وقوة القرابة وكمون للشوكة المحاربة في الجزائر[2] ويمكن تقديم نموذج لتطبيق هذا القانون حيث بدأت عمليات التحديد في "أولاد دراج" بالحضنة سنة 1868م،[3] و انتهت سنة 1869م وأثناء العمليات واجهت اللجنة المكلفة بتحديد ملكيات القبائل وا نشاء عدة مشاكل أهمها :

-عدم وضوح حدود القبائل والدواوير.

- رفض عدد من هذه الدواوير لتحديد أراضيهم بحدود تطرأ للنشاط الرعوي الذي تمارسه هذه المجموعات السكانية و التي يتعارض مع الاستقرار وتحديد الحدود الرسمية التي لا يجوز تخطيها .-عدم فهم اللجنة لخصوصيات المجتمع الجزائري و تركيبته المتلائمة في شكل تحالفات قبلية تجسدها الملكية المشتركة للأرض.[4]

وقد نتج عن تطبيق القانون المشيخي بإقليم الشرق أن تم تجريد الأهالي من مساحة تقدر بـ 30391هكتار لصالح أولى مراكز الإستيطان وزادت المساحة بعد ذلك لتصل إلى

[1] -عدة الهواري: المرجع السابق، ص78.

[2] -محمد الطيبي: الجزائر عشية الغزو الإحتلالي: دراسة في الذهنيات والبنيات والمآلات، دار ابن القديم للنشر، الجزائر، 2009، ص193-194.

[3] Abbelkrim Badjadje: Cartographie agraire de l'Esy algérien a la fin du XIX Siécle، étude de géographie Historique aprtire des arenives du senatus consult، diplôme d'étude opprofondies، constantine، octobre 1974، université de constantine، Département de géographie. P35.

[4] Rodalphe Dereste de le chavanne : Op، Cit، P :145.

224936هكتار، وهو يمثل 70% من المساحة الإجمالية التي كانت تعرف بأراضي العزل بهذا الإقليم.[1]

ولم يتوقف الأمر بمنح أراضي العزل لمراكز الاستيطان بل امتد إلى منحها للشركات الكبرى، وذلك بتكريس سياسة نابليون الثالث المشجعة على الاستيطان.[2]وجاءت قرارات السيناتور كونسيلت في مصلحة تطور الاستيطان وتنظيمه رغم وجود تيار المملكة العربية الذي كان يقوده السان سيمونيون بقيادة إسماعيل عربان.[3]كما أن قراراته هدفت إلى تفكيك أراضي الشمل الجزائرية بذلك بقيت المجتمع الجزائري بالقضاء على الخلية الأساسية فيه وهي القبيلة، والعمل على دمجه في المجتمع الفرنسي وسلخه من الأحوال الشخصية الإسلامية.[4]

إن هذه التغيرات والتحويلات أدت بالقبائل الجزائرية إلى فقدان قدرتها الدفاعية ونجاعتها، كما أن النسب فقد أهمية كظاهرة اجتماعية ذات قيمة شرعية بثوراته أهل القبيلة، وبتفتيت القبيلة أصبحت الأرستقراطية التقليدية إصابة بالغة لأن القبيلة كانت سبب وجودها وركيزتها الثابتة، فالأهالي لم يعد يحس بارتباطه بالروابط القوية للجماعة.[5]

[1] Djilali Sari، L’éviction des paysans des terres ozels dans Le constantineois، Alger، 1980، P48.

[2] Conseil générale de la province de constantine ; Rapport du préfet، Session ordinaire de 1859، Constantine p122،p123.

[3] Ani coldzieguer : le royaune arabe edition SNED Alger 1977، P45.

[4] - عدة بن داهة: المرجع السابق، ص30.

[5] Monouba Benmati Hamanam da la tribu à la révolution agraire، les status fonciers dans l’est algerienne، approche cartographique، Thèse du 3 cycle، université Montpelier، 1985، P13.

نستخلص من الفصل الأول أن الجزائر سقطت بأيدي الفرنسيين وذلك سنة 1830 فطبق خلالها النظام العسكري، الذي امتد إلى غاية 1870 وهذه المرحلة عرفت الجزائر نظاما سياسيا وا إداريا جديدا مغاير على نظام العثمانيين، حيث جعلت السلطات الاستعمارية الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا وذلك بصدور القرار الملكي كما تمت إدارة شؤون الأهالي بإنشاء المكاتب العربية وتقسيم القطر الجزائري إلى 3 مقاطعات وقد تم إلحاق الجزائر نهائيا وفق مرسوم 1848، كما كانت رغبة نابليون في خلق مملكة عربية وزارة الجزائر والمستعمرات وتمكنت من تجسيد الاستيطان بإصدار قانون سيتاتونس كونسيلت.

شهدت الجزائر هذه الفترة 1870-1900 عدة تحولات خاصة بعد سقوط الإمبراطورية النابليونية وقيام الجمهورية الثالثة في فرنسا التي ستكون جمهورية المعمرين في الجزائر، الذين أصروا على تغيير النظام وأحلت السلطة المدنية محل العسكرية وتجسيد تنظيمات إدارية جديدة غيرت ملامح المجتمع الجزائري بإصدار جملة من القوانين في حق الأهالي.

المبحث الأول: إقامة النظام المدني

كانت الجزائر في هذه الفترة مسرحا لصراع الجيش والكولون الذين حاولوا تغيير نظام الحكم القائم، فاستغلوا عدة ظروف وأطاحوا بالنظام العسكري وا ٍعلان قيام نظام مدني ومن هذا شرعوا في تغيير وتأسيس، منظومة الإدارية جديدة الحكم من بينها إنشاء البلديات.

المطلب الأول: ظروف نشأة الإدارة المدنية

اتخذ المستوطنون مجاعة الجزائر سنتي (1867-1868) حجة لضرب النظام العسكري واعتباره مسؤولا على ما حدث، وقد دعمتها في ذلك الكنيسة حيث أعلن لافيجري الحرب على الإدارة العسكرية مصرحا أنها "معادية لفرنسا وكذا معادية للمسيحية"،[1] فكان يطوف الأنحاء التي انتكثت لها المجاعة والأمراض وكان بيمينه الصليبية وبشماله الخبز والماء،[2] حيث تم إرسال لجنة تحقيق 1868 برئاسة راندون وتقديم تقرير انتهى بقرار أحقية المستوطنين وأرائهم حول عجز الاستثمار الأراضي التي تسببت في حدوث المجاعة، كما أن هذه اللجنة هي التي أعدت إلى إقامة مشروع الحكم المدني.[3]

استغل المستوطنون الفراغ السياسي بعد ثورة 4 سبتمبر 1870 ضد النظام الفرنسي فشنوا حملات عدائية ضد الجزائريين، ولم تشفع للجزائريين دمائهم التي سالت في حرب السبعين.

كانت نتيجة هذه ثورات مضادة الحكم المدني قادها زعماء القبائل والشخصيات[4]، كثورة المقراني والشيخ الحداد والصبايحية الحدود المشرقية وأولاد خليف والشريعة وتبسة وأولاد عيدون في مليلة وبني ناصر في لجوف وملیانة وشرشال، فاستغلت الإدارة الفرنسية مصادرة أراضيهم وفرض الغرامات والحراسات والمحاكمة والنفي والإعدام والتشريد، فصادرت حوالي

---

[1]- حياة سيدي صالح: اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين، 1871-1895، دار الهدى ، الجزائر، ، ص67.

[2]- أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، المرجع السابق، ص62.

[3]-سلوان رشيد رمضان الجرعاني، محمود محمد المشهداني: الاستيطان الأوروبي في الجزائر، المرجع السابق، ص309.

[4]- حياة سيدي صالح: المرجع السابق، ص73.

600 ألف هكتار ووزعتها على مهاجري الألزاس-واللورين، وبهذه الطريقة حقق المستوطنون أهدافهم السياسية.[1]

إنهزام فرنسا في معركة سيدان واستسلام "نابليون الثالث" للألمان فألغى نظام "الإمبراطورية الثانية" والإعلان عن قيام "الجمهورية الثالثة" سبتمبر 1870، وبهذا حقق المستوطنون بانتصاراتهم على هذا النظام ومن نفوذ السلطة العسكرية وقد وصلت فرحتهم لدرجة انفصالهم عن الوطن الأم والاستقلال بالجزائر.[2]

إن الصراع في الجزائر بين الجيش والكولون بسبب ضغوطات المستوطنون بالجزائر أصدرت حكومة الدفاع الوطني في ثور قرار 24 أكتوبر 1870 الذي ينص على إلغاء النظام العسكري والمكاتب العربية وامتيازات رؤساء الأهالي.[3]

فقامت حكومة باريس بتحويل النظام العسكري إلى النظام المدني وذلك بقرار 1870/10/24 الذي ألحق الولاية العامة بالوزارة الفرنسية بباريس.[4] وقد أصدرت 58 مرسوم وقرا يتعلق بإدماج الجزائر وأهمها مرسوم كريمو (سنتطرق إليه لاحقا) ومنها أيضا:

-قانون 10 نوفمبر 1870 يقضي بالسماح للمستوطنين الأوروبيين بتعيين الولاة منهم في المناطق الذي تخضع للحكم العسكري الفرنسي.

-قانون 24 ديسمبر 1870 الذي يهدف إلى إلغاء المكاتب العربية وتعويضها بقانون البلديات.

-قانون 1870 يقضي بتوسيع الحكم المدني إلى جميع المناطق العسكرية التي كانت غير خاضعة للحكم المدني.[5]

---

[1]- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص29-ص30.

[2]- إبراهيم مياسي: مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص127.

[3]- المرجع نفسه، ص128.

[4]- مزهورة حسين الحاج: المرجع السابق، ص124.

[5]- بشير كاشة فرحي: المرجع السابق، ص78.

-صدور مرسوم مارس 1871 أهم ما جاء فيه:

*تقسيم الجزائر إلى إقليمين شمالي مدني وجنوبي عسكري.

*يحكم الإقليمين حاكم عام مدني واسع السلطات يخضع رأسا لوزير الداخلية.

*يتم انتخاب مجالس بلدية وعمالية وفق ما يجري في فرنسا.[1]

*تحقيق للمستوطنين الأوروبيين انتخاب تسعة نواب في البرلمان وثلاثة في مجلس الشيوخ.

*يتم إنشاء مجالس استشارية للنظر في شؤونهم الخاصة.[2]

-21 جويلية 1871 صدور مرسوم يحول إلحاق للمعمرين الفرنسيين من الألزاس واللورين من امتلاك 100 ألف هكتار، كما اقترحت لجنة البرلمانية مصادرة 340 ألف هكتار من الأراضي الجزائرية.

-مرسوم 4 سبتمبر 1871 الذي يعفي المستوطنون من الضرائب ومن استئجار المساحات.[3]

وكانت هذه التشريعات تتماشى مع عملية التوسع ونهب الأراضي والأملاك وتسليمها للمستوطنين الجدد, الذي وصل عددهم طفرة هائلة في عهد الجمهورية الثالثة ومن ثم تحويل الجزائر إلى مقاطعات فرنسية حيث دفعت بالجمهورية الثانية، بإقامة مجالس إقليمية ومجالس استشارية ليكون أداة للتعبير عن مصالحهم الخاصة أما الأهالي فلم يكن لهم أي اعتبار.[4] ومن كل هذه الأحداث تم تعيين دوقيدون* حاكما عاما على الجزائر (1871-1873) بمجرد وصوله للحكم واجه مشكلة خطيرة مع قادة الجيش في الجزائر وا إظهار استعداده للتعامل مع الإدارة المدنية التي جاءت تقضي على الإدارة العسكرية، وقد وقع بيانا

---

[1]- يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص29-ص30.

[2]- صالح فركوس: إدارة المكاتب العربية، المرجع السابق، ص414.

[3]- غالي غربي: المرجع السابق، ص204.

[4]- إبراهيم مياسي: المرجع السابق، ص129.

*- دوقيدون: (1809-1886) هو من أصل إيطالي عين رئيسا لمجلس الأميرالية في 1863 ثم حاكما عاما للجزائر في 20 مارس 1871 واجه ثورة 1871، ألغى المكاتب العربية في 14 سبتمبر 1871 أنشأ عشرين مركزا استيطانيا. أنظر: عدة بن داهة: المرجع السابق، ص164.

رين، فقام بمراسلة وزارة الداخلية في 24 جويلية 1871، وأقترح أن يكون 6 نواب في البرلمان الفرنسي عبارة عن مندوبين ليسوا نوابا، وأن يكون للمسلمين واليهود والأوروبيين مندوبين في البرلمان الفرنسي ليمثل مصالح هذه الفئات، لكن نوايا دوقيدون بتطبيق سياسة الاستقلال الذاتي للجزائر فرنسية على عكس المستوطنين الذين أرادوا إدماج الجزائر بفرنسا.[1]

ثم تم تعيين شانزي** حاكما عاما على الجزائر ما بين (1873-1879) كان يسمى بلجنرال الجمهورية لأنه كان من جهة عسكرية ونائب في البرلمان الجزائري ومن جهة أخرى، جاء إلى الجزائر لتطبيق الحكم المدني وا ٍرضاء المستوطنين[2] وفي 1873 كانت سياسته ترمي إلى إتمام وا ٍلحاق الجزائر بمصالح الفرنسية وكانت بمراقبة من باريس من قبل وزير فرنسي يخاطب الوالي العام.[3]

وفي عهد كريمو*** تمادى المستوطنون في فرض سياستهم القائمة على إفقار الجزائريين والحد من سيطرتهم العسكرية من خلال مرسوم 24 ديسمبر 1874، القاضي بإلغاء المناطق العسكرية، كريمو كرس هيمنة المستوطنون في الجزائر، التي قسمت إلى عمالات فرنسية من جهة ومن جهة أخرى خلقت فئة اجتماعية أخرى هي يهود الجزائر بتحسينهم وا ٍعطائهم حق المواطنة ,فكانت هذه القوانين بمثابة استمرارية لسياسة الاستيطان.[4]

---

[1]- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص164.

**- شانزي (1823-1882): شغل منصب ضابط وفي 1848 تقلد رتبة ملازم ثم كولونيل 1864، عين على قسمة سيدي بلعباس 1870، وفي 1873 عين حاكم عام.أنظر: jeonne et andre brochiere. Opcit : P94.

[2]- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص438.

[3]- أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، المرجع السابق، ص252.

***- كريمو: اسمه إسحاق موسى كريمو يدعى أدولف يهودي الأصل رجل سياسي حربي ولد في نيم 1796 وتوفي في 1880، كان محاميا ثم نائب في المعارضة في 1842 أصبح وزيرا للعدل في الحكومة المؤقتة بعد ثورة فيفري 1848، وعين وزير للعدل في حكومة الدفاع الوطني بعد سقوط الإمبراطورية III، أصدر عدة مراسيم بما فيها مرسوم تجنيس اليهود جماعيا بالجنسية الفرنسية سنة 1870، أنظر: إبراهيم مياسي: لمحات من جهاد الشعب الجزائري، المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص209.

[4]- بوضرساية بوعزة: سياسة فرنسا البربرية في الجزائر، المرجع السابق، ص99.

وفي عهد ألبيرت غريفي* (1879-1881) عملت السلطات على توسيع المناطق المدنية وبناء المستوطنات كما عمل على تقليص صلاحيات الإدارة العسكرية، كما ألحقت الجزائر إداريا بفرنسا 1881 وظل معمول به حتى 1896، ثم خلفه تيرمان حاكما عاما (1881-1891) للجزائر وبذلك أصبح المستوطنون هم أسياد البلاد وبدون منازع.[1]

المطلب الثاني: تطور إدارة الأهالي بعد 1871

1 الهيكل الإدار ي.

أ-المجلس الأعلى للحكومة:

ألغيت الولاية العامة ومجلس الحكومة وكل ما يتعلق بالإدارة الجزائرية فأصبحت الجزائر تعتبر ثلاثة مقاطعات فرنسية وألغت النفوذ العسكري جعلته محصورا في أراضي الجنوب ثم جعلت لسلطة مركزية تجمع ثلاثة مقاطعات محصورة في مندوب سامي ثم والي عاما ,وجمع من جديد في مجلس الحكومة الاستشارية[2]. التي تعتبر أعلى هيئة إدارية تأسست بمقتضى مرسوم 7 أكتوبر 1871، يتكون من حاكم عام ورئيس الأمين العامة للولاية ونائب الرئيس الأول للقضاة، الوكيل العام، القائد الأعلى للبحرية والمفتش العام للماليةيجتمعون مرة واحدة في الأسبوع وهو بمثابة مجلس استشاري يناقش قرار ات الحاكم العام ويشارك في وضع قوانين والمشاريع الخاصة بالإدارة الأهالي.[3]

كانت من أبرز مهمته التصويت والمداولة حول القضايا المتعلقة بمشروع الميزانية المقدم من طرف الحاكم العام, وكان يتشكل من مسؤولين رئيس للمصالح الحكومية إلى

---

*- ألبيرت غريفي: حاكم عام الجزائر ما بين مارس 1879 ونوفمبر 1981 وهو أخ رئيس الجمهورية الفرنسية جول غريفي انتخب رئيسا للجمهورية في 30 جانفي 1879، دعم ألبير غريفي قوة الكولون (الغلاة) أمثال "توماس" و"فاستو" اللذان أصبحا عضوان في لجنة الميزانية البرلمانية 1879، 1880،.أنظر: أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، ج1، المرجع السابق، ص442.

[1]- إبراهيم مياسي: مقاربات في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص131-ص132.

[2]- أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، المرجع السابق، ص252.

[3]- مزهورة حسين الحاج: المرجع السابق، ص28.

جانب مندوبي المجالس العامة، كان يضم الفرنسيين فقط من رؤساء المصالح الفرنسية إلى غاية صدور مرسوم 23 أوت 1898 الذي فسح الباب للجزائريين، وتعيين مستشارين لهم وأحقيتهم في اللجنة المالية عن طريق الانتخاب والتصويت والمداومة وتقديم اقتراحات حول الميزانية وحق الامتياز المالي وفق مرسوم 7 مارس 1876، وقد نص لافيرير على الانتخاب في مجلس الأعلى و6 أعضاء من فرنسيين منتخبين أما الجزائريين 4 أعضاء وخدمة لفرنسا أو مدة العضوية 3 سنوات قابلة لتجديد والاجتماع مدة في السنة لمناقشة كل المسائل المتعلقة بالإدارة الجزائرية.[1]

ب-الحاكم العام: هو رئيس الجهاز الإداري وممثل السلطة العمومية وفق المرسوم الملكي الصادر 1834/7/22 التي خولت له السلطة الكاملة تحت وصاية وزير الحرب وظلت صلاحياته محدودة في نطاق الشير.[2]

وفي ظل التغيرات الجديدة التي تعرضت لها الإدارة الأهلية الجزائرية أهداف المعمرين ومن أكتوبر 1870 إلى مارس 1871 تداول على منصب الحاكم العام العديد من الأشخاص،[3] إذن فالحاكم العام هو موظف مدني يعينه مجلس الوزراء ويتبع الوزارة الداخلية الفرنسية بدلا من وزير الحرب وكان الأميرال ديقيدون أول حاكم عام في الحكومة المدنية بمقتضى قرار مارس 1871 رغم صفته العسكرية أثبت ولائه للمستوطنين حيث وضعت تحت سلطته وزير الداخلية الفرنسية ووضعت قيادة القوات البحرية البرية، وعين كمدير عام لشؤون المدنية وكذا المصالح الخاصة بالأوروبيين والأهالي[4] وبمقتضى قرر الإلحاق تراجعت مهامه وأصبح وسيطا بين باريس والجزائر وتتمثل مهمته الأساسية في تكريس

[1]- سعيدي مزيان: السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل وموقف السكان منها (1871-1914)، رسالة دكتوراه، إشراف حباشي شاوش، جامعة الجزائر، 2009،2008، ص201-ص203.

[2]- علي بشريرات: المرجع السابق، ص203.

[3]- مزهورة حسين الحاج: المرجع السابق، ص28.

[4]- بشير بلاح: المرجع السابق، ص227.

سياسة الإستعمارية الفرنسية في الجزائر, حسب طبيعة النظام القائم في فرنسا رغم إلغاء القرار الإلحاق لم تكن للحاكم سلطة حكومية وتشريعية بل يقوم بإدارة شؤون الجزائر وينفذ المراسيم الوزارية المختلفةووضع كل المصالح الإدارية تحت إدارته العامة للوزارات ويساعد الحاكم العام في مهامه إدارة مركزية هامة تتكون من:

أ-ديوان الحاكم العام: بمثابة الأمانة العامة.

ب-المكاتب الحكومية: تقوم بإدارة الشؤون الإدارية الخاصة بالمناطق المدنية.

ج-الأمين العام: يسهر على تنفيذ الأوامر الحاكم العام والمصالح الخاصة بإدارة الجزائر ويمارس كل السلطات وهو بمثابة نائب عام.

د-مجلس الحكومة: هو مجلس إستشاري يناقش قرارات الحاكم العام.[1]

3-العمالات:

بعد الاحتفاظ بالجزائر كجزء من فرنسا 1845، تركزت السياسة الفرنسية على فكرة تامة في إدارة الجزائر مشابهة للإدارة الموجودة في فرنسا, فصدرت قرار في 16 أفريل 1845 تقسيم الجزائر إلى 3 عمالات الجزائر وهران قسنطينة, وبذلك تقلصت سلطات الحاكم العام وأصبحت حكومة باريس تسيطر على مجرى الأمور وفي هذه المقاطعات توجد الأراضي التي تخضع للحكم المدني وأراضي تخضع للحكم العسكري وأراضي مختلطة وفي 9 ديسمبر 1848 تقرر إلغاء نظامللمقاطعات الإدارية واستبدالها بنظام العمالات وا إنشاء عامل العمالة.[2]

إن قرار 1870/10/24 الذي أصدر مندوبية حكومة ثور المؤقتة 36 قرار تخص الجزائر نصت على إلغاء النظام العسكري في كل إقليم التل وأصبحت الجزائر تتشكل من ثلاثة مقاطعات الجزائر قسنطينة وهران، وكانت خاضعة لنفس مقاطعات فرنسية كما

[1]- مزهورة حسين الحاج: المرجع السابق، ص36.

[2]- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، 2005، ص125.

أصبحت لها تمثيل في البرلمان الفرنسي ,وخاضعة لسلطة الحاكم العام المدني وملحقة بالوزارة الداخلية وتم تحويل رؤساء الأهالي إلى معونية بلدتين وا لغاء سلطة المكاتب العربية مع إنشاء محاكم الجنايات وا خضاع المسلمين لها وتجنيس اليهود, بينما احتفظ بالنظام العسكري بالجنوب حيث ورد في المادة 3 من القانون تحولا إداريا حيث أصبحت المقاطعات تدمج بصفة نهائية بالمقاطعات الفرنسية لتصبح 92 مقاطعة.[1]

فأصبح للعمالة ذاتية قانونية إدارية يرأسها عامل بريفي ولها مجلس العمالة يتألف من 3 مستشارين فهو تحت سلطة الوالي العام يتألف من عضوين الأول بريفي, والثاني المدعى العمومي وينظر هذا المجلس في ميزانية العمالة وشؤونها ولها ميزانية خاصة تدرس قانون المالية ولها أقسامها الإدارية.

فإدارة العمالة بريفي يكون تابع إلى الوالي العام هو المشرف الأعلى وهو رئيس الإدارات, وللعامل موظفان برتبة كاتب عام مختص بالإدارة والأخرى بالأهلية ومكاتب عام لمختلف الأشغال الإدارية.[2]

حيث كانت في كل عمالة أو محافظة مجلس حددها مرسوم سبتمبر 1875 وعدلها مرسوم سبتمبر 1888 باقتراح الحاكم العام جونار يضم أعضاء فرنسيين وجزائريين فقانون 1875 منح أحقية تعيين مستشارين من المسلمين كانوا محل نقد ومعارضة من المستوطنين ,حيث لم تكن لهم الاستقلالية الكاملة، أما أعضائه فقد حدد بمرسوم جوان 1870 لكل مجلس فكان التمثيل محدودة الأعضاء من 36 محافظة الجزائر وقسنطينة و6 أعضاء في محافظة وهران[3].

[1]- يحي بوعزيز: كفاح الجزائر من خلال الوثائق، المرجع السابق، ص195.

[2]- أحمد توفيق المدني: المرجع السابق، ص269.

[3]- سعيدي مزيان: المرجع السابق، ص203.

المطلب الثالث: إنشاء التنظيم البلدي/هياكلها

1-المجالس البلدية:

إن كل البلديات الخاضعة لنظام المدني كان بها مجلس بلدي تتشكل تركيبته بناء على قانون 5 أفريل 1884، الخاص بالتنظيم الإداري للبلديات وتنظيم الأهالي في مجالس البلدية ويترأسها الشيخ البلدية ويضم أعضاء فرنسيين وجزائريين وقد حددت شروط:
السن 25 سنة -الإقامة في نفس البلدية– أن يكون موظف على مستوى المحافظة أو البلدية- أن يكون صاحب الشرف أو ميدالية عسكرية أو شرفية أو وسام ممنوح من قبل السلطات الفرنسية- امتلاك المعاش.[1]

فقد جعل وارني يقر بتمكين القبائل حق تعيين مجالس البلدية و جعل القبيلة تتحول من رابطة دم إلى نظام بلدي, يضم جماعات منتخبة بالرغم من تسييرها من طرف القياد المعنيين ومن طرف حاكم العمالة.[2]

وفي سنة 1870 تشكلت لجنة واقترحت تشكيل مجلس بلدي حسب الأعراف، ولقد أشار الجنرالات وهو قادة القطاعات العسكرية إلا أن الجماعات حيث ما وجدت فهي منشغلة بالشؤون الخاصة ولم تكن لها أية فكرة عن فوائد البلدية, ففي مدينة سطيف كان الكبار حريصين على استغلال الامتياز الذي يسمح به موقفهم لتحقيق مصالح شخصية مثل التماس تقييم أملاك البلدية والعلاوات والأجور وفي قسنطينة كانوا يقلدون القيادة وكذلك في عنابة أما في باتنة وصل إلى حد إرغام الأعيان على حضور جلسات الجماعات والوقوع في عدة مشاكل ومن النقاط التي مارستها الإدارة العسكرية.[3]

[1]- سعيدي مزيان: المرجع السابق، ص204.
[2]- حليسي علي: المرجع السابق، ص19.
[3]- المرجع نفسه، ص19.

ولقد نظمت البلديات المختلطة والبلديات الإقطاعية بموجب القرارات 6 نوفمبر 1868 إلى 1 جانفي 1870 حيث وجدت 15 بلدية إقطاعية و17 بلدية مختلطة منهم 5 في منطقة الجزائر، و5 في منطقة قسنطينة وكانت بلديات الاستيطان مختلفة.[1]

فالبلدية هي تلك الجماعات الإقليمية الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية للإقليم، حيث كان يسيرها رئيس بلدية معين من طرف الحاكم الذي يمثل الهيئة الإولية الكبرى لفرنسا وا إطارات عليا عسكرية, ومن مهامها ما يلي: مهام الشرطة العامة- حراسة الأماكن الخطيرة- محاربة الحيوانات الضارة. يشرف على القوائم الانتخابية وينظمها، تنظيم وحماية الغابات.

ويتواجد بالبلدية قائد يمثل البلدية مكلف بإنجاز الميزانية.

كما يستفيد الإداري من لجنة إدارية مكونة من كاتب ومترجم يرافق المسؤول الإداري أما لها هيئة تخضع لنظام خاص بالأهالي وسكانها وقد قللت من توسيع الأقاليم، للتحكم في الأراضي البايلك وأراضي العرش، والداور يتكون من الجماعة والقائد يرأس الجماعة ثم عوضه بمنتخب وهو معين من طرف الحاكم العام يقوم بمهام تسيير شؤون الداور، مدة سنتين ويترقى إلى مرتبة آغا وباشاغا.[2]

فقد قسمت البلديات حسب التقسيم الإداري للجزائر وكانت في كل مقاطعة ثلاث أنواع من البلديات: بلديات مختلطة وبلديات ذات الصلاحيات الكاملة وبلديات أهلية.

أ-بلديات كاملة الصلاحيات:

لقد حددت بلديات كاملة الصلاحيات التي يتواجد بها نسبة كبيرة من المدنيين الأوروبيين وهو ما يمكن الإدارة الاستعمارية من تنظيم ورعاية مصالحهم وتنحصر في الشريط الساحلي للمنطقة والتلية، وقد أنشأت بمقتضى مرسوم 2 نوفمبر 1845 داخل الأقاليم

[1]- حليسي علي: المرجع السابق، ص19.

[2]- المرجع نفسه، ص20-ص24.

فقد خولتها إلى السلطة التنفيذية وباستشارة هيئات تمثيلية إدارية، وتتمثل في المجالس واللجان البلدية ومجلس الحكومة والحاكم العام،[1] وتتكون من جهازين أساسيين: هما شيخ البلدية والمجلس البلدي فالأهالي يكلفون القياد وتتمثل مهمة شيخ البلدية في مراقبة الأهالي ويشرف تحته جهاز منتخب وهو مجلس البلدي ونائب كما يقوم بنشر القوانين والقرارات والمراسيم وتنفيذ الإجراءات ويقوم بوظائف الحالة المدنية وضابط الشرطة القضائية والحفاظ على ممتلكات البلدية، وكل ما يتعلق بالبلدية من تسيير وتنظيم.[2]

وقد تم تعميم النظام المدني في البلديات كاملة الصلاحيات خاصة بالشمال فهي تمثل القوة الكولونيالية التي يجب تطبيقها في الجزائر وا ٍرضاء المعمرين وقد تضاعفت هذه البلديات باستحداث المراكز الاستيطانيةوأعطيت لها صفة قانونية وا ٍنشاء المجالس وحددت قاعدة التمثيل البلدي كما يلي:

فالممثلون المسلمون والإسرائيليون الأجانب يمثلون 3/1 من مجموع المجالس البلدية طبقا لمرسوم 1866 و 1868 إلا أن مرسوم 1878 تم تعيينه مساعدي الأهالي في كل من قسنطينة ووهران 12 مساعدا، أما الجزائر 27 مساعد من مجوع البلديات كاملة الصلاحيات 178 فهذه البلديات تأخذ الرأي مجلس المقاطعة والبلدية وكان تنظيمها وفق سياسة الإدماج مثلما هو معمول بفرنسا.[3]

ب-بلديات مختلطة:

هي تجمع أراضي مراكز استيطانية ودواوير وقبائل تتشكل بموجب قرار من الحاكم العام, ووحدة سياسية إدارية تتمتع بالشخصية المدنية وتضم المراكز التي يقيم بها الأصلي المسلمين الدواوير ويمثلون الأكثرية، أما الأوروبيين مراكز الاستيطانية وهم الأقلية.[4]

---

[1] Lambert Jacques, mannuel de legisel,Alger, P356.

[2] Champs 11,53.

[3] - حليسي علي: المرجع السابق، ص36-ص37.

[4] Champ, Opict, P119.

يتضمن هذا النوع مراكز وأقسام حيث أن مقرها هو المقر الرئيسي وكل جزء له قسم من أراضيها يتمتع بالشخصية المدنية ,وقد حدد مرسوم 7 أفريل 1884 إنشاء بلدية مختلطة وتحديد أعضائها من الفرنسيين مع وضع حقوق الانتخاب.[1]

ويترأس البلدية المختلطة متصرف إداري يعينه الحاكم العام الذي ينظم وظائفهم ومصالهم الإدارية ويمتاز المتصرفون وفق شروط, كأن يكونوا حائزين على شهادة ليسانس في الحقوق وتكون الأقدمية 10 سنوات وأن يجيد العربية أو يكون ضابط أو متجنس وفق قرار ديسمبر ,1876 أما مساعده أن يكون عمره 30 سنة وخبرة 5 سنوات ويوظف بعد إجراء مسابقة وفق قرار جوان 1882.[2]

ويمثل المتصرف الإداري القوة المستبدة لدى الأهالي ومن صلاحياته يقوم بوظائف ضابط الحالة المدنية والشرطة القضائية ونشر القوانين ويقوم بإعداد الانتخابات وتحصيل الضرائب ,ويترأس اللجنة البلدية التي تتكون من رئيس القسم وقائد عسكري وقاضي وقياد تعرف بجماعة بني وي وي.[3]

بينما أراضي الجنوب يخضع المجلس الجماعة حيث يتكون من الدوار, مجلس خاص وكان يشمل رؤساء العشائر الذين يلقبون بالكبار الأمناء ويعين هذا المجلس لمدة 3 أعوام والمتصرف الأدمنستراتور لعقد الجلسة هذا في البلديات الممتزجة ,أما البلديات التامة فالرئيس المنتخب هو الذي يستدعي مجلسه وقد أسس مجلس الجماعة عند صدور قانون سيناتوس كونيسلت وقد أنشأت البلديات الأهلية[4] التي(سنتطرق إليها فيما بعد).

ففي فيفري 1871 تم تعيين ضابط متصرف في المناطق العسكرية إلى جانب رؤساء البلديات ونواب المكاتب العربية، باقتراح من الوالي المدني بعد موافقة عامل العمالات وبذلك

---

[1] Champ, Opict, P199.

[2] Ibid, P202.

[3] Ibid, P210.

[4]- أحمد توفيق المدني: المرجع السابق، ص277-278.

أصبح الجيش بلا دور ويتبع قرار فيفري الذي نص على وضع إدارة المناطق والرؤساء العسكرية تحت سلطة عامل العمالات.[1]

حيث لم يتجاوز عدد البلديات المختلطة في سنة 1869 إلى 17 بلدية لكنها توسعت على حساب المناطق العسكرية، فبلغ عددها 77 بلدية في سنة 1881 ثم تراجعت إلى 73 بلدية من نفس السنة نظرا لإدماج بعضها البعض.[2]

ج-البلديات الأهلية

وقد وجد هذا الصنف في مناطق الجنوب وبعض المناطق النائية، حيث تميزت إدارة هذه البلديات بالطابع العسكري ويتولى تسييرها عناصر من الجيش بمساعدة بعض الأعيان من الأهالي يتم تعيينهم تحت تسميات مختلفة، وتكوين لجنة بلدية للأهالي حيث جعل لدوار مجلس يسمى الجماعة يتميز بكل الصلاحيات لكنه لم يدم طويلا، فألغي وتأسس مجلس الفرع البلدي كهيئة يترأسها قائد الوحدة العسكرية بالإقليم وضابط المكتب العربي.[3]

فالبلديات الأهلية هي بلديات فرعية قديمة قلص محيطها إلى دائرة أو ملحق عسكري وأعيد تنظيمها وفق مرسوم 13 نوفمبر 1874 ,وتنظم بقرار من الحاكم العام مثلها مثل البلديات الأخرى، لها الصفة الشخصية المدنية وتمارس كل حقوقها وصلاحياتها، إذ لها ممتلكات وميزانية خاصة بها وتتكون من رئيس ملحقة الذي يمثل السلطة التمثيلية واللجنة البلدية ويصدر القرارات ويقوم بجميع مهام التسيير ودراسة المواضيع الخاصة بالبلدية[4].

وتحت رئيس الملحقة قائد وشيخ العرب ,فمنحتها لباشا وآغا الزيبان" إبن قانة" رتبة الخليفة ,ومنحتها للباشا "أغاسي جلول" بالأغواط.

---

[1]- مزهورة حسين الحاج: المرجع السابق، ص33.

[2]- بشير بلاح: المرجع السابق، ص230.

[3]- حليسي علي: المرجع السابق، ص30-ص33.

[4] Bernard(R)et redont(E) l'algerie colinisation, ed. alger 1949. P233.

فعدد البلديات الأهلية بالجنوب 7 وكل بلدية تشمل كوماندان ورئيس وأعضائه العسكرية والقياد والأغوات, ولكل قبيلة مجلس جماعة يعينه الوالي مكلف بالدفاتر الحالة الشخصية.[1]

المبحث الثاني: أهم القوانين المدنية

لجأت فرنسا في هذه المرحلة إلى إصدار عدة قوانين وذلك من أجل إحكام سيطرتها على السكان ومحاولة منها على تفتيت البنية الاجتماعية للسكان وطمس هويتهم الشخصية.

المطلب الأول: قانون وارني وكريمو

1-قانون وارني: 26 جولية 1873 تعرض قانون وارني* 1873 بصفة منظمة إلى أراضي العرش التي هي ملكية جماعية للقبائل ولم تصادر بعد، فالقانون يسمح بتقسيمها وذبك بذريعة ترقية الملكية الفردية، وهي في الواقع لتسهيل نزع ملكيتها.

كما أن ذلك القانون يرمي إلى تجزئة الملكيات التي هي تحت طائلة الشيوع لتسهيل عملية "الاستعمار الحر".[2]

حيث عمل هذا القانون على تفكيك الملكية الجماعية ونجح في ضرب وحدة تماسك القبيلة والعرش الرامية إلى انتزاع أراضي الأعراش والقبائل وتحويلها إلى المستوطنين الذين تصرفوا فيها وفقا لمصالحهم، فخلال 10 سنوات من تطبيقه فقد الجزائريون 300 ألف هكتار من الأراضي مقابل 25 ألف هكتار إستعادوها عن طريق الشراء وهذه السياسة فتحت باب للمستوطنين وارتفاع عددهم خاصة في الأقاليم الريفية.[3]

---

[1]- أحمد توفيق المدني: المرجع السابق، ص274.

*- وارني: هو أوغيست ايبرت 1810-1875 تخرج طبيب من المستشفى العسكري من مدينة ليل 1832 وسياسي شأن سيمون الفرنسي نائب عن الجزائر 1871-1875، شغل مهمة محافظ من النقيب دوماس، قنصل فنسا في مدينة معسكر، تنفيذا لمعاهدة التافنة، إهتم بالسكك الحديدية تعلم لغة التوارق، كان مدافعا عن مصالح الكولون عارض مشروع المملكة العربية انتخب نائب عن الجزائر 1871، أصبح عضو في اللجنة المكلفة بمصادرة الأراضي.أنظر: عدة بن داهة: المرجع السابق، ص506.

[2]- بوعلام نجادي: الجلادون(1962،1830)، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، منشورات ANFP، المرجع السابق، ص68.

[3]- غالي غربي: العدوان الفرنسي على الجزائر، المرجع السابق، ص206-ص207.

وينص هذا القانون على:

تأسيس الملكية العقارية بالجزائر، الحفاظ عليها ونقل التعاقدية للعمارات والحقوق العقارية مهما كان أصحابها، كما ينص عليه القانون الفرنسي بناءا على ذلك ألغيت جميع الحقوق، حقوق الارتفاق أو أسباب أي قرارات تستند إلى القانون الإسلامي أو القبائلي مخالفة للقانون الفرنسي.

لكن سن هذا القانون وتنفيذه ليس كاف لانطلاق ميكاريزمات البيع فورا، ينبغي أن تكون الأراضي مضمونة سندات فرنسية، سندات تحدد السمات الرئيسية للملكية العقارية، مساحاتها، موقعها، ومصدرها ... مثل هذه العمليات اللازمة للإدارة والسندات المكتوبة بالعربية ينبغي التحقيق منها ومراقبتها بعناية.[1]

لذلك ينبغي البدء بالقبائل المعروفة أكثر، وتلك التي لا تزال أراضيها مرغوب فيها من قبل المعمرين في ظل هذه الظروف فقط تظهر بالنسبة للأطراف المعنية جدوى تطبيق قانون "مجلس الشيوخ" بينما قبل عام 1870 كان ينظر إليه بحذر وبغض النظر عن كل هذا، فإن المحافظين المحققين المفوضين بتنفيذ العمليات الميدانية فواجدوا سبعة أراضي الملك الأمر الذي هز بالفعل ضابطا من "المكاتب العربية "خلال الاعتراف بالملكية في إطار تطبيق قانون مجلس قضاء الشيوخ, إضافة إلى أمر أخذ يبرز للوجود إنه يتعلق بعدم التجزئة دليل قاطع على تماسك الخلايا الاجتماعية الصغيرة، إذ في كل مكان نجد في سندات ممنوحة قوائم طويلة للمستفيدين المشاركون في الإرث الذين كانوا يخيفون العديد من المشتركين، إذا كيف نتوصل إلى تحقيق شراء بهذه السرعة وشراء مساحات كبيرة، هذه هي الصعوبات الأولى التي كشف عنها تطبيق قانون 1873.[2]

[1]-جيلالي صاري: تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962، ترجمة: قندوز عباد فوزية، سلسلة المترجمات، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، ص68.

[2]- جيلالي صاري: تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962، المرجع السابق، ص68-ص69.

إلا أننا نجد أن قانون وارني 1873 أخضع جميع أراضي الإمبراطورية إلى التشريع الفرنسي حيث كان قرار مجلس الأعيان 1863 يتضمن ثلاث عمليات فلم يحتفظ قانون وارني إلا بالعملية الأخيرة تشكيل الملكية الفردية أما العمليات الأخريات رفضهما بأنهما يتطلب وقت طويلا, لقد استأنف العملية الأولى والثانية تحديد الأراضي القبائل وتوزيع القبائل على دورات وهما عمليتان مزورتان لتطبيق قانون وارني.[1]

ويزعم فارني أن القانون يخدم مصالح الجزائريين أيضا لأنه يمنحهم حق ملكية الأرض لهذا فإن هذا القانون يمنح الجزائريين دعما قانونيا مستقرا ويطور العلاقات الاجتماعية بينهم.

فلما كانت الروابط العائلية مازالت "قوية" بين الجزائريين وهي "معيقة" لتطور الفرد الجزائري، فإن الملكية الفردية وحدها هي التي تسمح للفرد أن ينفصل عن قبيلته "ليؤمن استقلاله..." ... لم يكن له هدف تطوير المجتمع الجزائري بل الهدف هو القضاء على وحدة القبيلة الجزائرية، التي كانت تجعلها الروابط القوية بين أفرادها مستعدة للانتفاضة في كل وقت, ثم إن إقامة الملكية الفردية في ظروف استعمارية لن تفيد سوى المستعمر المسيطر على السياسة والإدارة الاقتصاد.[2]

ومع هذا العديد من الأراضي دخلت تحت طائلة المصادرة بعد انتفاضة الشيخ المقراني، بالإضافة إلى مئات التوقيفات وعشرات الأحكام بالإعدام مثلا: إن أملاك "وأولاد خلوف" في عمالة قسنطينة تمت مصادرتها الجماعية بعد مشاركتهم في الانتفاضة وكذلك الأمر بالنسبة لأملاك قبيلة "صومعة" مع ضريبة حرب قوية، وهناك امتياز مجاني بمائة ألف هكتار من أحسن الأراضي لسكان الألزاس ولورين اللذين يرغبون في الذهاب إلى

[1]-عدي الهواري: المرجع السابق، ص66.

[2]- صالح عباد: المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص78-ص79.

الجزائر, ونجد أيضا مصادرة أراضي "محمد المقراني" وكذلك الأراضي التي كانت ملكا للقبائل التي انتفضت قد تمت مصادرتها بالإضافة إلى الغرامات التي تدفع للخزينة الفرنسية.[1]

2-قانون كريميو:

أصدر قانون كريميو في 24 أكتوبر 1870 نص على تجنيس اليهود وقد تم الاعتراض عليه من الكثير من المستوطنين وبذلك ارتقاء الأوضاع العامة لليهود نفوذهم وعددهم.[2]

وأيضا منح الجنسية الفرنسية لليهود ويساعدهم في استمرار الاحتلال وفق هذا القانون "كريميو"شعر الأهالي بالخطر والمعاناة والإذلال من طرف المستوطنين وا إخضاعهم للمحاكم الزجرية الفرنسية بعد وصول أعداد إضافية من أبناء الألزاس واللورين.[3]

إن القرارات والمراسيم المتوالية التي أصدرها أدولف كريميو تصب كلها في خدمة المعمرين على الرغم من كونه يهوديا، لذا حاول إدراج يهود الجزائر ضمن مخططه حتى يتمكنوا بدورهم من الحصول على الامتيازات التي هي بحوزة المستوطنين غير اليهود فمجرد تعيينه مسؤولا عن الداخلية في حكومة الدفاع الوطني حتى راح يصدر القرارات والمراسيم تلو الأخرى, التي تخدم مصالح المستوطنون فكان من أهمها مراسيم الصادرة في 24 أكتوبر 1870 وأهم ما جاء فيه:[4]

أن يتم إلغاء منصب الحاكم العام في الجزائر التابع لوز ارة الحرب استبداله بمنصب عام مدني يوضع تحت تصرفه ثلاث رؤساء، عمالات أو مقاطعات إدارية.

---

[1]- بوعلام نجادي: المرجع السابق، ص68.

[2]-سلوان رشيد رمضان الجرعاني، مؤيد محمود محمد المشهداني: الاستيطان الأوروبي في الجزائر 1830-1871، المرجع السابق، ص309.

[3]- بشير بلاح: المرجع السابق، ص232.

[4]-بوضرساية بوعزة : سياسة فرنسا البربرية، ص98.

-أن تنحصر سلطات القائد العسكري في المناطق التي تخضع للجيش فقط لا يحق له أن يتدخل في الشؤون المدنية.

-أن يقوم الحاكم العام الذي يتم تعيينه من طرف مجلس الوزراء بتطبيق سياسة الحكومة الفرنسية بالجزائر.[1]

-يؤسس مسؤول المقاطعات مجالس عامة منتخبة خاصة بالفرنسيين دون سواهم ,ويحق لوزارة الداخلية أن تعين 6 مسلمين في كل مجلس عام.

-كما أصدرت حكومة باريس مرسوم ثاني أعطى لليهود حق المواطنة الفرنسية وذلك على بسط النفوذ وكانت هذه القوانين بمثابة استمرارية لسياسة الاستيطان.[2]

-إقامة نظام مدني يهدف إلى إدماج كل الجزائريين بفرنسا وجعل الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا.[3]

ترتب عن قانون كريميو جملة من العواقب هي:

-ازدياد عدد الفرنسيين بالجزائر رغم اعتراض كثير من المستوطنين على تجنيس اليهود.

-استحكام قبضة الإدارة الاستعمارية على الجزائر نظر لاستفادتها من إطلاع اليهود على تفاصيل الخصائص الاجتماعية والثقافة للمجتمع الجزائري.

-ارتقاء الأوضاع العامة لليهود وزيادة نفوذهم.

-بداية التغريب الواسع ليهود الجزائر.

-اندلاع ثورة المقراني احتجاجا على استعلاء اليهود.

-اختلال العلاقات بين المسلمين واليهود وتوترها أحيانا بينهم وبين المستوطنين.[4]

---

[1]- عبد الوهاب بن خليف: المرجع السابق، ص39.

[2]- بوضرساية بوعزة: المرجع السابق، ص99.

[3]- عمار بوحوش ، المرجع السابق، ص157.

[4]- بشير بلاح: المرجع السابق، ص233.

مهما تكن الأسباب التي أدت إلى صدور هذا القانون فإن هذا المرسوم وضع اليهود فوق العرب والبربر، حيث كانت هذه السياسة تهدف إلى تقسيم الجزائر قسمين والتقرب من أحدهما على حساب الآخر،..كما جاءت شهادة نائب الأميرال "الكونت دوقيدن" DeGueydan لتشير إلى أن التجنيس له تأثير سيء على الجزائريين، وقال في تقريره إلى وزير الداخلية إن العرب جرحوا في أعماق قلوبهم وفي وطنيتهم النظيفة بسبب تجنيس اليهود الجماعي، والذي سمح لهم باحتلال مناصب عالية.

ولقد رفض الجزائريون هذا المرسوم الذي منح الجنسية الفرنسية إلى حوالي 38 ألف يهودي في الجزائر.

هكذا إذا مكن لليهود في أرض الجزائر على حساب أرضها، الذي تواصل غبنهم ومعاناتهم وعلق "فارو" عن هذا القانون بقوله إن أربعين ألف يهودي حصلو ا في يوم واحد، وهو يوم النكبة والكارثة بواسطة الغش والخداع على المزايا التي لم يحصل عليها اللاتين في روما، إلا بعد نضال قرنين من الزمن".[1]

المطلب الثاني: قانون الأهالي والحالة المدنية

1-قانون الأهالي:

لقد تم ذلك في العهدة السباعية "لجول غريفي" رئيس الجمهورية وابن عمه "ألبار غريفي" الحاكم العام....، فعندما يلتقي قريبان من الأنصار المتحمسين للاستعمار فقد ينتج عن ذلك قانون الأهالي* أو ما يعرف قانون الأنديجينا الذي صدر في 28 جوان 1881.[2]

---

[1]- محمد عيساوي، نبيل شريخي: المرجع السابق، ص241-ص243.

*- قانون الأهالي: الواضح أن التسمية نفسها أتية من لانديجان التي تترجم على الأهالي وهي ترجمة متسامحة لأن الغرض الفرنسي من تسمية الجزائريين بالأندجينا هو الحط الشنيع من قيمتهم فهم دون رعية.أنظر: سعيدي مزيان: المرجع السابق، ص191. هو يعرف أيضا بقانون الأندجينا وهو قانون ردعي يخرج عن إطار القانون العام، يتمتع تحت غطاء فرض الانضباط، طعن الأهالي في حريتهم وأرزاقهم وفي حقوقهم الأساسية.أنظر: حسين بوزاهر: العدالة القمعية في الجزائر المستعمرة (1830-1962)، طبعة وزارة المجاهدين، دار هومة، الجزائر، ص38.

[2]- المرجع نفسه، ص38.

فإن هذا القانون تم وضعه شيئا فشيئا وقد تم وضعه بهدف تقوية قانون وارني ومنع أي احتجاج للسكان والأهالي[1]، ثم أضيفت له إضافات خلال الثمانينات بعد ثورة 1881م، وهذا القانون يعتبر من أهم إنجازات فترة الحكم المدني أي من بين أهم ما توصل إليه الكولون للتفنن في قهر الجزائريين وا ٍذلالهم، وبذلك الاستمرار في نهب ممتلكاتهم وسلب حقوقهم، يقول الدكتور أبو القاسم سعد الله واصفا هذا القانون "كل من تحدثه نفسه أن يقول كلمة خير في الحكم الفرنسي بالجزائر عليه أن يعرف قبل ذلك ما هو (الأندبجينا) أو قانون الأهالي. الذي شرعه ذلك الحكم كوسيلة قمع استبداد ضد الشعب الجزائري يظل (الأندجينا) فريدا في إساءة السلطة وفي سوء المعاملة بين البشر".[2]

فقد وصفه أيضا أحد أعضاء مجلس الشيوخ الفرنسي بأنه نظام العبودية وعلق عليه ضابط جزائري وعضو في المجلس البلدي "إن قانون الأنديجينا ينهشنا ويقضي علينا فعدم إلقاء التحية الصباح والمساء على مستوطن يكلف السجن 8أيام وا ٍذا عجز العربي عن دفع الضرائب يكونالقصاص مع زوجنه وا ٍذا باع في السوق بدون رخصة تنقل عن دفع عدم فإذا لا يتمكن من الدفع يسجن" .[3]

وحدد هذا القانون عند صدوره 41 مخالفة يعاقب عليها الجزائريون وانخفضت 21 مخالفة سنة 1891 لتستقر في 23 مخالفة سنة 1904 ، ويتضمن عدة مخالفات يعاقب عليها القانون .[4]

أنواع المخالفات التي نص عليها قانون الأهالي هو:

-شتم أو سب السلطة الفرنسية مهما كان موقعها أو حكومتها أو دولتها.

---

[1]- بوعلام نجادي: المرجع السابق، ص69.

[2]- محمد عيساوي، نبيل شريخي: المرجع السابق، ص23.

[3]- بشير بلاح: المرجع السابق، ص233-ص235.

[4]- سعيدي مزيان: المرجع السابق، ص191.

-رفض أمر الحراسة حسبما ينص عليه التنظيمات الإدارية أو التخلف عن مراكز الحراسة أو التهاون فيها.

-الامتناع عن إعطاء أعوان السلطة الفرنسية مقابل العمل المعجل وحسب التعريفة التي يسنها المتصرف.

وذلك إذ كان أعوان السلطة يحملون رخصة لدوار أو القبيلة في النواحي التي يتم تعيينها من قبل الوالي العام سويا وعلى رئيس الدوار أو القبيلة أن يحيط علما جميع أعيان الدوار أو القبيلة بالتعريفة الرسمية.

-عدم تنفيذ الأوامر التي تصدر من السلطة المخولة قانونا لعيين الملكية أو حفظها.[1]

-عدم احترام القدرات الإدارية المتعلقة بتقسيم الأراضي المشاعة.

-التراخي في الاستجابة لاستدعاء المراقب أو موزع الضرائب.

-إيواء أشخاص من غير دائرة دون رخصة التنقل.

-عدم تسجيل السلاح خلال نصف شهر من امتلاكه.

-الانتقال من منطقة لأخرى دون رخصة.

-السكن في مكان منعزل دون رخصة من البلدية.

-الامتناع عن تنفيذ أمر عدلي.

-فتح مسجد أو زاوية أو مدرسة دون رخصة.[2]

كان هدف الحاكم العام من إصدار هذا القانون الجائر هو فرض النظم والأمن خاصة البند 17 منه والمتعلق بجهاز القضاء في منطقة القبائل ليعم القانون في 11 سبتمبر 1875 على كامل التراب الجزائري، فهذه الإجراءات القانونية تسمح للأوروبيين تجاوزها بينما

[1]- أوليفيي لو كور غرانميزون: الجمهورية الإمبراطورية في سياسة الدولة العنصرية، ترجمة: مسعود لحاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص271.

[2]- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص39.

الجزائريين يعتبره خرقا للقانون، وبناءا على هذه المخالفات فإن الأحكام الصادرة، السجن سنتين كأقصى حد ودفع الغرامات وذلك حسب أمزجة العمالات وقد شجعت هذه الأحكام الحكام المتعاقبين، فالحاكم ألبير غريفي أصدر قانون في 28 جوان 1881 يصب في نفس اتجاه قانون الأهالي ثم قانون 1888 الذي صدر في عهد الحاكم العام المدني لويس "تيرمان" الذي أبقى على نفس العقوبات[1]، وظلت مستمرة في إصدار القوانين المتعلقة بالأهالي وهذا القانون تضمن عدة مراسيم منها:[2]

-السماح للإدارة المدنية في الجزائر بسجن الأفراد ومصادرة أملاكهم دون حكم قضائي.

-صدور مرسوم 1881 إلحاق الجزائر إداريا بفرنسا واتبع هذه العملية سياسة الإدماج في عهد تيرمان[3].

-إصدار الإدارة الإستعمارية مرسوم 08 جوان 1881 وهو عبارة عن ساسة من العقوبات الزجرية للإمتثال لها بالقانون العام[4].

وبفضل هذه القوانين والمراسيم خول للحاكم العام سلطة توقيع العقوبات الصارمة على الأهالي دون محاكمة بدعوة حفظ الأمن ,وأيضا خولت للسلطات الإدارية حق سجن الأشخاص ومصادرة أملاكهم دون صدور حكم قضائي بذلك شرع أيضا مبدأ المسؤولية الجماعية عند حصول أي حادث في أي مكان وتطبيق العقوبات الجماعية[5].

---

[1]- بوضرساية بوعزة: المرجع السابق، ص100.

[2]- نفسه، ص101.

[3]- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص157.

[4]- إبراهيم مياسي: مقاربات في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص131.

[5]- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص41.

2-قانون الحالة المدنية

تمكنت الإدارة الفرنسية من سن قانون الحالة المدنية* مشروع نظام التسمية الجزائرية يحمل الجزائريين على تبني الألقاب العائلية إلى جانب أسمائهم الشخصية بموجب قانون 23 مارس 1888 ,حيث جاء هذا النظام ليشوه المنظومة الاسمية الجزائرية وقد تلقى معارضة قوية, فهذا النظام خص فئة دون بقية الفئات مثل ما هو الحال العقود والزواج والهبة التي وجدت في العهد العثماني التي اقتصرت على المدن الحضارية مثل الجزائر وقسنطينة.[1]

فكان يتكون من 23 مادة قسم إلى قسمين يضم القسم الأول 15 مادة, جاءت تحت عنوان إقامة الأحوال النسبية للأهالي المسلمين حددت فيه طريقة تأسيس نظام التسمية للجزائريين وتدوينها في سجل خاص عرف بالدفتر الأم، أما القسم الثاني فيشمل مواد تنقسم بدورها إلى 4 مواد تتمحور حول عقود الحالة المدنية وبداية تنظيمها وتقييدها في سجلات الحالة المدنية، أما الأربع مواد الأخرى التعليمات العامة للحالة المدنية الجزائرية والعقابية وقد شرع في إرغام الجزائريين على حمل اسم عائلي يميزهم عن بعضهم البعض والتطرق إلى إجبارية التصريح بحالات الوفاة والميلاد والزواج والطلاق.

وكان الهدف منه تفكيك المجتمع القبلي بالمنطقة وسلخ الفرد من سلطة الجماعة.[2]

فالعرش انقسم إلى عائلات وكل عائلة أصبح لقب خاص بها وهذه الخطوة مكملة لمرسوم 22 أفريل 1863 الخاص بنزع الملكية العروشية وقانون وارني 26 جويلية 1873 القائم للتمييز بين الأفراد.[3]

---

* - الحالة المدنية هي مجموعة العناصر التي تحدد الحالة الفردية والعائلية للشخص، فهي وسيلة لتشخيص الأفراد وتسمح بأن يعرف الفرد بدقة حالته وتاريخ ميلاده وزواجه ووفاته وذلك بالنسبة لعائلته والمجتمع ويتم الحصول على معلومات عن طريق سجلات الحالة المدنية الموجودة على مستوى البلديات.أنظر: مزهورة حسين الحاج: السياسة الأهلية للولاية العامة، ص139.

[1] - سعيدي مزيان، المرجع السابق، ص196.

[2] - المرجع نفسه، ص197.

[3] - نفسه، ص 198.

ولقد سبقت المطالبة بضرورة إنشاء سجلات الحالة المدنية قبل هذا التاريخ باعتبارها إجراءات منفذة لسياسة الإدماج، فهذه الإجراءات وجدت صعوبات في أرض الواقع ومعارضة قوية.فقانون التلقيب يعد جزء من السياسة الاستعمارية الفرنسية العامة الهادفة إلى إدماج الجزائريين عن طريق تفكيك المجتمع القبلي وا لحاق التشريع الفرنسي مكان التشريع الإسلامي فيما يخص النظام العقاري[1].الإدارة الاستعمارية أنشأت أسلوب جديد في نظام التلقيب الأسماء والعائلات وحتى القرى وذلك بتسميتها على حسب الحروف الألفبائية الفرنسية وأسماء التجريح وذلك لكي يسهل على عناصر الشرطة والدرك والمسؤولي البلديات من التمييز والتعرف بسهولة على أفراد القرى وذلك لتسليط العقوبات عليه وتحميلهم المسؤولية الجماعية عند الاعتداءات.[2]

وكان يهدف إلى تجريد المعنيين من جنسيتهم السابقة وتحضرهم لانصهار في الجنسية الجديدة وتسهيل الزواج وفرض الضريبة على الأهالي، تجنيد الشباب للخدمة العسكرية[3] بإحصاء الأهالي والأسماء العائلية وكان يتضمن أعضاء العائلة الحاضرين والغائبين.

فقد حدد مرسوم 1883 إجراء تطبيق الحالة المدنية وتمثل الخطوات التي يجب القيام بها في تعيين مفوض قانوني يقوم بتأسيس لجنة مركزية تسهر على مراقبة عمليات الإحصاء في كل مقاطعة فبعض العائلات تحصلت على الألقاب من قبل السلطات المدنية الفرنسية، وذلك بإعطائهم حق اختيار اللقب العائلي بعد مصادقة الحاكم العام والذي لا يملك اسما عائليا يخبر رئيس البلدية ليضاف إلى السجل البلدي وأصبح اللقب العائلي إجباري على

[1]- سعيدي مزيان، المرجع السابق، ص197.

[2]- المرجع نفسه، ص198.

[3]-المر جع نفسه، ص199.

الأهالي والذي لا يملك سيخضع لقرارات التحكيم, وتم التسجيل أرباب العائلات دون أخذ بعين الاعتبار الأقارب الشرفية مثل السيد، سيدي، حاج، شيخ...[1]

لقد سبب نظام الحالة المدنية في فك الضوابط العائلية بسبب انعدام الدقة في اختيار الأسماء التي أحدثت تشوهات على عدة أسماء عائلية وتجاهل السلطات الأسماء الحقيقية للأهالي, فقانون الحالة المدنية يدخل ضمن سياسة الإدماج التي طبقتها الجمهورية الثالثة وا إجبار الجزائريين على الحصول على بطاقة التعريف ولإنشاء الحالة والتخلي عن الوطنية وتسمية الشوارع والساحات الجزائرية بأسماء الحكام مثل فولتير وباستور ورفيقو...[2]

المطلب الثالث: المندوبيات المالية في ظل الحكم المدني

باعتلاء "تيرمان" السلطة العليا 1881، ارتفعت سلطة النواب الأوروبيين أمثال "مومسون وأوجن وا إيتيان"الذين أصبحو ا أسياد الجزائر الحقيقيين وقد انتقد كل من النائب الفرنسي "بوردن وجونار" المدير السابق لدائرة الجزائر، فإن السياسة الفرنسية سيئة في مختلف المجالات فحقق مجلس الشيوخ في أمرها واتهم "تيرمان "بالتهاون و اللامبالات.[3]

فمن هذا المنطلق أسس البرلمان الفرنسي اللجان المالية وكانت الخطوة الأولى إلى منح الاستقلال المالي للجزائر فنجد مرسوم 1898 حدد 3 لجان:

-اللجنة المالية للمستوطنين.

-اللجنة المالية لغير المستوطنين من الفرنسيين.اللجنة المالية الخاصة بالأهالي.[4]

[1]- مزهورة حسين الحاج: المرجع السابق، ص145-ص146.

[2]- عمار عمورة: موجز في تاريخ الجزائر، دار الريحانة للنشر والتوزيع، ط1، 2002، الجزائر، ص127.

[3]- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص31.

[4]- راضية بن حبرو: المرجع السبق، ص30.

قام البرلمان بإرسال هذه اللجان للجزائر لتقصي الحقائق والنظر في أحوال الأهالي، فتألفت اللجان من 18 عضو برئاسة جول فيري حيث زار الجزائر لمدة 53 يوما تفقد خلالها 102 مركز وتم تقرير تحت عنوان حكومة الجزائر أكد فيه فضائح المعمرين واستنكر فيه على سياسة الإدماج الإداري وتطبيق قانون الأهالي الذي تذمر منه السكان.[1]

وقد إعترضت هذه اللجنة عدم تسليم مصالح الأهالي إلى العناصر الأوروبية ,وتزويد الحاكم العام بسلطات قوية تمكنت من الحد من الاستيطان الأوروبي وعلى هذا الأساس تم تعيين جول فيري حاكما عاما "1891-1897" وتعيين "جون كاسيون" والي عام، حيث حاول جول فيري أن يطبق سياسة معتدلة لصالح الأهالي ولكن المستوطنين الأوروبيين قاوموه بشدة بأساليب مختلفة وتمكنوا من تجميد كل مشروعاته الإصلاحية بالوزارة الداخلية أو اللجان المالية بشؤون الجزائر.[2]

كما قدم جونال 1892إعادة النظر بالنظام القائم بالجزائر وا ٍعطاء بعض الحقوق للمواطنين الجزائريين كما اقترح تكوين مكتب لصالح الجزائر بباريس، لكن بوفات حول فيري 1893 عطل برنامج أعمال اللجنة البرلمانية, وأصبح المستوطنون ينادون بتغيير الوالي العام "جول كاميون"وا ٍعطاء الجزائر الاستقلالالإداري وا ٍنشاء مجلس الوفود المالية، إنشاء ميزانية مستقلة للجزائر منفصلة عن ميزانيتهم ثم توالت القوانين والتشريعات.[3]

-قانون 31 ديسمبر 1896: ونص هذا القانون على إعادة سلطة الوالي العام على جميع الإدارات في الجزائر ما عدا الخزينة العامة والجمارك والشؤون الدينية والقضاء الفرنسي.[4]

---

[1]- إبراهيم مياسي: مقاربات في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص132.

[2]- يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص33.

[3]- إبراهيم مياسي: المرجع السابق، ص133.

[4]- يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص33.

-قانون 1896: أعيد للحاكم العام الكثير من نفوذه وأنشأ مجلس أعلى للجزائر له سلطة تشريعية يعينه الحاكم العام وتتكون أغلبيته من الأجانب.[1]

-قانون 1897: وذلك للحد من التجاوزات عموما هذا القانون، كما يبدو حلا وسطا بين الطرفين لإنهاء واحدة من التهالكات قانون 1873-1887.[2] (الذي أباح بيع الأراضي المشاعة في المزاد العلني بمبلغ زهيد جدا لصالح الأوروبيين من دون شرط الإقامة بها).[3] ولتجنب هذه الممارسة الفاضحة (البيع بالشيوع).[4]

-صدور قرار 23 أوت 1898: ينضم الإدارات الجزائر ومصالحها والمجالس المنتخبة.

-صدور قرار 19 ديسمبر 1900 القاضي بالاستقلال المالي للجزائر تحت مراقبة البرلمان وجعل مجلس النيابات المالية تحت سلطة مالية واسعة.[5]

وهذه الميزانية يسيطر عليها الأجانب ثم بدأ الاستعمار الفرنسي يعمل للقضاء على الروح الوطنية بالجزائر، فوقف ضد الدين واللغة وعارض التقاليد والعادات محاولا بكل جهده جعل الجزائر مقاطعة فرنسية، فأول ما أقدم عليه (القانون) تحولت إدارة الأوقاف من خدمة المنشآت الدينية والهيئات الخيرية الشعبية إلى إدارة لخدمة الأهداف الاستعمارية، المناهضة للشعب، ولم يكن مبدأ فصل الدين عن الدولة إلا حديث خرافة في الجزائر ولم يكن للجزائريين حق المشاركة في الهاكم القائمة في الجزائر، وا إنما هي من حق الأجانب فقط.[6]

---

[1]- محمود السيد: تاريخ دول المغرب العربي، المرجع السابق، ص196.

[2]- جيلالي صاري: المرجع السابق، ص72.

[3]- عميراوي أحميدة، سلسلة المرجع السابق، ص54.

[4]- جيلالي صاري: المرجع السابق، ص72.

[5]- أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، المرجع السابق، ص253.

[6]- محمود السيد: تاريخ دول المغرب العربي، المرجع السابق، ص176-ص177.

المطلب الرابع: تأثير الإدارة الاستعمارية على المجتمع الجزائري:

أراد المستعمر أن يقضي على البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري وأصبحت الأراضي معرضة للنهب والسلب, مما دفع بالفلاحين تحت طائلة الفقر والحاجة إلى بيع أراضيهم للمعمرين الجدد، كما شهدت الآونة الأولى من الاحتلال سياسة استيطانية، كالسطو على أراضي الفلاحين وقطع الغابات.[1] وانتزاع ومصادرة الأراضي من الفلاحين أدى إلى فقر المجتمع الجزائري وتقلص الأراضي الزراعية والرعوية وانخفاض إنتاج الحبوب فوجدوا[2] أنفسهم أمام أوضاع معيشية مزرية وبذلك استطاع المعمرون السيطرة على قطعانها ومحاصيلها وأخذ سكانها رهائن.

وكانت أجهزة الاستعمار، قد أخذت تستقر وتعزز مواقعها بين الدواوير والقرى, وبذلك تأتي لها أن تتحكم في سكان وتنزع عنهم وسائل المقاومة، كما قامت بالتفرقة بين القبائل والعشائر وتخلق بينهما إقطاعية من اجل إخضاعها.[3]

ومن أجل أن يستقر الوضع لفرنسا بالجزائر وتقضي على كل مقاومة، سارعت الإدارة إلى تحطيم الأعيان والأسر الحاكمة بالجزائر، والتي تتميز بالجاه والمكانة عند الشعب الجزائري، وتعيين القيادة محلها من الذين اظهروا ولائهم وطاعتهم للاستعمار، وبإقامة مجتمع أوربي بالجزائر دعت الإدارة الفرنسية إلى ضرورة التعايش بين المجتمعين (المستوطنين والجزائريين) بغية القضاء على روح المقاومة وقد تدخلت جملة من العوامل لتحقيق ذلك منها مراسلة العسكريين لضرباتهم ضد الأهالي.[4] وأيضا إحلال القوانين الفرنسية محل العادات

---

[1]-بوضرساية بوعزة: المرجع السابق، ص106.

[2]-عدة بن داهة: المرجع السابق، ص18.

[3]-مصطفى الأشرف: الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة: حنيفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1983، ص77.

[4]- مصطفى عبيد: جرائم التنظير والممارسة في الفعل الاستعماري الفرنسي في الجزائر، بروسبير وأنفونتان وأليكسي دو طوكفيل نموذجا، الملتقى الدولي حول جرائم الاستعمار في الجزائر، جامعة خميس مليانة، ماي 2015.

والتقاليد والقوانين الجزائرية, فالمقاومات لم تنسق جهودها ولهذا تمكن الفرنسيون من التصدي لهذه المقاومات. [1]

وبتغيير النظام من العسكري إلى النظام المدني بلغ الاستيطان قمته وجعل الجزائر مستعمرة أوربية، مما تسبب في طرد الأهالي ومصادرة أراضيهم وتكثيف الضرائب عليهم وتحطيم الفلاحين أدى هذا إلى التجويع والتفقير والهجرة سوا داخليا أو خارجيا، ومع ذلك فالمقاومات الجزائرية لم تتوقف وظلت رافضة للتواجد الاستعماري وتنظيماته الإدارية. [2]

وبعد سنة 1871، شهدت الجزائر اكبر انتفاضة حيث أعلن الجزائريون الجهاد في مناطق مختلفة فهذه الفترة عرفت عدة مقاومات كانت من أبرزها مقاومة المقراني والحداد، ومقاومة أولاد سيدي الشيخ1871، ثورة الصباحية 1870، أولاد عيدون بالميلية، انتفاضة الشمال القسنطيني، ثورة واحة العمري 1871، انتفاضة الاوراس 1881. [3]

أدت أساليب الإدارة وممارسات الكولونيالية إلى الإضرار بالبنية الاقتصادية، حيث فرضت قوانين نزع الملكية الجماعية والفردية وصدور الاعراش الذين شاركوا في الثورات والتمردات، كما شهدت معظم البلديات نزع الأراضي وفرض الضرائب الباهظة والتضييق على الأهالي،[4]نجد أيضا أن الشعب الجز ائري لجأ إلى المقاومة السلمية بحيث تزايدت مذكرات احتجاج الجزائريين خلال القرن 19, والتي كانت تمثل أهم الوسائل القانونية المعبرة عن رفضهم للتجاوزات والتعدي على الممتلكات والحقوق، وكان قانون القضاء من بين الدوافع التي كانت تجعل الجزائريين يقدمون الشكاوي ويكتبون العرائض، وساهم العلماء ورجال الدين في كتابة الكثير من هذه العرائض في شكل رسائل، وكانت العرائض في

[1]-عمار بوحوش: المرجع السابق، ص144.

[2]-جمال قنان: المرجع السابق، ص133.

[3]- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 145.

[4]-خميسي إسماعيل:الإدارة العامة والتنظيم الإداري في الجمهورية الجزائر ية، ط1، الجزائر، 1975، ص40 .

الجنوب تتضمن استياء السكان، من محاولة السلطات الاستعمارية بسط سيطرتها على الواحات وا ٍقامة المستوطنات. [1]

ومن كل هذا فان أغلب الثورات والانتفاضات التي وقعت تثبت لنا أن الجزائريين قد تصدوا لقوات الاحتلال الأجنبي, وحاولوا باستمرار أن يناضلوا من أجل استرداد سيادة الدولة الجزائرية. [2]

تعد المرحلة الثانية من 1871 إلى 1900 الحاسمة في تاريخ الجزائر حيث طبق الاحتلال الكامل للجزائر, وقد رافق ذلك بسقوط الإمبراطورية الثانية وقيام الجمهورية الثالثة في فرنسا فتغير نظام الحكم في الجزائر من النظام العسكري إلى النظام المدني, وتكثيف عمليتي الإدماج والإلحاق من طرف المعمرين وتوسيع المناطق المدنية بإدخال تنظيمات إدارية جديدة ,كنظام البلديات المعمول به في فرنسا بلديات كاملة الصلاحيات والممتزجة والأهلية وذلك لتسيطر الأهالي وا ٍدارة شؤونهم وفق مصالحهم, فقد استعملت السلطات كل الأساليب والوسائل القمعية بإصدار العديد من القوانين والتشريعات الجزرية في حق الأهالي كقانون الأهالي وكريميو.

[1]- حياة سيدي صالح: المرجع السابق، ص130، ص135.

[2]-عمار بوحوش: المرجع السابق، ص151.

خاتمة:

من خلال دراستنا لمسالة إدارة الأهالي نستخلص مجموعة من النتائج:

-مر الحكم العثماني في الجزائر بأربعة مراحل: مرحلة الباي لارباي، ومرحلة البشاوات، ومرحلة الأغوات ثم انتهت بمرحلة الدايات، وقد كانت الجزائر مقسمة إداريا إلى أربعة مقاطعات إدارية: مقاطعة الجزائر وهي تابعة مباشرة للداي، بايلك الشرق عاصمته قسنطينة وهي أكبرهم وأهمهم، بايلك الغرب وعاصمته مازونة ثم معسكر ثم وهران، بايلك تيطري عاصمة المدية وهي أصغر المقاطعات، وكان نظام الحكم يسير من طرف الداي والباي والديوان وجعل على رأس كل مقاطعة باي ويتكون من سلم إداري يساعده موظفون ساميين بالإضافة إلى رؤساء القبائل المتمثلين في القياد، الشيوخ الذين اعتمدت عليهم الإدارة العثمانية في سيطرتها على الأرياف من خلال قبائل المخزن وقبائل الرعية ولذلك فإن الإدارة العثمانية أواخر عهدها في الجزائر، شهدت فوضى واضطرابات وعدم الاستقرار أدى إلى الاحتلال الفرنسي 1830م.

-لقد اعتمدت فرنسا الاستعمارية على أسس لربط الجزائر بفرنسا ولتجسيد ذلك على أرض الواقع بدأت بإنشاء المؤسسات الإدارية على حساب المؤسسات السابقة التي كانت عليها الجزائر العثمانية، كما احتفظت الإدارة الاستعمارية بالتقسيم الإداري الذي كان سائد أثناء الحكم العثماني.

-حيث كانت البدايات الأولى من الاحتلال الفرنسي تعرف بمرحلة التردد وذلك لم يثبت مغادرتها أو بقائها في الجزائر، إلا أن جنرالات حاولوا بسط سيطرتهم على الجزائر بالقوة العسكرية إلى جانب محاولتهم إيجاد أجهزة إدارية, حتى يتسنى لهم عن طريقها تسيير شؤون الأهالي، وقد اتخذوا أول خطوة في هذا الشأن بقيام دي برمون 1830م بإصدار قرار بإنشاء لجنة حكومية وا ٍنشاء لجنة ثانية المسماة باللجنة البلدية، وكان من ورائها إنشاء إدارة محلية،

وا ٍدخال شخصيات جزائرية وتشكيل لجنة ثالثة مختصة بالشؤون المالية والدينية مهمتها رعاية الأوقاف و مواردها .

-كما منح لضباط المترجمين لقب أغا العرب تحته جهاز إداري, يتمثل في جمع المعلومات عن الجزائر، كما تم إنشاء المكتب العربي استمرارية لتجارب ومحاولات في الإدارة الأهلية الذي اتخذ منه رفيق سنة1834 إدارة الشؤون العربية، وقد استمر هذا المكتب تحت مسمى مكتب الشؤون العربية إلى غاية 1837 الذي كان على رأسه لامورسير بقرار أوكله إليه الحاكم العالم بيلسي، وعند اعتلاء بيجو منصب حاكم عام، حيث تبنى نظام يتماشى والتنشئة العربية تسمح مراقبة الأهالي واستعمال أسلوب التهدئة بالاستعانة بالقيادات والزعمات المحلية وذلك بإنشاء المكاتب العربية سنة 1844 على رأسها توماس وعدد من المستشارين ليكون حلقة وصل بين الجيش الأوروبي والجزائريون.

-إذن فإن رغبة الفرنسيين في تحقيق الاحتلال الشامل والتام جعل الحكم الفرنسي في بداياته يتسم بالطابع العسكري حيث أصبحت السلطة الفعلية بقيادة الجيش وعناصر من الجنرالات وضباط... حيث كان الجيش هو السلطة العليا المسيرة للبلاد وأصبحت له الكلمة الأولى والأخيرة وذلك بعد مجيء اللجنة الإفريقية للجزائر 1834 التي أقرت الاحتفاظ بالجزائر كمستعمرة كلها أملاكا لفرنسا تابعة لوزارة الحرب.

-وقد قسمت الجزائر إلى ثلاثة مقاطعات الجزائر، وهران، قسنطينة تابعة للولاية العامة تحت مراقبة المباشر للحاكم العام.

-كما قسمت كل ولاية إلى تنظيمات فرعية تتمثل في النواحي والدوائر والبلديات هذا بالنسبة لمناطق الشمال، أما مناطق الجنوب العسكرية خاضعة للمكاتب العربية وكانت الولاية متكونة من أجهز ة إدارية، مجلس مقاطعة ومجلس عام بمقتضى قرار 1848 ألحقت الجزائر دستوريا بفرنسا.

-وبإعلان الإمبراطورية الثانية واعتلاء نابليون الثالث العرش، ألغى منصب الحاكم العام ليعوضه بوزير الحرب وخلق وزارة الجزائر والمستعمرات وذلك بعد زيارته للجزائر محاولة منه إنشاء تجربة الحكم المدني لكنه فشل وتم إلغاءها، كما حاول إنشاء حكم ذاتي في الجزائر تحت مسمى المملكة العربية 1860 تابعة لفرنسا، واهتم بعنصر الأهالي، وأصدر قانون سيناتوس كونسيلت 1863 الذي زاد من حالة التسلط الاستعماري الذي كانت له انعكاسات على المجتمع الجزائري الذي عمل على تفكيك البنية الاجتماعية والاقتصادية المتمثلة في القبيلة، فتعاظم دور المدنيين وتسلطهم على الأهالي فازدادت أوضاع الجزائريين تدهورا حيث عرفت عدة نكبات خاصة ما بين 1867-1868 من أوبئة وأمراض ومجاعات.

مما أدى إلى استبدال نظام الحكم العسكري والإعداد لمشروع الحكم المدني بالجزائر وا لغاء المكاتب العربية وا قامة إدارة مدنية التي نادي بها المستوطنون لأن السلطة العسكرية لا تتلائم مع أمالهم في الحصول على الحرية والتمتع بالحياة الديمقراطية، وبذلك أصروا على إحلال السلطة المدنية، محل العسكرية فانتقلت السلطة من يد العسكريين إلى المدنيين لتكون فترة الجمهورية الثالثة أكثر الأنظمة تعسفا وظلما.

-فحاولت الإدارة المدنية تطوير في نظام الإدارة وهياكلها فأصبح الحاكم العام تابع لوزارة الداخلية الفرنسية، كما أصبحت ثلاثة عمالات فرنسية وكان لكل عمالة ثلاثة أنواع من البلديات, بلديات كاملة الصلاحيات التي غلب فيها العنصر الأوربي، وبلديات مختلطة يغلب فيها العنصر الجزائري ويقل فيها الأوربيون أما بلديات أهلية ينعدم فيها العنصر الأوربي وتدار من قبل الجيش الفرنسي، وكانت تسير البلديات من طرف متصرفون إداريون من مجالس بلديات ولجان بلدية بمساعدة الزعماء الأهلية.

-كما انتهجت الجمهورية الثالثة جملة من التشريعات والقوانين استهدفت الأرض والإنسان مثل قانون كريميو الذي أصدر سنة 1870 وقانون وراني 1873 الذي كنا يهدفان إلى ضرب وحدة وتماسك القبيلةوالعرش بانتزاع أراضي الاعراش وتحويلها للمستوطنين، كما

خاتمة

جعل القبيلة تتحول من رابطة دم إلى نظام بلدي يظم جماعات ومن القوانين التي سنتها قانون الأهالى أوالانديجان سنة1881 الذي كان عبارة عن سلسلة من العقوبات الزجرية المسلطة على الجزائريين لتقوية المستوطن الأوربي, وقد بقيت هذه القوانين سارية المفعول.

وحتما نأمل أن يكون موضوع مسالة إدارة الأهالي الجزائريين خلال القرن 19 محور المزيد من الدراسات والبحوث الأكاديمية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا:المصادر

1/ باشا محمد (محمود):الاستيلاء على ايالة الجزائر(أوذريعة المروحة)، ترجمة:عزيز نعمان، الأمل لطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 2005.

2/خوجة (حمدان بن عثمان):المرأة، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP، الجزائر، د:ط، 2005.

3/الحنفاوي(أبي القاسم محمد): تعريف خلف برجال السلف، ج2، دراسة وتحقيق:خير الدين شترة، دار كردادة لنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2003.

4/سبنسر(وليام): الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم : عبد القادر زبادية، دار القصبة لنشر، الجزائر، د:ط، 2007.

6/مذكرات احمد باي.

7/الزهار(أحمد الشريف):تقيب الأشراف الجزائر، تحقيق: احمد توفيق المدني، المجلد 7، عالم المعرفة، طبعة وزارة المجاهدين، د:ط، 2010.

ثانيا:المراجع

بالعربية:

1/أجيرون (شارل روبير):الجزائريون المسلمون و فرنسا1871-1919، ترجمة:حاج مسعود وايكلي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، د:ط، 2007.

2/أحميدة (أعميرواى):دور حمدان خوجة في تطور القضية الجزائريين 1827-1840، دار البعث، قسنطينة، د:ط، 1987.

3/أحميدة (عميرواى):قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديثة، دار الهدى لطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر، د:ط، 2005.

4/الأشرف (مصطفي):الجز ائر الأمة والمجتمع، ترجمة:حنيفي بن عيسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د:ط، 1983.

5/إسماعيل(خميسي): الإدارة العامة والتنظيم الإداري في الجمهورية الجزائرية، الجزائر، ط1، 1975.

6/برينان(أندري)و نوشي(أندري)و آخرون:الجزائريين الماضي والحاضر، ترجمة:رابح اسطنبول ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د:ط، 1984.

7/بشريرات(علي): ممارسة حقوق الإنسان في الجزائر 1830-1962، دار القصبة لنشر، الجزائر، د:ط، 2015.

8/بلاح (بشير):تاريخ الجزائر المعاصر من 1830-1989ج1، دار المعرفة، الجزائر، د:ط، 2006.

9/بن خليف (عبد الوهاب):الوجيز تاريخ الجزائر من بداية الاحتلال الفرنسي إلى مجازر 8ماي 1945 (1830-1945)، الجزائر، ط1، 2005.

10/بن داهة (عدة):الاستيطان والصراع حول الملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر، 1830-1962ج2، منشورات وزارة المجاهدين، د:ط، د، ت.

11/بوحوش (عمار): التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1997.

12/بوعزة (بوضرساية) :سياسة فرنسا البربرية في الجزائر1830-1930وانعكاساتهاعلى المغرب العربي، دار الحكمة لنشر، الجزائر، د:ط، 2010.

13/بوعزة (بوضرساية) وآخرون: الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19، منشورات المركز الوطني لدراسة والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، 2007.

14/بوعزيز (يحيي): سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، مطبوعات الجامعية، الجزائر د:ط، د:ت.

15/بوعزيز (يحي) :كفاح الجزائر من خلال الوثائق، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

16/بوعزيز (يحي) الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، دار الجزائر الحديثة، د:ط، 1990.

17/بوعزيز (يحي): ثورات القرن التاسع عشر،دار البصائر لنشر و التوزيع، الجزائر، د:ط، 2009.

18/جوليان(شارل أندري):تاريخ الجزائر المعاصرج1، ترجمة:عباس سليمان، شركة دار الأمة، الجزائر، 2008.

19/بوزاهر (بن حسين): العدالة القمعية في الجزائر المستعمرة 1830-1962، سلسلة المترجمان، دار الهوم، طبعة وزارة المجاهدين، الجزائر، د:ط، د:ت.

20/بيضون(جميل)و آخرون: تاريخ العرب الحديث، دار الأمل لنشر والتوزيع، ط1، 1991.

21/خرشي (جمال) :الاستعمار سياسة الاستيعاب في الجزائر 1830-1962، دارا لقصبة، لنشر والتوزيع، الجزائر، د:ط، 2009.

22/خير فارس (محمد): تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني الى الاحتلال الفرنسي، مكتبة دار الشروق، بيروت، ط1، 1969.

23/زوزو (عبد الحميد): الاوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1837-1939، ج1، دار الهومة، الجزائر، د: ط، 2005.

24/ سامح (الزعزيز): الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة: محمود على عامر، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1979، .

25/ساحلى (محمد شريف): تخليص التاريخ من الاستعمار، دار القصبة لنشر، الجزائر د:ط، 2013.

26/سانت اورنوا (فرانسو ماسيبيروا): أو الشرف الضائع، ترجمة: أحمد يلكي، مراجعة :مسعود حاج مسعود، دار القصبة لنشر، الجزائر، د:ط، 2006.

27/سعد الله(أبو القاسم): محاظرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر ط3، 1982.

28/سعد الله (أبو القاسم): الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1992.

29/ سيعدوني (ناصر الدين) وبوعبدلي(الشيخ المهدي): الجزائر في العهد العثماني، ج4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د:ط، 1984.

30/سعيدوني (ناصر الدين): الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان)، البصائر لنشر والتوزيع، طبعة خاصة، الجزائر، 2013.

31 /سعيدوني(ناصر الدين):الشرق الجزائر بايلك قسنطينة أثناء العهد العثماني و بداية الاحتلال من خلال الوثائق الأرشيف، البصائر لنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2013.

32/سعيدوني (ناصر الدين): منطلقات وأفاق مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، البصائر لنشر والتوزيع، الجزائر، ط3، 2013.

33/سيعدوني (ناصر الدين): النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1330، البصائر لنشر والتوزيع، الجزائر، ط3 د:ت.

34/سعيدوني(ناصر الدين): موظفو الدولة الجزائرية في القرن التاسع عشر، الموسوعات التاريخية لشباب، الجزائر، د:ط، 1954.

35/سعيدوني (ناصر الدين)من التراث التاريخي والجغرافي للغرب الإسلامي، البصائر لنشر والتوزيع، د:ط، د:ت.

36/سعيدوني (ناصر الدين):ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائري في العهد العثماني، البصائر لنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2012.

37/سيدي صالح (حياة): اللجان البرلمانية الفرنسية و قضايا الجزائر 1871-1895، دار الهدي، الجزائر، د:ط، د:ت.

38/السيد(محمود) :تاريخ دول المغرب العربي (ليبيا -تونس -الجزائر- المغرب - موريطانيا) مؤسسة شباب الجامعة، مصر، د:ط، 2000.

39/السليماني(أحمد):النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني، مطبعة دحلب، د:ط، 1993.

40/شريخي(نبيل) وعيساوي (أحمد): الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1871، مؤسسة كنوز للحكمة، الجزائر، د:ط، 2010.

41/شويتام (أرزقي): المجتمع الجزائري و فعالياته في العهد العثماني (926-1246هـ/1519-1830م)، دار الكتاب العربي لطباعة والنشر، الجزائر، ط1، 2009.

42/صاري(جيلالى): تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962، سلسلة المترجمات، ترجمة: قندوز عباد فوزية، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، د.ط، د:ت .

43/الطيبي (محمد): الجزائر عشية الغزو الاحتلال دراسة في الذهنياتوالبنيات و المألات، دار ابن القديم لنشر، الجزائر، د:ط، 2009.

44/عاشور راكس (أحمد محمد): صفحات تاريخية خالدة من الكفاح الجزائري المسلح ضد جبروت الاستعمار الفرنسي الاستيطاني 1500-1830، المؤسسة العامة لثقافة، الجزائر، ط1، 2009.

45/عباد(صالح):للجز ائر خلال الحكم التركي 1514-1830، دار الهومة لطباعة النشر والتوزيع، الجزائر د:ط، د:ت.

46/عباد(صالح): المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1871-1900، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د:ط، 1974.

47/عبد القادر (سلاماني): الإستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة الجزائرية الحديثة 1832-1847، منشورات دار القرطبة، الجزائر، د:ط، 2012.

48/عوض (صالح): معركة الإسلام والصليبية في الجزائر من سنة 1830 الى 1962، ج1، ط1، 1989.

49/غر الميزون (أليفي لوكور):الجمهورية الإمبراطورية في سياسة الدولة العنصرية، ترجمة: مسعود الحاج مسعود، دار القصبة لنشر، الجزائر، د:ط، 2009.

50/فركوس (صالح):إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء الشرق البلاد 1844-1871، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، د:ط، 2006.

51/الفرحي (بشيركاشة):مختصر ووقائع و أحداث ليل الاستعمار الفرنسي للجزائر 1830-1962، وزارة المجاهدين، د:ط، د:ت.

52/الكعاك (عثمان):موجز تاريخ العام للجزائر من العصر الحجري الي الاحتلال الفرنسي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2013 .

53/مزيان(سعيدي):النشاط التنصيري للكاردينال لافيجري في الجزائر 1867-1892، الجزائر، ط2، 2009.

54/مزهورة (الصادق) :تاريخ القضاء في الجزائر من العهد البربري إلى حرب التحرير الوطني، دار مداد ليونيفار سيتي براس الجزائر، ط2، 2013.

55/مياسي(ابراهيم): لمحات من جهاد الشعب الجزائري، المطبوعات الجامعية الجزائر، د:ط، 2007.

56/مياسي (ابراهيم): مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962، دار الهومة، لنشر والتوزيع، الجزائر، د:ط، 2007.

57/نجادي(بوعلام): الجلادون1830-1962 طبعة خاصة وزارة المجاهدين، منشورات ANEP، د.ط، 2007.

58/المدني(أحمد توفيق): كتاب الجزائر، المطبعة العربية، الجزائر، د:ط، د:ت.

59/المدني(أحمد توفيق):هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، د:ط، د:ت.

60/المولودة علوش (سماعيلي زوليخة):تاريخ الجزائر من الفترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، دار الدزاير أنفو، الجزائر، ط1، 2013.

61/الميلي(مبارك محمد الهلالي) :تاريخ الجزائر في القديم و الحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، لبنان، د:ط، 1964.

62/هلايلي (حنيفي): أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدي، لطباعة والنشر التوزيع، الجزائر، ط1، 2008.

63/هلال (عمار) :أبحاث و دراسات في تاريخ الجزائر 1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د:ط، 1995.

64/الهواري (عدى):الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي و الاجتماعي 1830-1860، ترجمة :جوزيف عبد الله، دار الحداثة، لطباعة و النشر والتوزيع، د:ط، 1983.

بالفرنسية:

1/Abdelkarim Badjadja: Cartographia ، agraire de lEst algérien a la fin du XIX siècle ، étude de géographie historique a partir des archives du Senatus consule ، diplômedétudes approfondies ، Constantine ، octobre1974 ،université de ، Constantine ، departement de géographie.

2/Aimé Poivre; Comment exécute le sénatus-consulte ،sur la propriété en Algérie ، Alger ،imprimée F Payant ،1868.

3/ Ani Goldzieguer; Le royaume arabe edition SNED Alger 1977.

4/ Ageron(char):le algeriens musulmans et la France.

5/Bernnd(R) et redon lalgeier; historier colonisation éd Alger 1949.

6/Conseil général de la province de Constantine; Rapport du préfet ، Session ordinaire de 1859 ، Constantine.

7/Délégation ، financier ، pvde ، délibération ، 1922.

8/Djilali Sari ، L'éviction des paysans des terres azels dans le Constantinois ، Majallet ettariikh 1er semestre ، Centre national d'études historiques ، Alger ، 1980.
9/Jeanne et endr Brochier ، livre doi de l'Algérie Braconne ، frères ، Alger ، 2007.
10/Lambert jacques ، manuel de legisl Alger.
11/Larcgere et rectanivald traite élément de législation alerienne 3ene Ed paris librairie aliter roussau 1923 TI.
12/Manouba Benmti Hamana: le la tribu a la révolution agraire ، les statuts fonciers dans lest algérien ، approche cartographique ، Thése du 3e cycle ، Université Montpelier ، 1985.
13/ Rodolphe Da reste de la Chavanne; De la Propriété en Algérie ، loi du 16juin 1851 ، sénatus-consulte du 22 avril1863.2e édition1864.

ثالثا:المجلات والموسوعات

-المجلات:

1/أحميدة (عميراوى): السياسة الإدارية الفرنسية في الشرق الجزائري من خلال مشروع لويس بلانكي، مجلة المصادر سداسية، يصدرها المركز الوطني لدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر1954، العدد6، 2002.

2/بوعزة (بوضرساية): الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19، سلسلة مشاريع الوطنية للبحث ومنشورات المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية 1954، 2008.

3/بوشنافي (محمد): الداي حسين وسقوط الايالة الجزائرية 1818-1830، مجلة عصور، يصدرها البحث التاريخي، العدد 6-7، الجزائر، 2005.

4/دحماني(توفيق): النظام المالي الاستعماري في الجزائر خلال القرن 19، مجلة عصور، يصدرها البحث التاريخي العدد8-9، الجزائر، 2007.

5/سيدي صالح (حياة) :البرلمان الفرنسي وقضايا الجزائريين خلال القرن 19، مجلة الدراسات التاريخية و مجلة دورية محكمة، العدد13، جامعة الجزائر 2، الجزائر .

6/غربي (غالي) وآخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر خلفيات وأبعاد، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث منشورات المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفبر1954، دار الهومة، طبعة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

7/فركوس (صالح):وسائل الاتصال الاستعماري وعلاقة المكاتب العربية بالمجتمع الجزائري، مجلة أفاق، مطبعة المعارف، الجزائر، 2001.

9/مصطفي (عبيد): جرائم التنظير والممارسة في الفعل الاستعماري الفرنسي بالجزائر - بروسبير اونفونتان وألكسي دو طوكفيل أنموذجا، مجلة البحوث التاريخية، دورية دولية سداسية محكمة تصدر عن قسم التاريخ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد1، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017.

10/موفق (محمد): السياسة الاستعمارية من الاحتلال الجزئي إلى الاحتلال الشامل، مجلة عصور، يصدرها مخبر البحث مصادر وتراجم، عدد 6-7، الجزائر، 2005.

11/المشهداني (مؤيد محمود). رشيد رمضان(سلوان)أوضاع الجزائر خلال الحكم التركي في الجزائر 1518-1830، مجلة الدراسات التاريخية الحضارية، مجلة علمية محكمة، مجلد 5، العدد16، جامعة تكريت، 2013.

12/المشهداني (مؤيد محمود). رشيد رمضان (سلوان) الاستيطان الأوروبي في الجزائر 1830-1871، مجلة الدراسات التاريخية الحضارية، مجلة علمية محكمة، المجلد20، العدد4، جامعة تكريت، 2013.

13/مياسي(إبراهيم)المقاومة في بلاد زواوة 1830-1857، مجلة الدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 7، جامعة الجزائر، 2007.

-الموسوعات المعاجم:

1الخطيب (مصطفي عبد الكريم):معجم مصطلحات و الألقاب التاريخية مؤسسة الرسالة، لبنان، د:ت.

رابعا:الملتقيات:

-عبيد(مصطفي)جرائم التنظير و الممارسة في الفعل الاستعماري الفرنسي بالجزائر بروسبير وأنفونتام وألكسي دوطوكفيل نموذجا، الملتقي الدولي: حول جرائم الاستعمار بالجزائر، جامعة خميس مليانة، ماي 2015.

خامسا:الرسائل والأطروحات الجامعية :

-رسائل الدكتوراه:

1/جمال(ورتي) تطور نظام الإدارة الفرنسي في عمالة قسنطينة خلال النصف الثاني من القرن 19 سوق أهراس 1843-1900، رسالة للحصول على شهادة الدكتوراه، ج1، في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف :مصطفي حداد، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010.

2/حباش (فاطمة)المكاتب العربية و دورها في المد الاستعماري بالغرب الجزائري 1844-1870-تيارت -سعيدة -جيرفيل -البيض نموذجا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراء في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: بن نعيمة عبد المجيد، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2013-2014.

3/مزيان (سعيدي) السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها 1871-1914، رسائل لنيل شهاة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، إشراف: حباسي شاوش، جامعة الجزائر، 2008-2009.

-رسائل الماجستير:

1/بومزوا (عز الدين):الضباط الفرنسيون الإداريون في إقليم الشرق الجزائري- ارنست مارسيه نموذجا، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، تخصص تاريخ وحضارات البحر الأبيض المتوسط، إشراف :مصطفي حداد، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008.

2/حسين الحاج (مزهورة):السياسة الأهلية للولاية العامة الجزائرية فيما بين سنتي 1871-1900، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: جمال قنان، جامعة الجزائر، 2004-2005.

3/صغيري (سفيان):العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الديات في الجزائر 1871-1914، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: حسينة حماميد، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011-2012.

4/عبيد (مصطفي): الجزائر في كتابات توماس إسماعيل اوربان 1812-1884 دراسة تاريخية تحليلية، مذكرة لنيل درجة الماجستير في التاريخ المعاصر، إشراف: أبوا القاسم سعد الله، قسم التاريخ، جامعة المسيلة، 2007-2008.

5/على (حليسي): التنظيم الإداري للبلديات المختلطة في الأوراس 1870-1919، بلدية باتنة بلدية بريكة أنموذجا،ر سالة للحصول على شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: قريري سليمان، جامعة باتنة، 2014-2015.

7/محمد الأمين (بن يوسف): ملكية الدومين وتطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830-1870، نيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: محمد موفقس، جامعة وهران، 2013-2014.

-رسائل الماستر:

1/بن حبروا (راضية)المكاتب العربية ودوروها في إنجاح سياسة الفرنسية الجزائرية 1844-1900، رسالة للحصول على شهادة الماجستير، إشراف :الأمير بوغدادة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، محمد خيضر، جامعة بسكرة، 2012-2013.

2/سارة (بوضياف) دور المكاتب العربية في إخضاع أهالي الجزائر، شهادة لنيل الماستر، إشراف: كمال بيرم، قسم التاريخ المسيلة، 2013-2014.

فهرس الموضوعات

شكر وتقدير

الإهداء

مقدمة 1

مدخل: التنظيم الإداري في الجزائر أواخر العهد العثماني 6

الفصل الأول: إدارة الأهالى خلال الحكم العسكري 1830-1871

المبحث الأول: بداية الإدارة الفرنسية1830-1840 19

المطلب الأول: المحاولات الأولي لإدارة الأهالى 19

-ظروف الاحتلال وأطماع فرنسا في الجزائر 19

أ-لجنة الحكومة 21

ب-الهيئة المركزية 21

ج-اللجنة الخيرية 22

المطلب الثاني :تأسيس الإدارة الفرنسية 25

-أغا العرب 25

- المكتب العربي المبتدئ 26

- مكتب الشؤون العربية 27

المطلب الثالث:وضع الهياكل الإدارية 29

أ-الولاية العامة 29

ب-الحاكم العام 29

ج-العمالات 30

المبحث الثاني:تطور الإدارة الاستعمارية بالجزائر 1840-1871 32

المطلب الأول:إنشاء المكاتب العربية و التقسيمات الإدارية 32

1-إنشاء المكاتب العربية 33

أ-تعريف المكتب العربي 33
ب-مهامه السياسية و الإدارية 34
ج-موظفو المكاتب العربية 35
2-التقسيم الإداري للجزائر 38
أ-الأقاليم المدنية 39
ب-الأقاليم المختلطة 39
ج-الأقاليم العربية 40
المطلب الثاني:إنشاء وزارة الجزائر والمملكة العربية1858-1860 43
1-إنشاء وزارة الجزائر والمستعمرات 43
أ-مجلس المقاطعة 44
ب-المجلس العام 44
2-إنشاء المملكة العربية 45
المطلب الثالث: قانون سيناتوس كونسيلت و أثره 50
-أهدافه الحقيقية والخفية 50
-أهم بنوده 50
-أثر تطبيق القانون 52
الفصل الثاني: إدارة الأهالي خلال الحكم المدني 1871-1900
المبحث الأول :إقامة النظام المدني 57
المطلب الأول: ظروف نشأة الإدارة المدنية 57
المطلب الثاني :تطور إدارة الاهالى بعد 1871 61
-الهيكل الإداري 61
أ-المجلس الأعلى للحكومة 61
ب-الحاكم العام 62
ج- العمالات 63

المطلب الثالث: إنشاء التنظيم البلدي 65
-المجالس البلدية 65
أ-بلديات كاملة الصلاحيات 66
ب-بلديات مختلطة 67
ج-بلديات الأهلية 69
المبحث الثاني:أهم القوانين المدنية 70
المطلب الأول:قانون وارني و كريميو 70
المطلب الثاني:قانون الاهالى و الحالة المدنية 75
المطلب الثالث :المندوبيات المالية في ظل الحكم المدني 81
المطلب الرابع :تأثير الإدارة الاستعمارية على المجتمع الجزائري 84
خاتمة 88
المصادر والمراجع 93
فهرس الموضوعات 106